الوثيقة C24/144-A
24 أكتوبر 2024
الأصل: بالإنكليزية

تقرير من الأمينة العامة

تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن البيانات المالية للاتحاد لعام 2023 وتقرير الإدارة المالية لعام 2023

الغرض

طلب إلى مجلس الاتحاد، في دورته المنعقدة في يونيو (11-21 يونيو 2024)، القيام بما يلي:

- الموافقة عن طريق المراسلة على البيانات المالية لعام 2023، على النحو الوارد في الوثيقة C24/43، وذلك رهناً بتلقي رأي المراجع الخارجي للحسابات في خريف عام 2024؛
- الإحاطة علماً بتقرير المراجع الخارجي للحسابات عن البيانات المالية غير المراجَعة لعام 2023، على النحو الوارد في الوثيقة C24/42.

وفي 22 أكتوبر 2024، تلقت الأمينة العامة للاتحاد رسالة من المراجع الخارجي يبلّغها فيها بأن المراجعة لعام 2023 قد اكتملت الآن.

وتوفر هذه الوثيقة المراجعة النهائية الشاملة التي أجراها المراجع الخارجي للبيانات المالية للاتحاد لعام 2023، بما في ذلك رسالة المراجع الخارجي، وتقرير المراجع الخارجي بشأن البيانات المالية للاتحاد لعام 2023، وتقرير الإدارة المالية عن السنة المالية 2023 الذي يغطي الحسابات المراجعَة للسنة المالية 2023 لميزانية الاتحاد والأموال الخارجة عن الميزانية.

الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه عن طريق المراسلة

يُدعى المجلس إلى:

- **الإحاطة علماً** بتقرير المراجع الخارجي عن حسابات عام 2023 الوارد في الملحق 1،
- **الإحاطة علماً** برأي المراجع الخارجي **والموافقة** على تقرير الإدارة المالية عن الحسابات المراجَعة الوارد في الملحق 2،
- **اعتماد** مشروع القرار الوارد في الملحق 3.

وسيُرسل تقرير الإدارة المالية بعد أن ينظر المجلس فيه ويوافق عليه، إلى الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات.

المراجع

الاتفاقية: الرقم 101؛ اللوائح المالية للاتحاد: المادة 30؛ وثيقتا المجلس C24/42 وC24/43

هيئة الرقابة المستقلة على الإنفاق العام في المملكة المتحدة

الهاتف العمومي: 7000 798 207(0) 44+

الخط المباشر 7256 798 207(0) 44+

البريد الإلكتروني damian.brewitt @nao.org.uk

التاريخ 22 أكتوبر 2024

دورين بوغدان-مارتن
الأمينة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات
Place des Nations
1211 Geneva 20 Switzerland

السيدة الأمينة العامة

الاتحاد الدولي للاتصالات: تقرير المراجع الخارجي عن البيانات المالية للاتحاد لعام 2023

كما تعلمون، قام مراجع الحسابات الخارجي، المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في المملكة المتحدة، بتوقيع تقريره المستقل لمراجعة الحسابات إلى الاتحاد بشأن البيانات المالية للاتحاد لعام 2023 في 1 أكتوبر 2024. وكان رأيه دون تعديل مع التأكيد على مسألة تتعلق بانخفاض قيمة الأصول قيد الإنشاء التي نشأت بعد تاريخ إعداد التقرير. وعلى الرغم من أن هذه المسألة لا تؤثر على الرأي العام لمراجعة الحسابات، فإنها مسألة مهمة يجب أن يكون أصحاب المصلحة على علم بها.

وقد أكد المراجع الخارجي في هذا التقرير صراحةً أنه لم يواجه مسائل أخرى يتعين رفعها إلى المجلس منذ تقريره الصادر في يونيو 2024. وهذا يوفر ضماناً بعدم تحديد أي مسائل مهمة جديدة عند الانتهاء من مراجعة البيانات المالية. وفي إعداد هذا البيان، أخذ في الاعتبار متطلبات الإبلاغ الواردة في القواعد واللوائح المالية فيما يتعلق بولاية المراجع الخارجي.

وفيما يتعلق بالمراجعة الشاملة للبيانات المالية لعام 2023، تجدون طيه هذه الرسالة:

- الصيغة التفصيلية لتقرير المراجع الخارجي بشأن البيانات المالية لعام 2023، التي أصدرناها وعرضناها على المجلس في يونيو 2024؛
- التقرير المالي لعام 2023 والبيانات المالية المراجَعة الموقعة من قِبَلكم بتاريخ 27 سبتمبر 2024؛
- تقرير المراجع الخارجي (آراء المراجعة) بشأن البيانات المالية لعام 2023 الصادر في 1 أكتوبر 2024 وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بالمراجعة.

ولقد اكتملت الآن عملية المراجعة لعام 2023. وكما تعلمون، بدأ فريق المراجعة التخطيط لدورة المراجعة لعام 2024، ونعتزم تقديم تقرير تخطيط المراجعة الخاص بنا إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في 30 أكتوبر. وسنقوم بترتيب اجتماع منفصل مع مكتبكم ومع المراقب المالي والمراجع العام على النحو المتفق عليه سابقاً.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

[الأصل عليه توقيع]

داميان برويت
مدير - الشؤون الدولية

157-197 Buckingham Palace Road, Victoria, London SW1W 9SP
020 7798 7000 www.nao.org.uk

الملحق 1

تقرير المراجع الخارجي عن البيانات المالية للاتحاد لعام 2023

National Audit Office

تقرير إلى المجلس

مايو 2024

الاتحاد الدولي للاتصالات

تقرير المراجع الخارجي عن البيانات المالية للاتحاد لعام 2023

الهدف من المراجعة هو تقديم ضمانات مستقلة للدول الأعضاء؛ وإضافة قيمة إلى الإدارة المالية والتنظيم المالي في الاتحاد؛ ودعم أهدافكم من خلال عملية المراجعة الخارجية.

المراقب المالي والمراجع العام هو رئيس مكتب المراجعة الوطني (NAO)، وهو المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة. والمراقب المالي والمراجع العام ومكتب المراجعة الوطني مستقلون عن حكومة المملكة المتحدة ويضمنون إنفاق الأموال العامة على الوجه الأمثل وبكفاءة، والمساءلة أمام برلمان المملكة المتحدة. ويقدم مكتب المراجعة الوطني خدمات المراجعة الخارجية لعدد من المنظمات الدولية، حيث يعمل بشكل مستقل عن دوره كمؤسسة عليا لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة.

المحتويات

ملخص **4**

خلفية 4

ملاحظات رئيسية 4

الجزء الأول **7**

الإدارة المالية 7

الجزء الثاني **14**

الإدارة والرقابة الداخلية 14

الجزء الثالث **18**

برنامج التحول 18

مشروع المبنى الجديد 19

الجزء الرابع **20**

التوصيات السابقة 20

شكر وتقدير 20

التذييل الأول: توصيات السنة الماضية **21**

ملخص

خلفية

1 الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) هو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد تأسس في عام 1865 لتسهيل التوصيلية الدولية لشبكات الاتصالات. ويضطلع الاتحاد بمسؤولية توزيع الطيف الراديوي والمدارات الساتلية في العالم، ويتولى وضع المعايير التقنية التي تساعد على سلاسة التوصيل بين الشبكات والتكنولوجيات، ويهدف إلى تحسين النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لفائدة المجتمعات التي تعاني من نقص الخدمات في جميع أنحاء العالم.

2 بعد القضايا المهمة المحددة في مراجعتنا للبيانات المالية لعام 2022، بصيغتها المعتمدة في يناير 2024، سلطنا الضوء على تعذر تسريع الجدول الزمني لعام 2023 في الوقت المناسب لاجتماع المجلس المزمع عقده في يونيو. وأطلعنا اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) في مارس على خططنا الخاصة بإجراء المراجعة. واتفق المراقب المالي والمراجع العام على نهج مع الأمينة العامة يتمثل في تقديم تقرير بنتائج المراجعة المؤقتة إلى المجلس، مع التوقيع على رأي المراجعة في سبتمبر. وستنظر اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في نتائج المراجعة التي قمنا بها، مما يضمن الإدارة والإشراف المناسبين على أي تغييرات في عرض البيانات المالية غير المراجعة إلى المجلس (C24/43).

3 ورهناً بإبقاء الاتحاد على خطط التحسين التي وضعها والبناء عليها، نتوقع العودة إلى دورة إعداد التقارير العادية للبيانات المالية لعام 2024، وتقديم التقارير إلى المجلس في يونيو 2025.

ملاحظات رئيسية

الإدارة المالية

4 استجابت الأمانة بشكل جيد للملاحظات التي أبديناها بشأن الإدارة المالية في تقاريرنا لعام 2022. واستثمرت الأمينة العامة بشكل كبير في جلب خبرات لدعم دائرة إدارة الموارد المالية (FRMD) في إعداد البيانات المالية في الوقت المناسب وبما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وبعد التعليقات الأولية على النسختين الأوليين من مشاريع البيانات، يجسد البيان المالي غير المراجع المقدم إلى المجلس نتائج عملنا المرحلي.

5 وانصب تركيز عملنا المرحلي على مجالات المخاطر الرئيسية المحددة من خلال مراجعتنا السابقة وعلى معاملات الإيرادات والنفقات الواردة في بيان الميزانية العادية (البيان الخامس). وفي حين كانت هناك تعديلات جوهرية تتعلق بمجالين محددين من البيانات المالية، لا سيما الأموال الخارجية وإيرادات/تكاليف التمويل، فقد صُححت في البيانات المالية غير المراجعة الصادرة للمجلس في دورته لعام 2024. وتتناقص هذه الأخطاء مع المستويات الأعلى والشائعة من الأخطاء المحددة في مراجعتنا لعام 2022. وقد عرضنا النتائج التفصيلية التي توصلنا إليها مع اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في 22 مايو.

6 ولاحظنا تحسناً كبيراً في جودة الإفصاحات ضمن البيانات المالية وفي سجلات المراجعة والوثائق الداعمة. وأُحرز تقدم بدعم من الاستشاريين، ريثما يتم التوظيف لتعزيز القدرات الداخلية. ومن المهم أن تستند هذه القدرات الإضافية إلى التقدم المحرز، وأن ينشئ الاتحاد آليات استعراض الجودة اللازمة للتخفيف من مخاطر الأخطاء المادية في السنوات المقبلة. وتعد القدرات المعززة ضرورية أيضاً لمساعدة الاتحاد على مواجهة تحديات متطلبات الإبلاغ الجديدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في السنوات القادمة.

7 وأبلغ الاتحاد في بياناته المالية غير المراجعة عن عجز إجمالي ثابت قدره 24,8 مليون فرنك سويسري (2022: عجز قدره 18,3 مليون فرنك سويسري) في بيان الأداء المالي. وفيما يتعلق بأنشطة الميزانية العادية، أبلغ الاتحاد عن فائض إجمالي قدره 1,4 مليون فرنك سويسري تكبد ضمنه خسارة قدرها 7,8 مليون فرنك سويسري بين الإيرادات المدرجة في الميزانية والإيرادات الفعلية من استرداد التكاليف. ويسلط تقريرنا الضوء على عدة مجالات اختلفت فيها الإيرادات والتكاليف المدرجة في الميزانية اختلافاً جوهرياً، وشددنا على أهمية تحديد أهداف الميزانية بطريقة صارمة وواقعية، وتعزيز المعلومات المتاحة لاتخاذ قرارات واعية بشأن ما إذا كانت أنشطة الإيرادات تسترد تكاليفها أم لا. ولاحظنا العمل الأخير الذي حدد نقصاً كبيراً في استرداد التكاليف الكاملة لبطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية.

8 يتأثر الوضع المالي العام للاتحاد تأثراً شديداً بالقيمة الحالية للالتزامات والتعهدات تجاه الموظفين فيما يتعلق باستحقاقات الموظفين، وأهمها التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة. وزادت هذه الالتزامات بمقدار 30,7 مليون فرنك سويسري، لتصل إلى 399,4 مليون فرنك سويسري في نهاية الفترة. ويظل من المهم أن يواصل الأعضاء النظر في نهج التمويل لهذه الالتزامات، وخاصة فيما يتعلق بالعناصر التي تعزى إلى الأنشطة خارج الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الاتحاد الاحتفاظ باعتماد لتغطية تراجع الذمم المدينة بمبلغ 35 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل أموالاً ليست متاحة بسهولة للاستخدام.

9 يحتفظ الاتحاد أيضاً بأصول قيد الإنشاء بقيمة 26,6 مليون فرنك سويسري، تُعزى بشكل كبير إلى التكاليف الرأسمالية لأعمال التصميم حتى 31 ديسمبر 2023 فيما يخص مشروع المبنى الجديد. ويسلط تقريرنا الضوء على أن القيمة الفعلية لهذه الأصول قد تتأثر بقرارات المجلس خلال عام 2024، وأن الأمانة ستحتاج إلى تقييم العاقبة والإفصاح عن مدى تعديل ذلك في البيانات المالية لعام 2024.

10 وفي تقريرنا النهائي لعام 2022، أبرزنا الحاجة إلى أن تعزز الأمانة ترتيبات إدارة الخزانة، وأن تحصل على المزيد من المدخلات الخارجية لإدارة المخاطر. وأظهر تحليلنا لبيانات عام 2023 أن تحسن مستوى إيرادات الفوائد، قابلته خسائر فادحة ناجمة عن تحركات أسعار الصرف. وعموماً، لا توجد لدى الاتحاد ترتيبات معمول بها لإدارة مخاطر التعرض لتقلبات سعر العملة، وقد تجاوزت حيازاته مستويات التحوط الطبيعي من مخاطر تقلبات العملات الذي من شأنه أن يخفف عادة من مخاطر الخسارة. وبشكل عام، أدى ذلك إلى خسارة ناجمة عن تقلبات سعر العملة قدرها 1,6 مليون فرنك سويسري. وبالمثل، ينبغي للاتحاد أن يطور نهجه تجاه احتياطيات الأصول التي يعتبرها طويلة الأجل.

الإدارة والرقابة الداخلية

11 تشكل الإدارة والرقابة الداخلية آليات رئيسية يحصل الأعضاء من خلالها على ضمان بشأن الاستخدام المناسب والفعال للموارد. وفي تقريرنا المؤقت لعام 2022 المقدم إلى المجلس، سلطنا الضوء على أن العناصر الرئيسية لإطار المساءلة لم تكن تعمل بشكل كامل أو فعال. والعنصر الرئيسي للإطار المتعلق بالضمان هو تشغيل نموذج ضمان الخطوط الثلاثة. وبعد ملاحظات المراجعة الأولية التي أبديناها، قدمت الأمينة العامة في بيان الرقابة الداخلية صياغة عادلة ومتوازنة لبيئة الرقابة وأولوياتها للتحسين. وبينما يسلط تقريرنا الضوء على مجالات التحسين، يقدم البيان التزاماً برؤية أكثر صدقاً وشفافية لجودة الضوابط والعمل الذي تقوم به الأمانة العامة لتحسينها.

12 وفيما يتعلق بالخط الأول، اقترحت الأمانة إدخال تعديلات على اللوائح المالية، ونعتبر أن هذه التعديلات تحدِّث اللوائح وتوائمها مع الترتيبات الحالية. وينبغي للأمانة أن تنظر إلى التعديلات كخطوة أولى نحو استعراض أوسع نطاقاً في المستقبل، ينبغي أن يعبّر عن تطوير اللوائح لإدراج الممارسات الفضلى وأنشطة الشراكة وتعبئة الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للاتحاد أن يستكشف الفرص الكبيرة المتاحة لتعزيز العمليات التجارية، والتعامل مع تدفقات المعاملات الرئيسية، ووضع عمليات أكثر فعالية من حيث التكلفة مع أنشطة رقابة مركزة ومتناسبة.

13 يجب أن تعزز الأمانة دور أصحاب العمليات ومساءلتهم، بما في ذلك مسؤوليات استعراض الامتثال وضمانه. ومن شأن تطوير أدوات تحليل البيانات أن يوفر الأساس للخط الثاني ويعالج فجوة الضمان الرئيسية داخل الاتحاد. ومن المهم اعتماد نهج أكثر انتظاماً للامتثال. وفي إطار أنشطة الخط الثاني، لم تبلغ عملية إدارة المخاطر في الاتحاد حتى الآن درجة وافية من النضج والمنهجية لدعم عملية صنع القرار بشكل كامل. وستتطلب التطورات في هذه المجالات تحولات ثقافية كبيرة لتضمين هذه الأنشطة بالكامل في العمليات التشغيلية للاتحاد.

14 وكما يعلم الأعضاء، عانى الاتحاد من حالات احتيال في السنوات السابقة. وأجري آخر تقييم لمخاطر الاحتيال في عام 2016 وأوصينا بتحديثه. وسيكفل ذلك أن تكون للأمانة رؤية واضحة بشأن المجالات الأكثر عرضة للاحتيال، مثل أنشطة المشاريع والمكاتب الخارجية، وسيساعد على ضمان تركيز أنشطة الضوابط والضمانات في المجالات الأكثر تعرضاً للخطر.

15 في أوائل عام 2024، واصلت الأمانة العامة تطوير ميثاق الرقابة وتجري حالياً عمليات تعيين رئيس الرقابة وقدرات التقييم. ومنذ تقريرنا الأخير، انتقلت وظيفة التحقيق إلى وحدة الرقابة. ونواصل التأكيد على أهمية اتباع نهج قائم على المخاطر في عمل الوحدة، مع التركيز على الأهمية النسبية والمخاطر التشغيلية لضمان تحقيق القيمة المضافة. ومن المهم بصفة خاصة خلال فترة التغيير وفي مجالات مثل المخاطر السيبرانية، وتطوير إدارة المخاطر والإدارة القائمة على النتائج، ومشروع البناء الكبير، أن تتمتع وحدة الرقابة بالقدرة الكافية وبإمكانية التعاقد للحصول على مهارات متخصصة حسب الضرورة. وكما أوضحنا في العام الماضي، فإن التخطيط القائم على المخاطر يكتسي أهمية خاصة خلال فترة التغيير الكبير، ومع قيام الأمانة العامة بإعداد تعريفها الخاص للمخاطر بشكل أفضل. ومع تطور وحدة الرقابة، سيكون من المهم ضمان إجراء استعراضات منتظمة لفعاليتها وتحسين الخطط حسب الضرورة.

16 ونحن نتفهم أنه من المخطط إدخال تعديلات على السياسات المعنية بالتحقيق والانتقام. ومن المهم استعراض هذه السياسات وفقاً للممارسات الفضلى وإخضاعها للتدقيق من جانب اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بعد صياغتها. وإدراكاً للإجراءات التي تتخذها الأمانة ووضع الميثاق، فإن الفجوات الحالية في وظيفة التقييم وأمين المظالم المستقل تمثل نقاط ضعف في ترتيبات الخط الثالث الحالية للاتحاد.

برنامج التحول

17 بدأت الأمانة العامة في وضع ترتيبات لتنفيذ خطط التحول التي أطلقتها الأمينة العامة في يونيو 2023. ويجري حالياً إنشاء فريق للتحول، إلى جانب أدوات إعداد التقارير لرصد النتائج وتتبعها في إطار المبادرة. ووُضعت خارطة طريق تتوقع تنفيذ التحول في الفترة من يوليو 2024 إلى ديسمبر 2027. وتشير ملاحظاتنا المبكرة إلى أن الخطط طموحة وأن الموارد المحددة المخصصة للبرنامج في الوقت الحاضر محدودة. وسيكون من المهم تحديد أولويات النواتج لتحقيق أفضل الفوائد من حيث التكلفة. ولا توجد حالياً تكلفة إجمالية تعزى إلى المبادرات المخطط لها حتى عام 2027، وقد يؤدي الاعتماد على التمويل من اعتمادات الميزانية العادية إلى مخاطر على تحقيق الأهداف.

18 تم إنشاء العديد من مبادرات التحول داخلياً وهناك فرص لإشراك وجهات نظر خارجية يمكن أن تساعد في التحقق من صحة نهج التحول وضمان استكشاف فرص التحسين. ومن وجهة نظرنا، ينبغي أن يأخذ التحول في الاعتبار أيضاً فرص تحقيق الكفاءة من خلال طرق التسليم الأخرى من قبيل الاستعانة بمصادر خارجية والخدمات المشتركة. ومن المخاطر الكبيرة المشتركة بين جميع برامج التحول خطر الجمود الثقافي واليأس من التغيير. وسيكون من المهم أن تكون لدى الأمانة خطة واضحة بشأن كيفية دعم الموظفين ومراقبة مشاركتهم في التحول.

مشروع المبنى الجديد

19 في عام 2022 أبدينا ملاحظات جوهرية بشأن حالة مشروع مبنى الاتحاد المخطط له. ومنذ صدور تقريرنا في يونيو 2023، كانت هناك مداولات مستمرة ونفهم أن مجلس الإدارة ولجنة توجيه المشروع والفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG) نظروا في الخيارات التي ستقدم إلى المجلس في حدود سقف التكلفة الإجمالية للتسليم بحلول عام 2031. ونواصل التأكيد على أهمية ثلاثة عناصر رئيسية للإدارة، وهي التقييم الواضح لأهداف المشروع وفوائده، لتقييم قيمته مقابل المال وإنجازه بنجاح؛ وأهمية تخصيص موارد كافية للخبرة الخارجية المستقلة في مجال الإشراف على المشاريع وضمانها؛ وأهمية تقديم تقارير دقيقة ومؤكدة لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة.

التوصيات السابقة

20 قدمنا 19 توصية بشأن مراجعتنا للبيانات المالية لعام 2022. وترد حالة هذه التوصيات في التذييل. وفي مايو 2024، شرعت الأمينة العامة في إجراء استعراض شامل لجميع التوصيات المعلقة. وفي ضوء ذلك، قدمنا توصيات جديدة محدودة في عام 2023، ولكننا أشرنا بوضوح إلى المجالات التي ينبغي للأمانة أن تتخذ إجراءات بشأنها. وسنقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ جميع توصيات المراجعة الخارجية وسنقدم ملاحظاتنا بشأن حالة التنفيذ في تقريرنا في العام المقبل.

الجزء الأول

الإدارة المالية

عرض البيانات المالية

1.1 كما يتذكر الأعضاء، أصدرنا في يونيو 2023 تقرير مراجعة مؤقتاً إلى المجلس أبلغ فيه عن قضايا مهمة تتعلق بإعداد التقارير المالية للاتحاد. وقد وجدنا أن البيانات المالية الأولية لعام 2022 لم تكن متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). واستجابت الأمانة بشكل إيجابي للقضايا المحددة، وفي حين استغرق حل هذه المسائل بعض الوقت، قدم المراجع الخارجي رأياً غير متحفظ بشأن العرض العادل لتلك البيانات في يناير 2024. وقد أبلغنا فريق عمل المجلس المعني بالموارد المالية والبشرية بهذه النتيجة في ذلك الشهر. ويرد تقريرنا النهائي ذو الصلة في وثيقة المجلس C24/41.

2.1 وكما هو موضح في تقريرنا الصادر في يناير 2024 وأعيد تأكيده في تقريرنا عن تخطيط المراجعة لعام 2023، سيتعذر تسريع عمليات الإقفال المالي والمراجعة لاستعادة الجدول الزمني من التوثيق المتأخر للبيانات المالية لعام 2022 في دورة واحدة. وقد استثمرت الأمينة العامة موارد كبيرة لتعزيز قدرات إدارة الموارد المالية، من خلال الاستعانة بمستشارين خارجيين، لتقديم بيانات مالية متوافقة وضمان إتاحتها بما يتماشى مع متطلبات اللوائح المالية للاتحاد.

3.1 قدم الاتحاد مشروع تقرير الإدارة المالية والبيانات المالية للمراجعة في 27 مارس 2024. وعموماً، على الرغم من أن البيانات المالية تمثل تحسناً مقارنة بالنسخة المقدمة للمراجعة في العام الماضي، فإن عمليات الإدارة لضمان استعراض الجودة لم تكن قوية بما فيه الكفاية. وحددت مراجعتنا الأولية سلسلة من المسائل المتعلقة بالعرض والإفصاح لكي ينظر فيها الاتحاد وتضمنت أخطاء جوهرية.

4.1 وقُدمت فيما بعد بيانات منقحة تتناول الشواغل الأولية للمراجعة. وخلال شهري أبريل ومايو 2024، أجرينا أعمال مراجعة جوهرية مؤقتة في المجالات التي اعتبرناها عالية المخاطر. وشمل عملنا أيضاً معاملات الإيرادات والنفقات الاعتيادية لتمكيننا من الثقة في ضوابط معالجة المعاملات. وقد استكملنا عملنا إلى حد كبير بشأن ما يلي:

- الإيرادات والنفقات، بما في ذلك تكاليف المرتبات؛
- تجميع وعرض البيان الخامس؛
- التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة؛
- الاقتراض؛
- الأموال الخارجية؛
- الحيازات المصرفية والاستثمارية.

لم تحدد المراجعة التي قمنا بها حتى ا ن أي أخطاء جوهرية في المعام ت، ومع ذلك، فقد حددنا الحاجة إلى مزيد من ا مانة هذه التعدي ت في تقرير ا دارة المالية *غير لرما//اجعالمقدم* إلى المجلس في الوثيقة C24/43. وتتعلق **5.1** محددين في البيانات المالية وهما ا موال رلخاجية وإ/ادات ريتكاليف ضقلنتذا يهو لويمتلا **ل**تعدي ت . وقد بينَت وتماشياً مع الممارسات الجيدة، أطلعنا اللجنة ا ستشارية المستقلة لىلا دارة ع هذه التعدي ت الجوهرية بمجالين مدقوسع اولنتائج مالستجلرملا قيلمن عم قصخلعة يتلا قمنا ابه. مع للطخا ع ئلشعة المحددة في العام السابق. تفاصيل هذه التعدي ت في 22مايو 2024، وذا لمنشقالتا

6.1 لمنقفتا حقمع نيما ةالعامة على استكمال إجراءات المراجعة لدينا في شهري يوليو وأغسطس، بما في ذلك إجراءات ضالنهائي وضبط جودة المشاركة، ونتوقع أن يوقع المراجع الخارجي على رأي المراجعة في سبتمبر ا .2024وتلنقفعلى بالنتائج ا جمالية للمراجعة المالية التي قمنا بها إلى اللجنة ا ستشارية المستقلة ل دارة في منتصف سبتمبر، ا ستعرا وتوصياتها إلى ا مينة العامة والمجلس .ونفهم أن رأي المراجعة النهائي لدينا بشأن البيانات المالية تقديم تقرير سيعمم بعد ذلجلسملء لاى أعضاء لك لتمكين نم لها إردصحكملها

يخط **7.1**ط ا تحاد لتعيين موظفين إضافيين لتعزيز المهارات والكفاءات في دائرة إدارة الموارد المالية لمواجهة تحديات لقتلااد لدعإا ريلمالية وتملى لمد علمتا ع لق ستلشررلخلين اجنبيي. وسيكون همل ن امم ضمان إ ل قلحهؤ ء ا شا صلخلجدد وقت لكافٍ لتمكين ا تحاد من وضع نماذج وعملي ات لم ةوا تعزلقة يزرريه المالية. نموشأن زقلدة لايدرة أن تمن ا دارةك نمتعزت لليلميز عستعرابه ةصلخلجودة الا ض ا في

8.1 وكما ناقشنا مع الأمينة العامة، نلتزم بالبناء على التقدم المحرز ونتوقع أن نتواصل مع الأمانة في الخريف للاتفاق على خطة مشروع مشتركة لدعم تقديم رأي المراجعة لعام 2024 وتقديم تقرير إلى المجلس في يونيو 2025.

الأداء المالي

9.1 أبلغ الاتحاد عن عجز إجمالي قدره 24,8 مليون فرنك سويسري (2022: عجز قدره 18,3 مليون فرنك سويسري)، مع إجمالي إيرادات قدره 180,7 مليون فرنك سويسري (2022: 172,1 مليون فرنك سويسري) ونفقات قدرها 197,2 مليون فرنك سويسري (2022: 196,8 مليون فرنك سويسري). وعلى الرغم من أن النفقات الإجمالية ظلت متسقة مع العام السابق، فإن التخفيضات البالغة 2,8 مليون فرنك سويسري في نفقات الموظفين و3,9 مليون فرنك سويسري في رسوم الاستهلاك قابلتها زيادات في فئات النفقات الأخرى بما في ذلك زيادة قدرها 2,2 مليون فرنك سويسري في نفقات المهام الرسمية.

بيان مقارنة الميزانية العادية بالقيمة الفعلية

10.1 يوضح بيان مقارنة الميزانية العادية بالقيمة الفعلية الإيرادات والمصروفات مقابل الميزانية المعتمدة، حيث بلغت الإيرادات الفعلية 157,0 مليون فرنك سويسري والنفقات الفعلية 155,6 مليون فرنك سويسري مقابل الميزانية المتوازنة البالغة 163,4 مليون فرنك سويسري. وفي حين أبلغ الاتحاد عن فائض إجمالي قدره 1,4 مليون فرنك سويسري مقابل نقطة التعادل المستهدفة، تقل إيرادات استرداد التكاليف بمقدار 7,8 مليون فرنك سويسري عن الميزانية. ويعزى هذا العجز في المقام الأول إلى انخفاض إيرادات استرداد تكاليف معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (SNF). وعُوض ذلك جزئياً بإيرادات الفوائد البالغة 2,9 مليون فرنك سويسري مقابل التوقعات البالغة 300 000 فرنك سويسري.

11.1 بلغت الإيرادات المتوقعة من استرداد تكاليف معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية لعام 2023 مقدار 18 مليون فرنك سويسري مع إيرادات فعلية قدرها 10,6 مليون فرنك سويسري. وعلى الرغم من أن ميزانية السنتين 2024-2025 توقعت انخفاض إيرادات استرداد تكاليف معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية، بمقدار 14 مليون فرنك سويسري لكل عام، فإن ذلك يظل أعلى بكثير من متوسط 10,7 مليون فرنك سويسري الذي تحقق على مدى السنوات الثلاث الماضية. ويفيد الاتحاد بأن الفرق بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية المفوترة ينجم عن تحول بين التبليغات عن الشبكات الساتلية المستقرة بالنسبة إلى الأرض والأنظمة الساتلية غير المستقرة بالنسبة إلى الأرض. وتخضع الأنظمة الساتلية غير المستقرة بالنسبة إلى الأرض لرسوم أقل مما يؤدي إلى العجز.

12.1 وكما أبرزنا في تقريرنا العام الماضي، من المهم للغاية أن يواصل الاتحاد التركيز على التنبؤ الدقيق بالإيرادات. وينبغي أن يحدد الاتحاد المجالات التي لا تحقق فيها أنشطة استرداد التكاليف استرداد التكاليف الكاملة. وينبغي بعد ذلك استخدام هذه المعلومات لتحديد ما إذا كان ينبغي دعم الأنشطة لتحقيق أهداف الاتحاد، أو لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مستويات الرسوم. ولاحظنا أن الأمينة العامة قد قيّمت، في وثيقة المجلس C24/16، التكاليف المرتبطة بمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية في عام 2023 بمبلغ 19,4 مليون فرنك سويسري، مما أدى إلى نقص كبير في الاسترداد بالمقارنة مع الإيرادات البالغة 10,6 مليون فرنك سويسري. وإذا لم يسترد الاتحاد التكاليف الكاملة في أنشطة استرداد التكاليف، فسيؤدي ذلك إلى دعم بيني، مما يؤثر على العمليات والأهداف الأوسع للاتحاد.

13.1 فيما يتعلق بالنفقات، تحققت وفورات إجمالية مقارنة بالميزانية في جميع قطاعات الاتحاد، وهي مبينة بمزيد من التفصيل في الملاحظة 24 المتعلقة بالبيانات المالية. وينبغي للاتحاد أن يفكر في أسباب الوفورات المحققة وأن يحدد ما إذا كان ذلك يوفر أي رؤية مفيدة لعملية إعداد الميزانية، كتحديد مثلاً ما إذا كانت افتراضات الميزانية والتنبؤات محكمة بما يكفي لتشجيع الوفورات والكفاءات بحيث تصبح الميزانية آلية أكثر فائدة لأغراض المساءلة. وخلال فترة ولايتنا، سننظر في ترتيبات إعداد ميزانية الاتحاد، مع مراعاة أن من المخطط إجراء استعراض للإدارة على أساس النتائج وإعداد الميزانية على أساس النتائج.

الوضع المالي

14.1 بشكل عام، بسبب الخسائر الإكتوارية البالغة 19,5 مليون فرنك سويسري في تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) ومع مراعاة العجز في الإيرادات قياساً بالنفقات، ارتفع العجز في صافي الأصول إلى سالب 257,3 مليون فرنك سويسري (2022: سالب 213,1 مليون فرنك سويسري).

15.1 انخفض إجمالي الأصول بمقدار 9,4 مليون فرنك سويسري إلى 308,5 مليون فرنك سويسري، وشملت هذه الأصول النقد والاستثمارات بقيمة 190,9 مليون فرنك سويسري (207,7 مليون فرنك سويسري في عام 2022) والممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية بقيمة صافية قدرها 89,0 مليون فرنك سويسري (86,2 فرنك سويسري في عام 2022). وارتفعت الذمم المدينة من الأنشطة الأساسية إلى 19,6 مليون فرنك سويسري (17,8 مليون فرنك سويسري في عام 2022)

بعد انخفاض قدره 35,0 مليون فرنك سويسري، مما يبيِّن اعتبار الإدارة أن هذا المبلغ غير قابل للاسترداد حالياً من الأعضاء ومستعملي الخدمات الآخرين. ويمثل هذا المبلغ انخفاضاً كبيراً في الأصول التي ينبغي أن تكون مستحَقة للأمانة لتنفيذ الأنشطة.

16.1 ارتفع مجموع الخصوم بمبلغ 35,0 مليون فرنك سويسري ليصل إلى 565,9 مليون فرنك سويسري. وتشمل الخصوم المساهمات الواردة مقدماً بمبلغ 50,5 مليون فرنك سويسري (50,8 مليون فرنك سويسري في عام 2022)، والأموال الخارجية (أي الجهات المانحة) البالغة 38,7 مليون فرنك سويسري (38,8 مليون فرنك سويسري في عام 2022)، والقروض البالغة 53,0 مليون فرنك سويسري (48,3 مليون فرنك سويسري في عام 2022). وإجمالي التزامات استحقاقات الموظفين البالغة 399,4 مليون فرنك سويسري (368,7 مليون فرنك سويسري في عام 2022). ومنها يتعلق مبلغ 375,3 مليون فرنك سويسري بالتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة، على النحو الموضح في الملاحظة 17 المتعلقة بالبيانات المالية.

17.1 ظلت الصحة المالية الإجمالية للاتحاد متسقة إلى حدٍ كبير على مدى السنوات الأربع الماضية، ولكنها لا تزال تسجل قيمة سالبة لصافي الأصول ويرجع ذلك أساساً إلى التزامات استحقاقات الموظفين. ونستعمل تحليل النسب للصحة المالية للمؤسسة في جميع عمليات المراجعة الدولية التي نقوم بها لإظهار كيفية تغير الأوضاع المالية بمرور الوقت (الشكل 1). وهي تعبّر عن علاقة عنصر حساب بآخر. فعلى سبيل المثال، هناك 2,2 فرنك سويسري من الأصول المتداولة مقابل كل فرنك سويسري من الخصوم المتداولة، مما يدل على أن الاتحاد قادر على تلبية احتياجاته الفورية من التدفق النقدي. ويرجع ذلك في الغالب إلى سياسات إدارة النقد للاتحاد مما يعني أن أمواله النقدية واستثماراته تحفظ كأصول جارية حتى وإن كانت تدعم الالتزامات غير المتداولة، مثل أموال المانحين وحسابات الاحتياطي، بما في ذلك استحقاقات الموظفين. وثمة مقياس أدق للصحة المالية هو أن الاتحاد لا يملك حالياً سوى 0,5 فرنك سويسري من الأصول لتغطية كل فرنك سويسري من التزاماته، وهو مقياس ثابت نسبياً للصحة على مدى السنوات الأربع الماضية.

الشكل 1

تحليل نسب الصحة المالية الرئيسية للاتحاد

النسبة	2023	2022	2021	2020
النسبة الجارية				
أصول جارية: خصوم جارية	2,2	2,2	3,2	3,3
مجموع الأصول: مجموع الخصوم				
الأصول: الخصوم	0,5	0,6	0,5	0,4
النسبة النقدية:				
الأموال النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل: الخصوم الجارية	1,9	2,0	2,8	2,9
نسبة الاستثمار:				
الأموال النقدية والاستثمارات: مجموع الأصول	0,6	0,7	0,7	0,6

المصدر: البيانات المالية للاتحاد

إدارة النقد

18.1 في 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي النقد والاستثمارات 190,9 مليون فرنك سويسري (207,7 مليون فرنك سويسري في عام 2022). وتشترط اللوائح المالية للاتحاد أن يقلل الأمين العام من مخاطر الاستثمار مع ضمان السيولة اللازمة لتلبية متطلبات الاتحاد من التدفقات النقدية. وتشترط اللوائح أيضاً القيام بالاستثمارات لتحقيق أعلى معدل معقول للعائدات. وخلال عام 2023، استفاد الاتحاد من عائد فائدة أعلى من استثماراته وأبلغ عن دخل استثماري قدره 4,6 مليون فرنك سويسري (1,3 مليون فرنك سويسري في عام 2022)، وتحقَق معظم هذا الدخل من استثمارات بالدولار الأمريكي.

19.1 ومع ضعف الدولار الأمريكي (واليورو) مقابل الفرنك السويسري خلال العام، انخفضت قيمة حيازات الاتحاد من العملات الأجنبية بمقدار 6,2 مليون فرنك سويسري. وأدى ذلك إلى عائد سلبي وخسارة قدرها 1,6 مليون فرنك سويسري

في حيازات العملات الأجنبية. وفي نهاية العام، أظهر تحليلنا أن الاتحاد يحتفظ بسيولة نقدية واستثمارات بالدولار الأمريكي تبلغ حوالي 100,2 مليون دولار أمريكي، في حين يحتاج الاتحاد إلى 21,5 مليون دولار فقط لمطابقتها مع التزاماته بالدولار الأمريكي. ونتيجة لذلك، كان الاتحاد معرضاً بشكل كبير لمخاطر تقلبات العملة في نهاية الفترة المالية، وهو ما نعتبره متعارضاً مع الأهداف العامة للنظام المالي.

20.1 وفي تقريرنا عن البيانات المالية لعام 2022، نظرنا في المبادئ التوجيهية لاستثمارات الاتحاد ودور لجنة الخزانة. وبالنظر إلى الموارد النقدية للاتحاد، وجدنا أن الترتيبات الحالية ضعيفة وأوصينا باستعراض سياسة وعمليات الاستثمار للتأكد من أنها تجسد أفضل الممارسات وتحقق أفضل عائد على الموارد النقدية في نطاق تحمل المخاطر المتفق عليه، ويجب أن يتم ذلك من خلال المقارنة المرجعية والخبرة الخارجية. وقَبِل الاتحاد هذه التوصية وشرع في استعراض السياسات المرتبطة بها.

21.1 ونظراً للخسائر التي تكبدها الاتحاد في عام 2023، نعتبر أنه من المهم أن يتخذ الاتحاد خطوات عاجلة للحصول على مشورة استثمارية سليمة ومستقلة وخبيرة وأن يقوم بتحديث سياسته وعملياته وممارساته الاستثمارية. ومن المهم للغاية أن تقلل إدارة الخزانة من المخاطر غير الضرورية المرتبطة بتقلبات أسعار العملات.

إدارة المدينين

22.1 للحصول على مستويات مستقرة ويمكن التنبؤ بها من الموارد، من المهم أن يفي الأعضاء بالتزاماتهم بالكامل وفي الوقت المناسب. وفي 31 ديسمبر 2023، كان هناك 57,3 مليون فرنك سويسري (53,9 مليون فرنك سويسري في عام 2022) من الذمم المدينة المستحقة. وكان معظمها من الأعضاء وظلت مستحقة لأكثر من 12 شهراً. ويشكل مستوى الذمم المدينة المستحقة عبئاً مالياً كبيراً على الموارد النقدية المتاحة للاتحاد لتمويل أنشطته الأساسية. وكما أوضحنا في العام الماضي، يصدر الاتحاد الفواتير للأعضاء قبل ستة أشهر للمساعدة في إدارة تدفقاته النقدية.

23.1 إن استخدام الموارد النقدية المستقبلية لتلبية الطلبات النقدية الحالية لا يمثل ممارسة جيدة والقيام بذلك بشكل مستمر ليس طريقة مستدامة لتزويد الأنشطة بالموارد. وينشأ عن ذلك خطر عدم توفر الموارد لتجديد تلك الأموال الموجودة لأغراض أخرى. وما زلنا نلاحظ أن العمليات الحالية المتعلقة بميزانية الاتحاد لا تأخذ في الاعتبار الاتجاهات في الاستلام الفعلي للأموال، وبالتالي فهي تنطوي على مخاطر تخصيص موارد لن ترد في الواقع خلال هذه الفترة.

إدارة المشاريع

24.1 في عام 2023، أقر الاتحاد بإيرادات من خارج الميزانية بمبلغ 19,0 مليون فرنك سويسري (18,0 مليون فرنك سويسري في عام 2022). كما احتفظ بأموال خارجية للتنفيذ المستمر المشاريع يبلغ مجموعها 38,6 مليون فرنك سويسري (38,8 مليون فرنك سويسري في عام 2022). وأظهرت بيانات الاتحاد أن لديه حوالي 340 مشروعاً نشطاً في 31 ديسمبر 2023. وأظهر تحليلنا أن 80 في المائة من النشاط كان في 30 مشروعاً فقط وأن أكثر من 100 مشروع لم يكن لها أي نشاط في عام 2023. ويدير الاتحاد العديد من المشاريع الصغيرة نسبياً، في حين يقوم أيضاً بتنفيذ عدد كبير من المشاريع التي تبدو غير نشطة. وبناءً على تجربتنا، قد تتطلب المشاريع الصغيرة جهداً إدارياً غير متناسب لإدارتها وتنفيذها، ويقل احتمال استرداد تكاليفها العامة بشكل كافٍ. وفي حين ندرك أن المشاريع الصغيرة يمكن أن تحقق فوائد مهمة للأعضاء والجهات المانحة، ينبغي للاتحاد أن يأخذ في الاعتبار الفوائد من حيث التكلفة لهذا النوع من الأنشطة. ونعتزم تغطية نهج الاتحاد في إدارة المشاريع وتشغيله في مراجعتنا للبيانات المالية لعام 2024.

25.1 وكما ذكرنا آنفاً، فإن العديد من التعديلات المطلوب إدخالها على المشروع الأولي للبيانات المالية تتعلق بالأموال الخارجة عن الميزانية. وهذا مجال ينبغي أن يواصل الاتحاد التركيز عليه، بما في ذلك تنقية سجلاته المحاسبية وضمان امتثال محاسبة المشاريع لسياسات ومعايير إعداد التقارير.

26.1 لقد أكدت أعمال المراجعة التي قمنا بها أن الأنشطة متوافقة مع اتفاقات الجهات المانحة والولاية الأوسع للاتحاد، وبعد إدخال تعديلات عليها، عرضت بشكل صحيح من جميع النواحي المادية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتعد المحاسبة المتعلقة بالمشاريع مجالاً معقداً في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتعني المعايير الجديدة أنها ستخضع للتغيير خلال السنوات القادمة. وقد ناقشنا مع الأمانة أهمية التخطيط المبكر لهذا التغيير، والتفكير في كيفية صياغة اتفاقات المشاريع والجهات المانحة لضمان أن تجسد المحاسبة النوايا المحاسبية المنشودة للاتحاد وتقلل إلى أدنى حد من التعقيدات الإدارية.

استحقاقات الموظفين

27.1 في عام 2023، بلغ إجمالي نفقات الموظفين المبلغ عنها في البيانات المالية 150,7 مليون فرنك سويسري (153,5 مليون فرنك سويسري في عام 2022)، وتمثل هذه النفقات 76,4 في المائة (78,0 في المائة في عام 2022) من جميع النفقات خلال الفترة. ويحدد النظام الأساسي لموظفي الاتحاد شروط الخدمة والحقوق والواجبات والالتزامات الأساسية لموظفي الاتحاد. ويشمل ذلك الرواتب والبدلات ذات الصلة واستحقاقات الضمان الاجتماعي، بما في ذلك النفاذ إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة.

استحقاقات ما بعد انتهاء مدة الخدمة

28.1 أهم الالتزامات التي يعترف بها الاتحاد في بياناته المالية هي التزامات استحقاقات الموظفين. وتشمل هذه الالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة للموظف، واستحقاقات العودة إلى الوطن، والإجازات السنوية المتراكمة. وزاد إجمالي الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين هذه إلى 398,9 مليون فرنك سويسري (368,4 مليون فرنك سويسري في عام 2022).

29.1 يتم حساب التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة التي يبلغ مجموعها 375,3 مليون فرنك سويسري (344,1 مليون فرنك سويسري في عام 2022) من جانب خبير إكتواري مستقل بناءً على البيانات والافتراضات الأساسية. وهي تبيِّن قيمة الالتزامات التعاقدية للموظفين والمتقاعدين، في 31 ديسمبر 2023، بالنسبة لمطالباتهم الأساسية المتوقعة في المستقبل. وتنشأ الحركة من سنة إلى سنة عن التغيرات في الافتراضات الإكتوارية بما في ذلك تلك المتعلقة بتكاليف المطالبات الطبية.

30.1 وبالنظر إلى ارتفاع مستوى التقدير والاجتهادات في التقييم، فإننا نعتبر ذلك خطراً كبيراً على عملية المراجعة. وإلى جانب مراجعة الضوابط المعمول بها على التقييم بما في ذلك تحقق الإدارة من صحة بيانات التعداد التي يستخدمها الخبير الإكتواري، فإننا ننظر في كيفية تحديد الإدارة أن الافتراضات المستخدمة معقولة ومناسبة. ونختبر صحة بيانات التعداد وننفذ إجراءات لكسب الحق في الاعتماد على خبير الإدارة. ويقوم فريقنا الإكتواري بتقييم الافتراضات والمنهجية المستخدمة للتأكد من أنها مناسبة وممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتتماشى مع مقارنات الصناعة.

31.1 ويحتفظ الاتحاد بحساب منفصل للأموال التي خصصها لتمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة في المستقبل والتي بلغ مجموعها في ديسمبر 2022 ما يعادل 14 مليون فرنك سويسري (14 مليون فرنك سويسري في عام 2022). وقد تولدت هذه الأموال في المقام الأول عن طريق تحويلات من حساب الاحتياطي. وعلى الرغم من ذلك، هناك التزامات كبيرة غير ممولة تبلغ حوالي 360 مليون فرنك سويسري. وهذه الالتزامات غير الممولة شائعة داخل منظومة الأمم المتحدة، ولكن يظل من المهم للأعضاء أن يحددوا ويوافقوا بانتظام على الطريقة التي يرغبون في التخطيط بها لتمويل التزامات الخطة هذه، ولا سيما تلك التي تنشأ بسبب التمويل من خارج الميزانية.

32.1 وفي ورقة المجلس، الوثيقة C24/46، تقدم الأمينة العامة معلومات محدَّثة عن حالة الالتزامات وكيفية إدارة التمويل حالياً بالإضافة إلى تحديث للتطورات على مستوى المنظومة. وتظل الالتزامات غير الممولة أهم المخاطر المالية التي يواجهها الاتحاد وينبغي للأعضاء أن يستعرضوا بانتظام الترتيبات الحالية لتقديم الخدمات والتأكد من أن استراتيجية تمويل التكاليف والالتزامات تظل الأنسب لظروف الاتحاد. وفي هذا الصدد، قد يرغب المجلس في النظر فيما إذا كانت هناك أموال فائضة في احتياطيات أخرى، مثل صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد الذي لاحظنا أن نشاطه محدود ولكنه يمثل رصيداً مشتركاً قدره 6,5 مليون فرنك سويسري. وينبغي للإدارة أن تنظر فيما إذا كان من المناسب الحصول على تفويض من الأعضاء لإعادة تخصيص هذه الأموال لزيادة مستوى تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة.

33.1 وأبرز العوامل التي أثرت في تقييم الالتزام هي الافتراضات الإكتوارية التي أدت إلى زيادة الالتزام بمقدار 19,5 مليون فرنك سويسري (الشكل 2). وهي تشمل:

- خسارة بقيمة 24,7 مليون فرنك سويسري نتيجة للتغييرات في الافتراضات المالية. وتغطي تحديثات للافتراضات مثل معدلات الخصم والتضخم والاتجاهات الطبية. ويتعلق الكسب هنا أساساً بانخفاض معدل الخصم من 2,5 في المائة إلى 1,9 في المائة مما يزيد من الالتزامات الإجمالية. ويستخدم الاتحاد نهج منحنى العائد المرجح للتدفقات النقدية، الذي يبيِّن التدفقات النقدية المتوقعة للخطة الأساسية والتعرض المقدَّر لمخاطر تقلب العملات.
- مكاسب بقيمة 574 000 فرنك سويسري نتيجة للتغيرات في الافتراضات الديموغرافية. ونتيجة لذلك، لم تطرأ تغييرات كبيرة على الافتراضات الجغرافية خلال هذه الفترة.
- مكاسب بقيمة 4,6 مليون فرنك سويسري نتيجة للتغييرات في الخبرة. وتغطي التعديلات المطلوبة بسبب الفرق بين الافتراضات المقدَمة والنتائج الفعلية، وتنشأ أساساً من تحديث بيانات التعداد المستخدمة في التقييم.

الشكل 2

تطور الالتزام بالاستحقاقات المحددة بعد انتهاء مدة الخدمة

	2023	2022	2021
الالتزام بالاستحقاقات المحددة في 1 يناير	344 102	545 636	631 870
تكلفة الفائدة	8 489	2 703	1 254
تكلفة الخدمة الحالية	10 165	19 685	25 171
المساهمة المدفوعة	–7 009	–8 412	–9 160
تغييرات الافتراضات الإكتوارية	–19 524	–215 510	–103 499
الالتزام المحدد بالاستحقاقات في 31 ديسمبر	375 271	344 102	545 636

المصدر البيانات المالية للاتحاد

تكاليف المطالبات المالية

34.1 الالتزامات الأساسية للاتحاد هي المطالبات المتوقعة التي ستقدَّم في المستقبل، والتي اكتسبها الموظفون والموظفون السابقون ومن يعولونهم من خدمتهم السابقة في المنظمة. وعند وضع التقدير، يضع الخبير الإكتواري للاتحاد تكاليف المطالبات المتوقعة لكل مطالبة في كل عمر والتي تمكن رؤيتها في الملاحظة 2.1.17 بشأن البيانات المالية.

الشكل 3

تكاليف المطالبات الطبية

الفئة العمرية	2023 تكلفة المطالبة (بالفرنك السويسري)	2022 تكلفة المطالبة (بالفرنك السويسري)
50	3 226	3 138
55	4 038	3 928
60	5 063	4 925
65	6 357	6 184
70	7 995	7 777
75	10 074	9 800

المصدر: البيانات المالية للاتحاد وتقارير التقييم الخاصة بالمعيار IPSAS 39 للتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI).

35.1 أجرى الخبير الإكتواري للاتحاد دراسة في عام 2018 باستخدام تجربة تكاليف المطالبات الفعلية للاتحاد بين عامي 2015 و2017، وكان ذلك قبل الانضمام إلى جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة (UNSMIS). واستُعملت هذه المعلومات لإنشاء ملف تعريف للمطالبات المتوقعة في كل عمر يتراوح بين 50 و90 سنة.

36.1 ومثلما ذكرنا في تقرير العام السابق، عُدلت افتراضات تكلفة المطالبات الطبية في ضوء الخبرة المكتسبة من الفترة 2020-2022، بعد أن بدأ الاتحاد المشاركة في جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة(UNSMIS). وبالنسبة لعام 2023، يُعدّل افتراض تكلفة المطالبات الطبية وفق تضخم تكاليف العناية الطبية المتوقَّع حتى تاريخ القياس.

37.1 نظراً للتغييرات في الخطة، ولا سيما الانتقال إلى جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة والتغييرات العامة في اتجاهات الرعاية الصحية العالمية (لا سيما بسبب جائحة كوفيد-19)، أوصينا في تقريرنا لعام 2022 أن يقوم الاتحاد بدراسة جديدة كاملة لتكلفة المطالبات الطبية لتحديث الملف ودعم تقييماته المستقبلية، وتؤجل الأمانة، في ردها، اتخاذ إجراءات بشأن

ذلك حتى عام 2025 على الأقل. ومن وجهة نظرنا، ينبغي إجراء دراسة كاملة للتجربة بصورة منتظمة، ويفضل أن تكون على أساس دورة مدتها ثلاث سنوات ما لم يكن هناك مبرر قوي لتمديدها. **ونكرر توصيتنا السابقة ونقترح أن يتناول الاتحاد هذه المسألة في تقييم عام 2024.**

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

38.1 الاتحاد منتسب كمنظمة عضو في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (UNJSPF) من خلال موظفيه. ولكن بما أن نظام المعاشات التقاعدية لا يستطيع أن يحدد بدقة تقديراً موثوقاً للمخاطر المقابلة التي تتحملها كل منظمة مشاركة، فلا تظهر أي التزامات إكتوارية لنظام المعاشات التقاعدية في البيانات المالية للاتحاد.

39.1 ترد في الملاحظة 3.17 المتعلقة بالبيانات المالية خصائص خطة المعاشات التقاعدية للأمم المتحدة، ويتسق هذا الإفصاح عبر العديد من المنظمات المشاركة. وفي آخر موعد إكتواري، وهو 31 ديسمبر 2021، خلص الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إلى عدم وجود شرط يقضي بتسديد مدفوعات العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، حيث تحسنت نسبة تمويله منذ تقريره الإكتواري الأخير إلى 117 في المائة (107,1 في المائة في عام 2019). وإذا تغير هذا الوضع في المستقبل، سيتعين على الاتحاد وغيره من الكيانات الأخرى المشاركة في منظومة الأمم المتحدة تقديم مدفوعات لسد العجز. ويمثل هذا الوضع خطراً مالياً محتملاً على المنظمة في المستقبل يحتاج إلى مواصلة تتبعه.

الجزء الثاني

الإدارة والرقابة الداخلية

خلفية

40.1 كما أفدنا العام الماضي، تشكل الإدارة والرقابة الداخلية الفعالتان جزءاً أساسياً من الجهود الرامية إلى تقديم ضمانات إلى الأعضاء بشأن استخدام الموارد. وحسبما أوضحت الأمينة العامة في بيان الرقابة الداخلية الذي قدمته في عام 2023، يجري إدخال تغييرات جوهرية على ترتيبات الإشراف والرقابة. وبصفة عامة، لقد شهد عام 2023 تقدماً في وضع خطط وخرائط طرق للتحسين، وسيشهد عام 2024 عمليات توظيف وتعديلات سياساتية وغيرها من الأعمال التمكينية الرامية إلى إحراز تقدم في تنفيذ هذه الخطط وإلى إدماجها في العمليات.

41.1 ووفقاً لما أبرزه بيان الرقابة الداخلية، يشكل إطار الرقابة الداخلية الذي أنشأته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO) أساس البيئة الرقابية الرئيسي. ويستند هذا الإطار إلى مفهوم النموذج الثلاثي الخطوط، أي إلى المهام المتعلقة بملكية الضوابط الرقابية وإعمالها، والمهام والعمليات المساهمة في مراقبة الامتثال وعمل الضوابط الرقابية ومراقبة المخاطر، والمهام التي تضمن بكيفيةٍ مستقلة تنفيذ هذه العمليات. وإجمالاً، نرحب بتحسن مستوى الشفافية في بيان الرقابة الداخلية، الذي يقدم تقييماً صريحاً للبيئة الرقابية الداخلية والتحسينات المعتزم تنفيذها، بما يشمل مجالات من قبيل إدارة المخاطر، والإدارة القائمة على النتائج، والأنشطة الرقابية.

إطار الرقابة وعمله: عمليات الخط الأول

42.1 لم تكشف أعمال مراجعة الحسابات التي أنجزناها حتى هذا التاريخ عن أي أوجه قصور رقابية جوهرية تتعلق بإطار الرقابة أو عمله. وقد لاحظنا جوانب يمكن تحسينها، ونتفق مع النتائج التي انتهت إليها وحدة الرقابة فيما يتعلق بضرورة تعزيز الضوابط الرقابية على المشتريات. وبوجه عام، تسنح فرص كبيرة لإعادة النظر في عمليات الخط الأول وتحسينها. فالنهج الرقابي المعتمد في الوقت الحاضر غير متناسب مع مقتضى الحال وغير قائم على تقييم للمخاطر.

43.1 ومن الممكن رفع كفاءة عمليات الأعمال وزيادة تناسبها مع مقتضيات الأحوال وضمان وضوح ملكية عمليات الأعمال. ونرى من خبرتنا أن مفهوم 'مالك عملية الأعمال' بدائيٌ داخل الاتحاد، وأن دوره ومسؤولياته ومساءلته عن مستوى الامتثال جوانب ينبغي أن تُولى اهتمام وتركيز في إطار برنامج التحول.

44.1 ومن الممارسات الرشيدة التي يمكن اتباعها في هذا السياق تحديد سلاسل المعاملات الكثيفة في العمليات وإجراء استعراض شامل لعملية الأعمال، بحيث تُقيَّم بمعايير مستوى المخاطر والتكلفة والزمن. ومن خبرتنا، نرى إمكانية رفع كفاءة العمليات وضمان تناسب الضوابط الرقابية مع القيمة المتمثلة في المخاطر والمعاملات. إذ سيمكّن ذلك مالكي العمليات من تحسين تركيزهم على العمليات المرتفعة المخاطر.

اللوائح المالية

45.1 تمثل اللوائح المالية حجز الأساس للبيئة الرقابية المالية الداخلية، وقد أُنشئت ضوابط رقابية داخلية عديدة لضمان استمرار الامتثال لمقتضيات اللوائح. واقترحت الأمانة على مجلس الاتحاد، عن طريق فريق العمل التابع له المعني بالموارد المالية والبشرية، مجموعةً متواضعة من التغييرات لبعض مواد اللوائح المالية القائمة بهدف تحديث اللوائح لتشمل الممارسات الحالية. فعلى سبيل المثال، تُبين التغييرات المقترحة التغيرات الناجمة عن توقف حدث تيليكوم للاتحاد وتقدم إلى الاتحاد مفهوم المحاسبة المالية. ونرى أن أياً من التغييرات المقترحة لا يُضعف البيئة الرقابية القائمة.

46.1 بيد أننا نتحرى سبل تعزيز السياسات والممارسات المتصلة باللوائح المالية، وإدماجها في العمليات، كما يتضح، مثلاً، من ضرورة تحديث سياسات الاستثمار. وفي إطار أعمالنا المتعلقة بالكشوف المالية، ناقشنا أيضاً مع الإدارة ضرورة وضع سياسات أكثر تحديداً بشأن الافتراضات المستنَد إليها في تقييم الالتزام المتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI). وإضافةً إلى التغييرات المقترحة حالياً، نرى أن من المجدي مستقبلاً إعادة النظر في أُسس اللوائح المالية بدرجة أكبر لضمان تواؤمها التام مع الممارسات الفضلى ودعمها النُهُج الحديثة لتخطيط الموارد وتعبئتها. كما ينبغي أن تشمل اللوائح المالية مجالات مهمة من قبيل الشراكة في العمل. وبالنظر إلى اتساع نطاق حافظة المشاريع في اللوائح الحالية، لا تبين اللوائح واقع الأساليب المتبعة حالياً لتنفيذ المشاريع تبياناً تاماً.

47.1 واستعراض اللوائح المالية ينبغي أن يكون عملية منتظمة، لضمان استمرار ملاءمتها للغرض منها، وبيان هيكل الاتحاد وأنشطته والنُهُج المستقبلية المعتزم اعتمادها كالتركيز على إطار المساءلة وعلى زيادة هيكلة إطار الإدارة القائمة

على النتائج. ومن المجدي بحسب خبرتنا، ورهناً بموافقة مجلس الاتحاد على اللوائح المالية بصيغتها المراجَعة، إجراء استعراض نقدي لهذه اللوائح بعد العام الأول من إعمالها، لإتاحة الفرصة لمعالجة ما قد يتبين فيها من أوجه إغفال أو عدم وضوح لا يُستهان بها. ويمكن تضمين هذا الاستعراض ملاحظاتنا بشأن الجوانب الممكن تحسينها.

الامتثال والمخاطر: الخط الثاني

48.1 كما أفدنا العام الماضي، عادةً ما يتضمن الخط الرقابي الثاني نشاط مراقبة الامتثال، بغرض دعم مالكي العمليات في استعراض ومراقبة عمل الضوابط الرقابية الرئيسية التي يُديرها الخط الأول. ويشمل ذلك استخدام أدوات تحليل البيانات وغير ذلك من نُهُج تقديم التقارير الاستثنائية. ويعترف إطار المساءلة بالحاجة إلى انتهاج نَهج أكثر شمولية لمراقبة الجودة، فإنشاء نظم شاملة تقدم هذا الضمان أهم عنصر من عناصر الخط الرقابي الثاني. وقد وُضعت ترتيبات لتقديم خطابات ضمان ولإجراء تقييمات ذاتية لمستوى امتثال المسؤولين المنتخَبين وكبار المديرين المعنيين. غير أننا ما زلنا نلاحظ نقصاً حالياً في الأدلة الموضوعية اللازمة لدعم تقييم البيئة الرقابية ولتقديم ضمانات جوهرية، بالتالي، بشفافية بيان الرقابة الداخلية.

كشف الاحتيال ومنعه

49.1 لقد تعرض الاتحاد الدولي للاتصالات للاحتيال وشهد حالات سوء ممارسة أسفرا عن تكبيده خسائر مالية. ويعتمد الاتحاد حالياً نهجاً تفاعلياً إلى حد كبير لمنع الاحتيال وكشفه، بناءً على الحالات المبلَّغ عنها. وبالنظر إلى سابقة الاحتيال وإلى التزام الأمينة العامة بتعزيز النظام الرقابي، نوصي بأن يُعيد الاتحاد النظر في تقييمه لخطر الاحتيال وفي سياساته الأوسع نطاقاً. فقد أجرى الاتحاد آخر تقييم لخطر الاحتيال في عام 2016. ومما لا غنى عنه لحماية الاتحاد وردع جريمة الاحتيال وكشفها اعتماد نهج منهجي لتقييم خطر الاحتيال وجودة تدابير تخفيفه. وينبغي أن يصحب ذلك التدريب وإذكاء الوعي الشاملان. وينبغي أن يشمل هذان النشاطان، تحديداً، المكاتب الخارجية، ويُبينا حالات ارتفاع خطر الاحتيال الأخيرة في المنطقة المعنية. فمن شأن ذلك أن يُفيد في توطيد ثقافة الوعي بجريمة الاحتيال.

50.1 ينبغي أن يتضمن تقييم خطر الاحتيال إيلاء اعتبار للمبدأ 8 – 'تقييم خطر الاحتيال'، الذي أرسته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO)، ويغطي الجوانب الأربعة الرئيسية لخطر الاحتيال الذي قد تكون أي منظمة عرضةً له. كما ينبغي أن يبين الاتجاهات والمخاطر المشمولة بالبيانات المتاحة عن حالات الاحتيال ونشاط التحقيق، التي تشير في رأينا إلى ارتفاع مستوى المخاطر في أنشطة العمليات الخارجة عن الميزانية المنفذة خارج المقر. إذ ينبغي أن يكون تعريف الاحتيال أوسع من الجوانب المشمولة بالتقييم السابق، ويتضمن إيلاء اعتبار للعناصر التالية:

- الإبلاغ الاحتيالي: المراد بذلك إعادة النظر في الترتيبات الرامية إلى ضمان أن تكون التقارير المالية الداخلية والخارجية موضوعية وخاضعة لصرامة مراقبة الجودة ومعزَّزة بثقافة الأمانة وعدم التحيز في الإبلاغ؛
- صون الأصول: أي الاحتفاظ بالأصول المالية والأصول المعلوماتية المتعلقة بالممتلكات والمعدات والملكية الفكرية والبيانات وصونها والتحكم فيها بكيفية مؤمَّنة؛
- الفساد: أي كفاية السياسات والعمليات لتحديد وردع خطر الفساد في الأنشطة والعمليات وفي المعاملات مع المتعاقدين من الباطن ومقدمي الخدمات الذين يستعين بهم الاتحاد، وللتصدي لتبعاته. وينبغي أن يتلقى الموظفون التدريب الكافي ليؤدوا دورهم في دعم ثقافة عدم التهاون مطلقاً؛
- تجاوزات الإدارة: أي أن تستخدم الإدارة أسلوباً مناسباً لتشجيع ثقافة الأمانة في الإبلاغ بهدف تأطير عملية صنع القرار السليم ودرء خطر تقديم المعلومات على نحو خاطئ أو بتحيز.

51.1 وتَعتبر الجهات المانحة عند اتخاذها قرار الدخول في شراكات مع المنظمة أن قوة التزام المنظمة بمنع الاحتيال واعتماد سياسة عدم التهاون مطلقاً مع الأنشطة الاحتيالية مؤشران لنضج المنظمة. كما أن سقفَ توقعات الأعضاء عالٍ في ضوء الحالات السابقة، والأمينة العامة أكدت أهمية تعزيز ثقافة السلوك القويم. وتُعيد الأمانة حالياً النظر في سياساتها المتعلقة بإجراء التحقيقات والحماية من التعرض للانتقام ومكافحة التحرش، وتُعيد صياغتها. ونرى أن من المهم عند إدخال تعديلات على السياسات الحالية المعتمدة في هذه المجالات الرئيسية مقارنة هذه السياسات بالممارسات الفضلى والإبلاغ بالتغييرات عن طريق اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)، لضمان خضوع السياسات لتدقيق خارجي فعال وموضوعي. وعند تدشين هذه السياسات المراجَعة، ينبغي التركيز على أن يقترن بها تقديم التدريب.

52.1 وكما هو الحال في منظمات دولية عديدة، نرجِّحُ وجود نقص في الإبلاغ بحالات الاحتيال. وهذه مشكلة يوجِّه فريقُ المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة دوماً انتباه مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة إليها. وينبغي للأمانة أن تذكِر الموظفين دائماً بمسؤولياتهم وباستخدام القنوات المناسبة للإبلاغ بالادعاءات ودواعي القلق في الإطار الذي يحميهم من التعرض للانتقام. وقد لاحظنا أن وظيفة أمين المظالم المستقل داخل الاتحاد شاغرة حالياً، ونشجع الأمانة

على الانتهاء من وضع الترتيبات الملائمة لتفعيل هذه الخدمة بأسرع ما يمكن عملياً. فوجود أمين مظالم خارجي كفء يشكل حمايةً إضافية تضمن سير الإجراءات القضائية الداخلية بعدالة وموضوعية، بما يطمئن الأعضاء والأمينة العامة والموظفين.

ينبغي للاتحاد الاضطلاع بما يلي:

التوصية 1: أن يُجري تقييماً منهجياً جديداً لمستوى تعرضه لخطر الاحتيال في جميع أذرعه وينظر في مدى كفاية تركيز الأنشطة الرقابية الحالية على تخفيف المخاطر التي حُددت.

رد الإدارة: يقبل الاتحاد الدولي للاتصالات هذه التوصية وسيُدمجها في تخطيطه الرقابي لعام 2025.

التوصية 2: أ) أن يضمن تقييم الاستعراض الذي يُجريه حالياً لسياسات مكافحة الاحتيال والحماية من التعرض للانتقام بمعايير الممارسات الفضلى، ويُخضعه لتدقيق اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)؛ وب) أن يدعم ترتيباته القضائية الداخلية بإقرار عمليات أمانة مظالم مستقلة مناسبة.

رد الإدارة: يقبل الاتحاد الدولي للاتصالات هذه التوصية وسيضمن سلامة استعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالموضوع. وسينفَّذ ذلك بالتشاور مع اللجنة الاستشارية IMAC. وما زالت الإدارة تعمل بالفعل من أجل استعراض النظام القضائي الداخلي للاتحاد. وستُنهي إدارة الاتحاد أعمالها بإنشاء خدمة لأمين المظالم في وقت لاحق من عام 2024.

إدارة المخاطر

53.1 إن الغرض من عملية إدارة المخاطر تحديد المخاطر التي قد تؤثر على المنظمة وعلى تحقيق أهدافها تأثيراً ضاراً، ودراستها، وتخفيفها، على نحو منهجي. وإجراء عملية منهجية لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) إنما يبعث على الثقة في إدارة المخاطر، ويفتح طريقاً واضحاً نحو إعلاء جدية المخاطر التي يلزم توجيه الانتباه إليها وتقتضي زيادة الانخراط في إدارتها وزيادة مراقبتها من قبل الإدارة العليا. وسلامة عملية إدارة المخاطر يمكن أن تعزز المساءلة وتدعم رفع كفاءة استخدام الموارد.

54.1 وقد استحدث الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2020 سياسته لإدارة المخاطر المؤسسية، والتزم بمراجعتها في عام 2024 لبيان التغيرات الهيكلية الناشئة عن إطار المساءلة، ومقتضى تعزيز الخطوط الثلاثة، والجديد في استعداده للمخاطرة. إضافةً إلى ذلك، فقد سلَّطت الأمانة الضوء على ضرورة أن تبين عملية إدارة المخاطر الأهداف الأساسية للأعمال. وفي رأينا، إن عمليات الاتحاد الحالية لإدارة المخاطر المؤسسية غير ناضجة بما فيه الكفاية، والضرورة تستدعي إدماج ثقافة إدارة المخاطر في عمليات الأعمال. ولا نرى أن إدارة المخاطر تدعم عملية اتخاذ القرار أو تمثل تقييماً كاملاً ومنهجياً للمخاطر التي قد تتعرض لها المنظمة.

الرقابة والضمان: الخط الثالث

55.1 أعدَّت الأمانة مشروعَ ميثاق للعمل الرقابي يضم المهام الرقابية الرئيسية التي تشكل الخط الرقابي الثالث. ويغطي مشروع الميثاق جميع السمات الرقابية الرئيسية التي نتوقعها. وعند إدماج هذا الميثاق في العمليات، سيكون من المهم استعراض مدى فعاليته بعد العام الأول من إعماله. ويتطرق مشروع الميثاق إلى العديد من الجوانب التي سلطنا الضوء عليها في التقرير المرحلي الذي قدمناه إلى المجلس، ومنها إعادة تسمية هذه الوظيفة بترقيتها إلى مستوى مدير، وتحقيق التآزر بدمج الأنشطة الرقابية تحت هذا المسمى الوظيفي. وقد لاحظنا أن الاتحاد حدد مدة شغل وظيفة رئيس وحدة الرقابة بخمس سنوات، تماشياً مع الممارسة الرشيدة في هذا السياق. ويقدم مشروع الميثاق ضمانات الامتثال للمعايير الملائمة، والتدابير الوقائية اللازمة لضمان الاستقلال.

56.1 وسيكون من السمات الرئيسية لوحدة الرقابة الجديدة ضمان التركيز على مفهومي المخاطر والأهمية النسبية. فمن المهم تأطير خطط الأعمال بالتحسينات المعتزم تنفيذها في مجالي إدارة المخاطر المؤسسية والامتثال، لضمان أن تكون أعمال الوحدة متناسبة التركيز مع مقتضى الحال وأن ينصب تركيزها على معالجة أهم المخاطر. وعند تخطيط الأعمال، سيكون من المهم ضمان وجود خريطة ضمانات واضحة لتحديد أي ثغرات رقابية. وعند تخطيط أعمال مراجعة الحسابات، ستحتاج الوحدة الجديدة أيضاً لأن تواصل تقييم المهارات والقدرات المتاحة لديها بهدف معالجة المخاطر المحددة، بما في ذلك في مجالات من قبيل التحقيقات. وسيقتضي بعض المجالات مساهمات المتخصصين، كمخاطر تكنولوجيا المعلومات (IT) والمخاطر الأمنية السيبرانية ومخاطر قطاع الإنشاءات، والوقوف على كيفية الوفاء بالاحتياجات الضمانية في هذه التخصصات. وبصفة أعم، من الملائم بحث أفضل السبل التي يمكن بها للرقابة الداخلية أن تلبي احتياجات الاتحاد الضمانية العامة، وكيفية تنفيذها بفعالية من حيث التكلفة، بما يشمل الاستعانة باستشارات خارجية.

57.1 وسيكون من المهم أيضاً لوحدة الرقابة أن تراقب إعداد أنشطة الخط الرقابي الثاني ومدى فعاليتها. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تشكل أنشطة مراقبة الامتثال هذه مصدراً قيماً للبيانات يساعد في إرشاد عمليات تقييم المخاطر التي يسترشد بها

الاتحاد في خطط أعماله. وإجمالاً، ينبغي أن تقدم التحسينات المعتزم تنفيذها مجموعة من الأدلة تسهم في دعم الضمانات المقدمة في بيان الرقابة الداخلية وإثبات صحتها. إذ ينبغي، في رأينا، أن تقدم وحدة الرقابة ضمانات كافية بخصوص عمل الضوابط الرقابية لتُتيح إصدار رأي سنوي في هذا الشأن.

58.1 وسيتوقف مدى فعالية جميع الترتيبات المقترحة في مشروع ميثاق العمل الرقابي على مدى كفاية وجودة الموارد المرصودة لتنفيذها. وفي هذا الصدد، فإلى جانب الرقابة التي تباشرها اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، نرى أن قطع التزام بإجراء تقييم خارجي للجودة في السنوات الأولى من تنفيذ هذه الترتيبات سيسهم في تطوير وحدة الرقابة الجديدة. وهي مسألة بالغة الأهمية في جوانب من قبيل مهمة التقييم، التي ستصبح تخصصاً جوهرياً جديداً داخل الاتحاد الدولي للاتصالات. ونحن نؤيد الالتزام بنهج التقييم الذي يركز على المخاطر ونعتبره مكوناً أساسياً من مكونات الرقابة لطمأنه الأعضاء بفعالية عمليات الاتحاد. وسيكون مصدراً قيماً أيضاً للتعلم يساعد الإدارة في تكييف هذه العمليات. وما لدى الاتحاد في الوقت الحاضر من ضمانات موضوعية بفعالية أنشطته محدود ليُسترشد به في تحسين الأداء.

الجزء الثالث

برنامج التحول

59.1 التزمت الأمينة العامة، في دورة المجلس المعقودة في يونيو 2023، بتنفيذ برنامج تحول الاتحاد. وفي التقرير الذي قدمناه إلى المجلس في هذا الاجتماع، سلطنا الضوء على أهمية تحديد نموذج تشغيلي مستهدف؛ وضرورة إنشاء وحدة مخصصة لدعم وتنسيق إدارة المشاريع وإعداد التقارير؛ وتحديد ضمانات فعالة وترتيبات إدارية تكون موضوعية ومستقلة ومتخصصة.

60.1 وبدأت الأمينة العامة وضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ برنامج التحول، وقد حددتها في إطار خارطة طريق (C24/73). وتحدد خارطة الطريق هذه الرؤية المتعلقة بنشاط التحول المزمع تنفيذه بين يوليو 2024 وديسمبر 2027. ويشمل النشاط المقرر مجالات مهمة من الوظائف التمكينية للأمانة العامة، مع إدخال تحسينات مقررة على صعيد الإدارة والأنظمة والعمليات والموظفين والثقافة، واستخدام الموارد على النحو الأمثل. وتمثل المبادرة مجموعة من التحسينات البسيطة، بدلاً من تغيير أسلوب تقديم الخدمات، على الرغم من أن ذلك لا يزال قيد النظر. ويجري حالياً وضع مؤشرات أداء رئيسية لقياس التقدم المحرز في المبادرات المقررة، وجدول زمني إرشادي لتنفيذها.

61.1 وفي الفترة المشمولة بالمراجعة، كانت خطط التحول في بداياتها، وكانت تُجرى التعيينات في فريق التحول وتُتخذ الترتيبات الإدارية. وتعكف الأمانة حالياً على تحديد تفاصيل تنفيذ الخطة وعلى صياغة الآليات التي ستستخدم للإشراف على نشاط التحول وتقديم التقارير بشأنه. وهناك حالياً 89 ناتجاً مقرراً بلوغه، وسيتضمن كل من هذه النواتج أنشطة وإجراءات إضافية ضرورية لتحقيق النتيجة. ومجموع الإجراءات المقررة مهمة وطموحة، وتتيح فرصاً للتحسين وتحقيق الكفاءة والفعالية إذا ما اتُّبعت جيداً. وهناك التزام بقياس خطوط الأساس لإظهار التحسينات.

62.1 ولتحقيق التحول بشكل ناجح، ينبغي تكريس ما يكفي من الخبرة والموارد المالية لتحقيق النتائج المرجوة. واتُّبعت في العديد من الأنشطة المقررة الأساليب التي تتبعها الإدارة عادة للتخطيط وتدبير الموارد. واقتصرت الموارد التي ستخصص في عام 2024 لهذه الأنشطة تحديداً على 1,3 مليون فرنك سويسري، ونعتبر أن هذا المبلغ منخفض بالنسبة لخطة بهذا الطموح. وينبغي للأمانة أن تقيّم المخاطر التي تواجهها الخطة وأن تسعى إلى ضمان تحديد أولويات أنشطة التحول بشكل واضح. وستظهر في بعض المجالات العوائد المحققة من الموارد المستثمرة بشكل أوضح، ومن المهم أن تتم صياغتها بوضوح لضمان تعظيم الفرص. وسيكتسي ذلك أهمية خاصة في مجالي تكنولوجيا المعلومات واستحداث الأنظمة، مما سيتطلب تخصيص المزيد من الاستثمارات المحددة. ولم تحدد الأمانة في الوقت الحاضر مجمل تكاليف المبادرات المقرر اتخاذها.

63.1 وينبغي للأمانة أن تقيّم العلاقات المتبادلة بين مختلف عناصر البرنامج، وأن تواصل التفكير على نطاق أوسع في فرص استغلال الأساليب الأخرى المتبعة لأداء الوظائف، مثل الاستعانة بمصادر خارجية وإقامة الشراكات والخدمات المشترَكة العاملة في مواقع أقل تكلفة. وينبغي أن تسهل مبادرات التغيير زيادة التركيز على الابتكار وتشجيع الموظفين على استكشاف الأفكار والإجراءات والتكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تبسط العمليات وتحسن الكفاءة.

64.1 وفي حين قد يستفاد من تقبل الموظفين لدفع عجلة التغيير داخلياً، هناك مخاطر سلبية ناجمة عن التفكير الانعزالي والجماعي وعن ضياع الفرصة المتاحة للتصدي للوضع الراهن. ونعتقد أن هناك فرصاً للاستفادة من وجهات نظر وتسهيلات خارجية. ومن شأن المدخلات الموضوعية والمستقلة الرامية إلى إرشاد خطط التحول أن تساعد في التحقق من صحة هذا النهج، وضمان استكشاف الفرص المتاحة، وتوفير قدر أكبر من الضمانات للأمينة العامة بشأن تحقيق أهدافها. ويمكن أن يشمل ذلك الخبرة في إدارة التغيير لتوفير وجهات نظر موضوعية، وتحدي الأعراف القائمة، والبحث عن فرص لتبسيط أسلوب العمل. ونواصل تشجيع التحدي الموضوعي الذي ينطوي عليه التحول وضمان التقدم المحرز في المبادرة.

65.1 وفي كثير من المجالات، قد تتطلب التغييرات تغييراً كبيراً في الثقافة التنظيمية. وفي الاتحاد، يُعتبر حجم هذه التغييرات غير عادي، ولذلك ينبغي للإدارة أن تخطط لمواجهة مخاطر الخمول الثقافي. وسيكون من المهم التخطيط لإجراء أنشطة ترمي إلى دعم الموظفين في تنفيذ التغييرات ودمجها. وسيشمل ذلك توجيه رسائل واضحة، ودعم الموظفين وتدريبهم، وقياس مشاركتهم من خلال استقصاءات منتظمة لتحديد مجالات الاهتمام. وتتيح خطة التحول فرصاً كبيرةً للاتحاد لتعزيز وتحسين كفاءته وفعاليته. وسنواصل استعراض التقدم الذي أحرزته الإدارة بشأن هذه المبادرة إضافة إلى ولايتنا المعنية بتقديم ملاحظات لدعم الاتحاد في تحقيق التغيير على نحو فعال ومفيد.

مشروع المبنى الجديد

خلفية

66.1 يدرك الاتحاد أن مبنى فارامبيه الحالي قد وصل إلى نهاية عمره، وأن هناك حاجة إلى مبنى جديد لتلبية احتياجات الاتحاد المستمرة. وفي دورة المجلس المعقودة في يونيو 2023، أفادت الأمينة العامة بأن التكلفة الإجمالية للمشروع ستتجاوز التمويل المتاح. وبعد اجتماعات فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية في أكتوبر 2023 ويناير 2024، طُلب من الأمانة إعادة تقييم المشروع الحالي.

67.1 وشارك مجلس الإدارة ولجنة التوجيه المعنية بالمشروع والفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG) في وضع مبادئ توجيهية لإعادة تصميمه. وتمثلت المبادئ الرئيسية في أن يفي المشروع بالغرض وأن يلائم المستقبل وأن يفي بالمتطلبات القانونية وغيرها من المتطلبات المتعلقة بالمبنى الجديد. وأجري استعراض للنطاق الأولي، ونظراً إلى الميزانية المتاحة، حُدد تصميم بديل للمشروع. ويهدف ذلك إلى تلبية احتياجات الاتحاد من خلال إدراج مساحات للمؤتمرات وللمكاتب، إلى جانب المساحات المشتركة التي تشمل مطعماً وصالة للمندوبين.

68.1 وتقدر الأمانة إمكانية تنفيذ المشروع المنقح بتمويل يصل إلى 172,7 مليون فرنك سويسري كأقصى حد، بما يشمل الأموال المقدمة من الجهات الراعية والبالغة 18 مليون فرنك سويسري والتي لا يمكن ضمانها إلى أن توافق الجهات الراعية المعنية على التصميم المنقح. ويرد المقترح الجديد في وثيقة المجلس C24/7 ، مشفوعاً بجدول زمني إرشادي لكامل عملية التنفيذ التي يُزمع استكمالها بحلول عام 2031.

إعداد التقارير المالية

69.1 تتضمن الملاحظة 27 الواردة في البيانات المالية تقييم الأمانة للأثر المحتمل للقرارات المتخذة على القيمة الدفترية للتكاليف المقيدة للمبنى الجديد. وتمثل هذه "الأصول قيد الإنشاء" العنصر المقيّد للتصميم وما يرتبط به من أعمال منجزة حتى الآن. وقد تتأثر قيمة هذه الأعمال بالقرارات التي سيتخذها المجلس في اجتماعاته المعقودة في يونيو 2024. ولذلك يتعين تحديث عمليات إقرار الذمة المالية لتحديد الأثر المحتمل للقرارات على التكاليف التي تم تكبدها بالفعل. ونتوقع أن يتم تقييد أي تغييرات تطرأ على القيم الدفترية الناشئة عن القرارات في القيمة المحددة في البيانات المالية لعام 2024. وقد ندرج في رأي المراجع الخارجي للحسابات بشأن هذه المسألة تشديداً على هذه المسألة إذا اعتبرنا أن التغييرات جوهرية لدرجة أنها ستكون أساسية ليفهم المستعملون البيانات المالية. وهذا ليس بمثابة تعديل لرأي المراجع الخارجي للحسابات، بل هو مجرد استخدام تقرير مراجعة الحسابات لاسترعاء انتباه المستعملين إلى المسألة التي عرضتها الأمانة في البيانات المالية.

توصياتنا السابقة بشأن مشروع المبنى

70.1 شددنا، في تقريرنا المقدم إلى المجلس في عام 2022، على ضرورة تحديد مجموعة واضحة من المنافع الناشئة عن المشروع والتي سيتمكن الأعضاء على أساسها من قياس نجاح المشروع عند الانتهاء منه وقيمته مقابل المال المنفق عليه. كما أبرزنا أهمية وجود إدارة واضحة وترتيبات توفر ضمانات، بغية تزويد الأعضاء بالثقة في التكاليف، والحد من المخاطر، وإحراز تقدم شامل في تنفيذ المشروع. ورغم إقرار ضرورة الترتيبات المتخذة، بما في ذلك دور الفريق الاستشاري للدول الأعضاء والمساعدة المقدمة من خبير تقني، نواصل التوعية بالحاجة إلى إتاحة موارد لتوفير مستوى كاف من الخبرة المتخصصة والتقييم المستقل لمشروع بهذا الحجم وهذه الأهمية. ومن شأن توافر معلومات دقيقة ومؤكدة أن يمكن الإدارة من اتخاذ قرارات أفضل وأكثر استنارة لضمان بقاء المشروع ضمن معلماته العامة.

71.1 ونظراً لتاريخ هذا المشروع وحساسيته في نظر الأعضاء، نرى أن هذه الآليات أساسية لنجاح تنفيذ المشاريع، وتوفير الضمانات للأمينة العامة، والاحتفاظ بثقة المانحين والأعضاء في المشروع. **ونؤكد من جديد توصياتنا السابقة وينبغي للاتحاد أن ينظر في أفضل السبل لتناول القرار المقبل الصادر عن المجلس.**

الجزء الرابع

التوصيات السابقة

72.1 قدمنا 19 توصية منبثقة عن مراجعتنا للبيانات المالية لعام 2022. وترد حالة تنفيذ هذه التوصيات في التذييل.

73.1 وفي مايو 2024، استهلت الأمينة العامة عملية يُطلب فيها من المسؤولين عن العمليات في الاتحاد ومن المديرين المعنيين إجراء استعراض شامل لجميع التوصيات المعلقة. وستحدد هذه العملية التوصيات التي لم تعد ملائمة، وستحدد المواعيد النهائية المناسبة لتنفيذ التوصيات المتبقية. وسيوفر ذلك أساساً أقوى بكثير لتحقيق المساءلة عن التنفيذ، ولتتبع التوصيات ذات الأولوية العالية على نحو أفضل. كما أن تنقية قاعدة البيانات من جميع عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، إلى جانب وحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، من شأنها أن تتيح الفرصة لتركيز الجهود وزيادة حضورها المرئي. وفي ضوء ذلك، قدمنا توصيات جديدة محدودة في عام 2023، ولكن ذكرنا بوضوح أين ينبغي للأمانة أن تتخذ الإجراءات اللازمة.

74.1 وبعد الانتهاء من هذه العملية، سنعرض بالتعاون مع اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة التقدم المحرز في تنفيذ جميع توصيات المراجعة الخارجية في إطار عملية المراجعة التي سنجريها لعام 2024، وسنقدم ملاحظاتنا بشأن حالة التنفيذ في التقرير الذي سنصدره العام المقبل.

شكر وتقدير

75.1 نود أن نتوجه بالشكر إلى الأمينة العامة وموظفيها على تعاونهم المستمر وعلى العمل معنا للعودة إلى الدورة العادية المتعلقة بتقديم التقارير ومراجعة الحسابات.

(*توقيع*)

غاريث ديفيز
مراقب مالي ومراجع عام، المملكة المتحدة – المراجع الخارجي للحسابات

30 مايو 2024

التذييل الأول: توصيات السنة الماضية

توصيات السنة الماضية

المرجع	التوصية	رد الإدارة	رأي المراجع الخارجي للحسابات	حالة التنفيذ
التقرير المرحلي لعام 2022 التوصية 1	تعزيز الجدول الزمني لإعداد بياناته المالية ليشمل تنقية السجلات المحاسبية، وإعداد جداول زمنية داعمة شاملة، ومراجعة إدارية مفصلة ومستندة إلى الأدلة لمشاريع البيانات المالية قبل تقديمها إلى المراجعة الخارجية، لضمان إعداد بيانات مالية دقيقة وفي الوقت المناسب.	يقبل الاتحاد هذه التوصية وكان الاتحاد قد قرر تغيير عملية إقفال الحسابات لنهاية عام 2023، بحيث شملت تعزيز الإشراف ووضع الجداول الزمنية اللازمة لدعم عملية إعداد البيانات المالية. وستحسن هذه العملية خلال عام 2024 لضمان أن تكون البيانات المالية جاهزة في أوائل عام 2025 (نهاية فبراير).	قدم الاتحاد تقرير الإدارة المالية لعام 2023 من أجل مراجعة الحسابات في مارس 2024. وقدمنا المزيد من التعليقات في تقرير هذا العام.	منفذة. مغلقة.
التقرير المرحلي لعام 2022 التوصية 2	وضع دليل محاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يوضح بالتفصيل جميع السياسات المحاسبية المعتمدة وتقديم التوجيه للموظفين بشأن محاسبة الفترة المالية لضمان قيام الاتحاد بإعداد بيانات مالية موثوقة ودقيقة للأعضاء.	يقبل الاتحاد هذه التوصية وقد نظم في مايو 2024 سلسلة من الدورات لتدريب مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في عمليات الإقفال على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأدى ذلك إلى إذكاء الوعي بأهمية هذه المعايير على نطاق الاتحاد. وعلاوةً على ذلك، اعتمد الاتحاد على قائمة مرجعية للإفصاح عن هذه المعايير بغية ضمان تحقيق الامتثال في عام 2023، ويقوم حالياً بتحديث سياساته المحاسبية لتُظهر الامتثال للمعايير.	نأخذ علماً برد الإدارة.	قيد التنفيذ.
التقرير المرحلي لعام 2022 التوصية 3	مراجعة عرض البيانات المالية سنوياً إزاء اشتراطات الإفصاح لمعايير الإبلاغ والتأكد من أنها تظل مناسبة للمستخدمين وأصحاب المصلحة والتماس آراء اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بشأن أي تغييرات مقترحة.	يقبل الاتحاد هذه التوصية، وقد استخدم لإعداد بيانات عام 2023 قائمة مرجعية مستقلة للإفصاح أثناء إعداد بياناته المالية. وسيقوم الاتحاد بتحديث هذه القائمة المرجعية لإبراز المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الجديدة، وسيلتمس آراء اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة للحصول على مزيد من التعقيبات بشأن البيانات المالية.	استُخدم دليل مناسب للإفصاح أثناء إعداد البيانات المالية لعام 2023.	منفذة. مغلقة.
التقرير المرحلي لعام 2022 التوصية 4	مراجعة الأسباب الجذرية للمشكلات المحددة والنظر في المهارات والقدرات اللازمة لتلبية متطلبات إعداد التقارير المالية بشكل كامل لدعم إعداد بيانات مالية دقيقة وموثوقة.	يقبل الاتحاد هذه التوصية وقد استعرض بالفعل الموارد الحالية بالتعاون مع دائرة الشؤون المالية. ونتيجة لذلك، اتخذ الاتحاد خطوة للإعلان عن وظيفتين رئيسيتين من شأنهما أن تكملا المهارات اللازمة لإصدار بيانات مالية موثوقة ودقيقة. وستشغل هاتان الوظيفتان في أوائل الربع الثالث من عام 2024. وعلاوةً على ذلك، يجري استعراض جميع الوظائف مع الوظيفة المالية.	نأخذ علماً برد الإدارة.	قيد التنفيذ.
التقرير المرحلي لعام 2022 التوصية 5	أ) مراجعة التواتر والاختصاصات والبيانات المستخدمة لاتخاذ قرارات مستنيرة في اجتماعات الإدارة العليا، ب) إنشاء مجموعة نظامية من التقارير. وهذا من شأنه أن يوفر دليلاً أفضل على الرقابة ويؤدي إلى إجراءات موثقة تتم متابعتها ودليل أفضل على إشراف الإدارة الجماعية للاتحاد.	يقبل الاتحاد هذه التوصية. وقد أعد الاتحاد بواسطة نقاط البيانات المتوفرة حالياً نماذج للوحات المعلومات المستخدمة للإدارة، وسيواصل الاتحاد العمل مع الإدارة العليا لإنتاج معلومات أفضل للمضي قدماً لضمان تلبيتها لاحتياجات الإدارة العليا.	نأخذ علماً برد الإدارة.	قيد التنفيذ.

التقرير المرحلي لعام 2022 التوصية 6	وضع خارطة طريق للتنفيذ الكامل لإطار المساءلة ودمجه لضمان إنشاء عمليات لتقديم ضمان قائم على الأدلة، واستخدام البيان السنوي بشأن الرقابة الداخلية لتوفير رؤية عن التطورات للأعضاء.	يقبل الاتحاد التوصية وخطة الرقابة الداخلية لعام 2024 التي وافق عليها فريق تنسيق الإدارة والتي تركز على مواصلة دمج نموذج وإطار المساءلة في الاتحاد من خلال التركيز على مبادرات الرقابة الداخلية البارزة المذكورة في مختلف الأقسام المكونة للإطار. وبالنسبة للمكون 4 تحديداً - أنشطة الرقابة، تنص الخطة على تحسين العملية المؤدية إلى إصدار بيان الرقابة الداخلية، بما في ذلك رسائل الإشهاد الداخلية ذات الصلة، من خلال أنشطة التحقق المسبق ورصد المراقبة الموثقة]	نأخذ علماً برد الإدارة.	قيد التنفيذ.
التقرير المرحلي لعام 2022 التوصية 7	التأكد من أن أي برنامج تحويلي مدعوم بشكل كافٍ من قبل مكتب لإدارة البرنامج للتخفيف من المخاطر المحددة على برنامج التغيير وأن يُزود هذا المكتب بشكل ملائم بالمهارات المناسبة لتنفيذ برنامج تغيير ناجح.	يقبل الاتحاد التوصية، وقد أنشئ فريق التحول ويضمّ حالياً رئيس وحدة فريق التحول برتبة مدير-1، وموظف تحويل برتبة فني-3، وموظف معني بالتحول/المشروع برتبة فني-2 (موظف فني مبتدئ تموله المملكة المتحدة). ويدعم المكتبَ أيضاً أخصائي في مجال تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في الاتحاد. وتشمل المهارات داخل الفريق استعراض العمليات وإدارة التغيير وتحليل البيانات وإبرازها. ويقترح تعيين موظف إضافي إلى حين موافقة المجلس على التمويل، مع التركيز على تطوير الهيكل التنظيمي وإدارة المشاريع والاتصالات.	نأخذ علماً برد الإدارة.	قيد التنفيذ.
التقرير المرحلي لعام 2022 التوصية 8	مراجعة ترتيبات الإدارة والضمان والسعي بانتظام للحصول على تأكيد بأن المشروع يُدار ويتم توفير الموارد له وتنفيذه بالشكل المناسب لضمان تحديد مخاطر برنامج رأس المال الرئيسي والتخفيف من حدتها.	يقبل الاتحاد التوصية، وقد حدّد هيكلاً للإدارة والرقابة يشمل الفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG) ولجنة التوجيه ومجلس الإدارة وخبراء تقنيين مرتبطين به. واستُكمل فريق المشروع بتعيين رئيس المشروع الذي ستدعمه شركة خارجية لإدارة مشروع البناء. وبالإضافة إلى ذلك، تشرف اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة على إدارة مشروع المبنى.	نأخذ علماً برد الإدارة. وشددنا مرة أخرى على أهمية تخصيص موارد كافية للاستعراض الخارجي لمشروع بهذا الحجم.	قيد التنفيذ.
التقرير المرحلي لعام 2022 التوصية 9	وضع بيان واضح بالحاجة إلى التنمية والفوائد التي يجب جنيها لتمكين الاتحاد من التقييم الفعّال وتحقيق القيمة مقابل المال من الاستثمار.	تقر الإدارة بالتوصيات. وقد أجرى فريق المشروع تقييماً جديداً للاحتياجات لضمان وفاء تصميم المباني بالغرض وملاءمته للمستقبل، وسيُعرض هذا التقييم الجديد على المجلس للموافقة عليه. وتتوخى عملية التنفيذ استدراج عروض تنافسية للخدمات الهندسية وخدمات الهندسة المعمارية وكذلك للمقاولين العامين.	نأخذ علماً برد الإدارة. وشددنا مرة أخرى على أهمية بيان الفوائد بشكل واضح في التقييم اللاحق لقيمة المشروع مقابل المال المنفَق.	قيد التنفيذ.
التقرير النهائي لعام 2022 التوصية 1	وضع خطة واضحة لتقديم معلومات مالية عالية الجودة ودعم سجلات المراجعة وفقاً لجدول زمني واقعي، بما يضمن تنظيف واستعراض جميع مجالات السجلات المحاسبية قبل إعداد البيانات المالية.	تقبل الإدارة هذه التوصيات، مشيرة إلى ضرورة تقديم تقرير الإدارة المالية بحلول نهاية مارس 2024 لتقديم رأي مراجع الحسابات إلى المجلس في اجتماعه المعقود في يونيو 2024. وبغية الالتزام بهذا الجدول الزمني، شرعت الأمينة العامة ونائبها في تشكيل فريق مهام يتولى تحديداً الحفاظ على التقدم المحرز في إصدار بيانات مالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وخلصت الإدارة التنفيذية إلى أن النهج الأنجع لتحقيق هذه الأهداف يتمثل في إشراك خبراء استشاريين خارجيين على المدى القصير، والقيام في الوقت نفسه باستهلال عملية توظيف لتعيين موظفين في الاتحاد يكونون مسؤولين عن هذه الوظيفة في السنوات المقبلة. وفي ديسمبر 2023، استعان الاتحاد بشركة	قدم الاتحاد تقرير الإدارة المالية لعام 2023 لأغراض مراجعة الحسابات في مارس 2024. وأبدينا المزيد من التعليقات في تقرير هذا العام.	منفذة. مغلقة.

		استشارية خارجية لمساعدة الإدارة في إعداد البيانات المالية لعام 2023. وفي مارس 2024، أُعلن عن وظيفتين (برتبة فني-3 وفني-4) بهدف تحسين المهارات والكفاءات في شعبة الحسابات.		
التقرير النهائي لعام 2022 التوصية 2	ضمان توفير الموارد المناسبة لوظيفة الإبلاغ المالي للتنفيذ وفقاً للخطة.	على غرار التوصية 1 أعلاه.	قدم الاتحاد تقرير الإدارة المالية لعام 2023 لأغراض مراجعة الحسابات في مارس 2024. وأبدينا المزيد من التعليقات في تقرير هذا العام.	منفذة. مغلقة.
التقرير النهائي لعام 2022 التوصية 3	تطوير التعليقات بشأن الإبلاغ المالي لتشمل توجيهات مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) بشأن تقديم البيانات المالية من أجل إثراء المعلومات المقدمة إلى الأعضاء، وذلك لضمان إرشاد فهم أسباب الاتجاهات والتقلبات، وتحديد المخاطر والفرص، وتقديم موجز النتائج التي تم التوصل إليها مقابل الموارد المستخدمة.	تقبل الإدارة هذه التوصية وستعمل على المضي قدماً في تحسين تقاريرها. وأعلن عن وظيفة برتبة فني-4 في مارس 2024 وسيتولى شاغلها هذه المسؤولية في المستقبل.	نأخذ علماً برد الإدارة.	قيد التنفيذ.
التقرير النهائي لعام 2022 التوصية 4	استعراض سياساته وعملياته الاستثمارية لضمان أنها تعكس أفضل الممارسات وتحقق أفضل عائد على الموارد النقدية في ظلّ حدّ أقصى متفق عليه لتحمل المخاطر، وينبغي أن يُسترشد ذلك بمعايير وخبرات خارجية.	تقبل الإدارة هذه التوصية، وستتبع أفضل الممارسات المتبعة في المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والموجودة في جنيف. وعقدت لجنة الخزانة أول اجتماع لها في يناير قبل اجتماع فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية، وذلك بغية استهلال مراجعة سياسة الاستثمار.	نأخذ علماً برد الإدارة ونكرره في تقرير هذا العام.	قيد التنفيذ.
التقرير النهائي لعام 2022 التوصية 5	استعراض إجراءات إدارة حساباتها الدائنة لضمان اتخاذ إجراءات أنشط للمتابعة والاسترداد.	تقبل الإدارة هذه التوصية وستواصل إعادة النظر في المبالغ المستحقة للمنظمة بغية تحديد الإدارة المناسبة للحسابات الدائنة بالتعاون مع أعضاء مجلسها والجهات المدينة الأخرى. ومن خلال الرسالة المالية المعممة التي تصدر كل ثلاثة أشهر، تتابع الإدارة عن كثب المبالغ المتأخرة المستحقة للاتحاد. وتصدر وثيقة المجلس سنوياً لتقديم المعلومات إلى الأعضاء وطلب دعمهم لمساعدة الاتحاد في خفض الديون غير المسددة.	نأخذ علماً برد الإدارة.	قيد التنفيذ.
التقرير النهائي لعام 2022 التوصية 6	كذلك ضمان أن تراعي مخصصات الميزانية والقرارات المالية المتخذة التوقيت الواقعي للتدفقات النقدية، استنادا إلى تاريخ الاتجاهات، للحد من خطر الإفراط في الإنفاق.	تقبل إدارة الاتحاد هذه التوصية، وتقترح إدخال تغييرات على لوائحها المالية وقواعدها المالية المعمول بها لضمان تعزيز الضوابط المتعلقة بالأموال النقدية وما يعادلها.	نأخذ علماً برد الإدارة.	قيد التنفيذ.
التقرير النهائي	إجراء دراسات منتظمة لتكاليف المطالبات الطبية، من أجل دعم تقييم الالتزامات المتعلقة باستحقاقات	تقبل الإدارة هذه التوصية.	نأخذ علماً برد الإدارة، ونؤكد مجدداً في تقرير هذا العام أهمية التنفيذ المبكر.	قيد التنفيذ.

لعام 2022 التوصية 7	الموظفين ووضع سياسات لتحديث هذه الافتراضات في الفترات التي تفصل الدراسات الشاملة.	الوضع الراهن: بموجب الاتفاق التعاقدي القائم بين الاتحاد ومكتب الخبير الإكتواري للاتحاد (AON)، تؤخذ دراسات تكاليف المطالبات في الاعتبار حسب طبيعة التقرير (التقييم الكامل أو تقييم الترحيل). ولا يتم تحديث تكاليف المطالبات الطبية والبيانات الإحصائية خلال عملية ترحيل لأن الترحيل هو بحكم تعريفه ترحيل من التقييم السابق مع تحديث الافتراضات المالية مثل سعر الخصم واتجاه الوضع الطبي. وينتهي العقد المبرم مع مكتب الخبير الإكتواري بعد تقديم تقرير الترحيل النهائي عن السنة التقويمية 2024 الذي سيقدم في فبراير 2025. وسيُستعرض الاتفاق التعاقدي لضمان أخذ الدراسات المتعلقة بتكاليف المطالبات الطبية في الاعتبار في التقييم السنوي. وستُستدرَج عروض في عام 2024 بشأن العقد الجديد الذي سيأخذ ذلك في الاعتبار.		
التقرير النهائي لعام 2022 التوصية 8	التأكد من أنه تم التحقق بشكل مناسب من جميع البيانات التي توفرها أطراف ثالثة والتي تُستخدم في تقييم الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين.	تقبل الإدارة هذه التوصية. ونفذت التوصية 8 بالكامل في عام 2024 استناداً إلى بيانات عام 2023 . واختُبرت البيانات الواردة من جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة من خلال مقارنتها مع بيانات نظام شُعبة تخطيط موارد المؤسسة في الاتحاد، من أجل التأكد من دقة عدد المؤمَّن عليهم المسجلين لدى جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة. ويجري حالياً إعداد سياسة لضمان اتباع هذا النهج في المستقبل.	نأخذ علماً برد الإدارة.	منفذة. مغلقة.
التقرير النهائي لعام 2022 التوصية 9	إعادة النظر في دراسة الجدوى الأصلية التي بررت الانضمام إلى جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة، وتقديم تقرير إلى المجلس عن التكاليف والفوائد الناجمة عن هذا القرار الاستثماري الهام بالنسبة للاتحاد.	تقبل الإدارة هذه التوصية وستعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لإجراء مقارنة مع درجة الحماية التي يوفرها التأمين الصحي لموظفيها المتقاعدين والحاليين. وفي عامي 2019-2020، أحيط المجلس علماً من خلال قنوات متعددة بالأساس المنطقي الذي استند إليه الاتحاد لإبرام الاتفاق مع جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة، وبالعملية التي أبرم على أساسها هذا الاتفاق. ويرد بيان ذلك في الوثائق التالية، ضمن جملة أمور: المعلومات المقدمة إلى المجلس • تقريرا الإدارة المالية لعامي 2019 ((C20/42(Rev 1) و2020 (C21/42)؛ • تقرير مرحلي مقدم من لجنة الدراسات بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية والقرار 48 (C20/54)؛ • تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام 2019 (C20/40)؛ • تقارير لجنة الدراسات بشأن التقارير المتعلقة بالتزام التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) في عامي 2020 ((C20/46(Rev.1) و2021 (C21/46).	نأخذ علماً برد الإدارة.	قيد التنفيذ.

		وترد أدناه المقتطفات ذات الصلة من هذه الوثائق. ولم تسجل أي اعتراضات أو طلبات من المجلس لمواصلة النقاش بشأن العقد المبرم مع الجمعية فيما يتعلق بأي من هذه التقارير. وأُعلمت كذلك اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة شفهياً. تحليل الخبير الإكتواري المستقل أكد الخبير الإكتواري المستقل أن العرض الذي قدمته الجمعية ينطوي على مزايا في ضوء نمط المخاطر التي يواجهها موظفو الاتحاد، بحيث يُعتبر هذا العرض أكثر استدامة للاتحاد وموظفيه بالمقارنة مع وضع نظام قائم بذاته. وخلص مكتب الخبير الإكتواري إلى ما يلي: "باختصار، يمكن اعتبار أن مبلغ التسوية الإجمالي المقبل سيتراوح بين 13 مليون فرنك سويسري و51 مليون فرنك سويسري، مع اعتبار 13 مليون فرنك سويسري سيناريوها "متفائلا". ولذلك، نعتقد أن مبلغ 21 مليون فرنك سويسري الذي اقترحته الجمعية للتسوية المقبلة يبدو اقتراحاً معقولاً. وهناك أيضاً تسوية سابقة بمبلغ 19 مليون فرنك سويسري وهي بمثابة عملية حسابية."		
التقرير النهائي لعام 2022 التوصية 10	استعراض جميع أرصدة صناديقه واحتياطاته الحالية ونطاق الترشيد والتبسيط، مع النظر فيما إذا كانت الأرصدة لا تزال مناسبة للخطط المالية للاتحاد. وينبغي أن يكون ذلك في سياق استراتيجية شاملة للحفاظ على الاحتياطيات والمبالغ المالية، تتماشى مع الخطط الاستراتيجية للاتحاد.	تقبل الإدارة هذه التوصية واقترحت إدخال تغييرات على اللوائح المالية والقواعد المالية لتحسين الإدارة الحالية لأموالها بغية تعزيز الشفافية والمساءلة والإبلاغ.	نأخذ علماً برد الإدارة وننتظر ورود أي مقترحات بشأن ترشيد وتبسيط الاحتياطيات والأرصدة المالية المتوافرة.	قيد التنفيذ.

الملحق 2

تقرير الإدارة المالية

تقرير الإدارة المالية

جدول المحتويات

مقدمة للبيانات المالية لعام 2023 4

مقدمة 6

أبرز نقاط تقرير الإدارة المالية لعام 2023 6

بيان عن الرقابة الداخلية لعام 2023 14

رأي مراجع الحسابات الخارجي 18

البيانات المالية 21

ملاحظات بشأن البيانات المالية 26

الملاحظة 1 أهداف الاتحاد 26

الملاحظة 2 أساس الإعداد والعرض 27

الملاحظة 3 سياسات محاسبية مهمة 30

1.3 سعر صرف العملة الوظيفية 30

2.3 الصكوك المالية 30

3.3 إقرار معيار محاسبي دولي جديد للقطاع العام 31

4.3 المخزونات 33

5.3 الممتلكات والمنشآت والمعدات 33

6.3 الأصول غير المادية 35

7.3 أرصدة المؤونة الاحتياطية 35

8.3 الأصول والخصوم المشروطة 35

9.3 استحقاقات الموظفين 36

10.3 قيد الإيرادات 37

11.3 الإبلاغ بحسب الأبواب 38

12.3 بيان المقارنة – المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية 38

الملاحظة 4 إدارة صافي الأصول 39

الملاحظة 5 المخاطر المالية 42

الملاحظة 6 الاجتهادات والتقديرات المحاسبية 45

الملاحظة 7 الرصيد النقدي وما يعادله 45

الملاحظة 8 الاستثمارات 46

الملاحظة 9 الذمم المدينة 47

الملاحظة 10 الذمم المدينة الأخرى 47

الملاحظة 11 الممتلكات والمنشآت والمعدات 47

الملاحظة 12 الأصول غير المادية 49
الملاحظة 13 الأصول قيد الإنشاء 50
الملاحظة 14 الذمم الدائنة 50
الملاحظة 15 المساهمات الواردة سلفاً والإيرادات المؤجلة 50
الملاحظة 16 القروض والديون المالية الأخرى 51
الملاحظة 17 استحقاقات الموظفين 52
1.17 التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة 52
2.17 منحة الإعادة إلى الوطن 55
3.17 استحقاقات الموظفين بموجب خطة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة 56
الملاحظة 18 الحسابات الاحتياطية 57
الملاحظة 19 الديون الأخرى 58
الملاحظة 20 الأموال الخارجة عن الميزانية 58
الملاحظة 21 الإيرادات 59
الملاحظة 22 النفقات 61
الملاحظة 23 الإبلاغ بحسب الأبواب – بيان الأداء المالي 2023 63
الملاحظة 24 التوفيق بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية 65
الملاحظة 25 الكشوف المتعلقة بالأطراف المتكافلة 67
الملاحظة 26 الالتزامات المستقبلية 67
الملاحظة 27 الأحداث بعد تاريخ الإبلاغ 67
الملحق - تقرير الإدارة المالية عن الحسابات المالية المراجعة للسنة المالية 2023 69

مقدمة للبيانات المالية لعام 2023

كان عام 2023 هو العام الذي صعدت فيه التكنولوجيا الرقمية إلى قمة جدول الأعمال العالمي.

ومن قمتي مجموعة السبع ومجموعة العشرين إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (LDC-III) والمؤتمر العالمي الأخير للاتصالات الراديوية عام 2023 (WRC-23)، كانت التكنولوجيات الرقمية في الصدارة وفي المركز.

ولم يسبق لهذه التكنولوجيات أن امتلكت مثل هذا القدر من الإمكانات للتصدي للتحديات الأكثر إلحاحاً في العالم وتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة (SDG).

وباعتباره وكالة الأمم المتحدة المعنية بالتكنولوجيات الرقمية، كان الاتحاد على مستوى المسؤولية. وتتمثل القوة الدافعة للاتحاد في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2024-2027، التي اعتُمدت في مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد عام 2022. وتكمن في جوهر هذه الاستراتيجية التوصيلية العالمية والتحول الرقمي المستدام.

وتضمنت أبرز النقاط لعام 2023 ما يلي:

1 **مواءمة الشمول الرقمي مع وتيرة التحول الرقمي.** يقزِّم التقدم السريع والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي (AI) التوليدي والحوسبة وغيرها من المجالات التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية. وفي حين زاد استخدام الإنترنت على مستوى العالم وفي كل إقليم، لا يزال 2,6 مليار شخص غير موصلين بالإنترنت في جميع أنحاء العالم - وهناك تفاوتات مستمرة بين البلدان مرتفعة الدخل ومنخفضة الدخل، والمناطق الريفية والحضرية، والرجال والنساء. ولم تركز جهود الاتحاد على البنية التحتية فحسب، بل ركزت أيضاً على القدرة على تحمل التكاليف والمهارات والسلامة وجميع العناصر الأخرى التي تجعل التوصيلية هادفة.

2 **تسخير إمكانات الاتصالات الراديوية إلى أقصى حد.** حدد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر WRC-23 بشأن تحديث لوائح الراديو موارد جديدة من الطيف لدعم الابتكار التكنولوجي، وتوسيع التوصيلية العالمية، وزيادة النفاذ إلى الموارد الراديوية الفضائية واستعمالها المنصف، وتعزيز السلامة في البحر والجو والبر. وتوفر هذه النتائج اليقين القانوني والاستقرار التنظيمي اللازمين لازدهار الاستثمار والابتكار في وقت تعتبر فيه إدارة طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية المرتبطة به بشكل منصف أساسية لمستقبل رقمي يعمل لخير جميع الناس والكوكب.

3 **تحصيل القيمة الحقيقية للمعايير.** تعترف جميع مبادرات حوكمة الذكاء الاصطناعي بالمعايير باعتبارها عنصراً حاسماً. وهذا هو أحدث دليل على زيادة الاهتمام بالتقييس في الحكومة والصناعة والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني. ويستجيب الاتحاد لهذه الحاجة بمعايير لدعم التحول الرقمي من الطاقة إلى الرعاية الصحية، ومن خلال دمج وجهات نظر مختلفة من حقوق الإنسان إلى الاستدامة. وتجعل معايير الاتحاد التكنولوجيات الرقمية أكثر اتصالاً وكفاءة وميسورة التكلفة وآمنة وقابلة للنفاذ ومستدامة. وهي أدوات قوية لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

4 **التفكير في التنمية أولاً.** إن عدم المساواة بين من يملكون ومن لا يملكون في العالم الرقمي آخذ في الاتساع. ففي البلدان المرتفعة الدخل، على سبيل المثال، تغطي شبكة الجيل الخامس ما يقرب من 90 في المائة من السكان، في حين تكاد هذه الخدمة تغيب في البلدان منخفضة الدخل. وجهود الاتحاد في مجال الشبكات والبنية التحتية الرقمية، والسياسات والتنظيم، والإحصاءات، والتطبيقات الرقمية والشمول، والأمن السيبراني، وتنمية القدرات، والمخلفات الإلكترونية، والاتصالات في حالات الطوارئ، وغيرها من القضايا الأساسية تتناول جميع أبعاد التنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبالتالي، فإن الاتحاد يرافق البلدان أينما كانت في رحلة تحولها الرقمي.

5 **تحقيق التوازن الصحيح بين فوائد ومخاطر التكنولوجيات الناشئة.** أظهرت خطة التسريع الرقمي لأهداف التنمية المستدامة التي أطلقها الاتحاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في سبتمبر 2023 أن الحلول الرقمية التي تغير قواعد اللعبة مثل الذكاء الاصطناعي يمكن أن تساهم بشكل مباشر في تحقيق 70 في المائة من الغايات في إطار أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة. ومن خلال منصة الذكاء الاصطناعي للمصلحة العامة ومبادرات حوكمة الذكاء الاصطناعي، كثف الاتحاد جهوده لضمان تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره بطريقة مسؤولة دون كبح الابتكار. وتعتبر المعايير التقنية وبناء القدرات حجر الزاوية لمستقبل رقمي شامل للجميع، حيث تعمل التكنولوجيات الناشئة على تمكين الجميع، وليس مجرد قلة ذات حظوة.

6 **تعزيز المشاركة في عمليات الأمم المتحدة وخارجها.** شارك الاتحاد بنشاط، طوال عام 2023، في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية - بدءاً من برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً وحتى مناقشات الاتفاق الرقمي العالمي الجارية. وقد أسفرت هذه المشاركة القوية عن مبادرات تاريخية مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة، مثل مبادرة الإنذار المبكر للجميع، ومبادرة التوصيلية من أجل اللاجئين، والمبادرة العالمية للذكاء الاصطناعي من أجل الصحة. كما عمل

الاتحاد خلال اجتماع مجموعة العشرين في العام الماضي كشريك معرفي في مساري التنمية والاقتصاد الرقمي وشارك بنشاط في مسار اقتصاد الفضاء.

7 **إطلاق عنان قوة الشراكات.** يُعد مستوى الالتزام الذي شهدناه في عام 2023 تجاه الائتلاف الرقمي Partner2Connect وGiga وغيرها من الشراكات الرئيسية متعددة أصحاب المصلحة جزءاً أساسياً من الخطة الاستراتيجية للاتحاد. وتقربنا هذه الشراكات من تحقيق التوصيلية الشاملة والتحول الرقمي المستدام وتعطي الأمل للملايين الذين ما زالوا يجدون أنفسهم على الجانب الخطأ من الفجوة الرقمية.

وإذا كان عام 2023 هو العام الذي صعدت فيه التكنولوجيا الرقمية إلى قمة جدول الأعمال العالمي، فقد يكون عام 2024 هو العام الذي تهيمن فيه التكنولوجيا الرقمية على جدول الأعمال - حيث تقدم قمة الأمم المتحدة للمستقبل فرصة لا تتكرر إلا مرةً واحدة في كل جيل لخلق مستقبل رقمي أكثر شمولاً وأمناً واستدامة للجميع.

وستجدون أدناه التحليل الوارد في تقرير الإدارة المالية للاتحاد لعام 2023. وسيوفر تقرير الاتحاد القادم بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد وأنشطته (الوثيقة C24/35) المزيد من التفاصيل التشغيلية، بما يعبِّر عن التزام المنظمة الثابت برؤى تعتمد على البيانات واستراتيجيات موجهة نحو النتائج.

مقدمة

1 تقدَّم البيانات المالية وتقرير الإدارة المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وفقاً للمادة 30 من اللوائح المالية للاتحاد – طبعة عام 2018.

2 وتُعد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وتغطي جميع عمليات المنظمة، بما في ذلك العمليات الممولة من الميزانية العادية والإيرادات من خارج الميزانية ومن التشغيل والاستثمارات المالية.

أ) تحدد اللوائح المالية فترة مالية لمدة سنتين؛ ومع ذلك، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، يُتطلب عرض البيانات المالية السنوية. وتُعد ميزانية الاتحاد لفترة السنتين في إطار ميزانية قائمة على النتائج، ويشمل نطاقها ما يلي:

'1' الميزانية العادية، والتي تشمل مساهمات الدول الأعضاء وكذلك مساهمات أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية؛

'2' إيرادات التشغيل الأخرى، والتي تشمل إيرادات استرداد التكاليف (بما في ذلك المنشورات وبطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية) والإيرادات المتأتية من الفوائد والأنشطة الأخرى المدرة للإيرادات؛

'3' السحب، عند الضرورة، من حساب الاحتياطي.

ب) ولا يبلَّغ، في إطار ميزانية الاتحاد، عن الإيرادات الأخرى، بما فيها الأموال من خارج الميزانية.

3 والإبلاغ عن البيانات المالية على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) لا يؤثر على إعداد ميزانية الاتحاد على أساس النتائج أو الإبلاغ عنها، والتي يستمر عرضها على أساس نقدي معدَّل. ونظراً لاختلاف أساس الميزانية والبيانات المالية، ترد تسوية بين الميزانية وبيان الأداء المالي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إطار البيان الخامس: بيان المقارنة - بين الميزانية والمبالغ الفعلية في الملاحظة 24 من البيانات المالية.

أبرز نقاط تقرير الإدارة المالية لعام 2023

4 تُمسك حسابات الاتحاد بالفرنكات السويسرية. وتشمل البيانات المالية المعروضة جميع مصادر الأموال للاتحاد، بما في ذلك الميزانية العادية والأموال من خارج الميزانية.

5 ويلخص الشكل 1 أدناه الوضع المالي للاتحاد عام 2023 بالمقارنة مع العام السابق 2022.

الشكل 1 - الوضع المالي للسنتين 2023 و2022

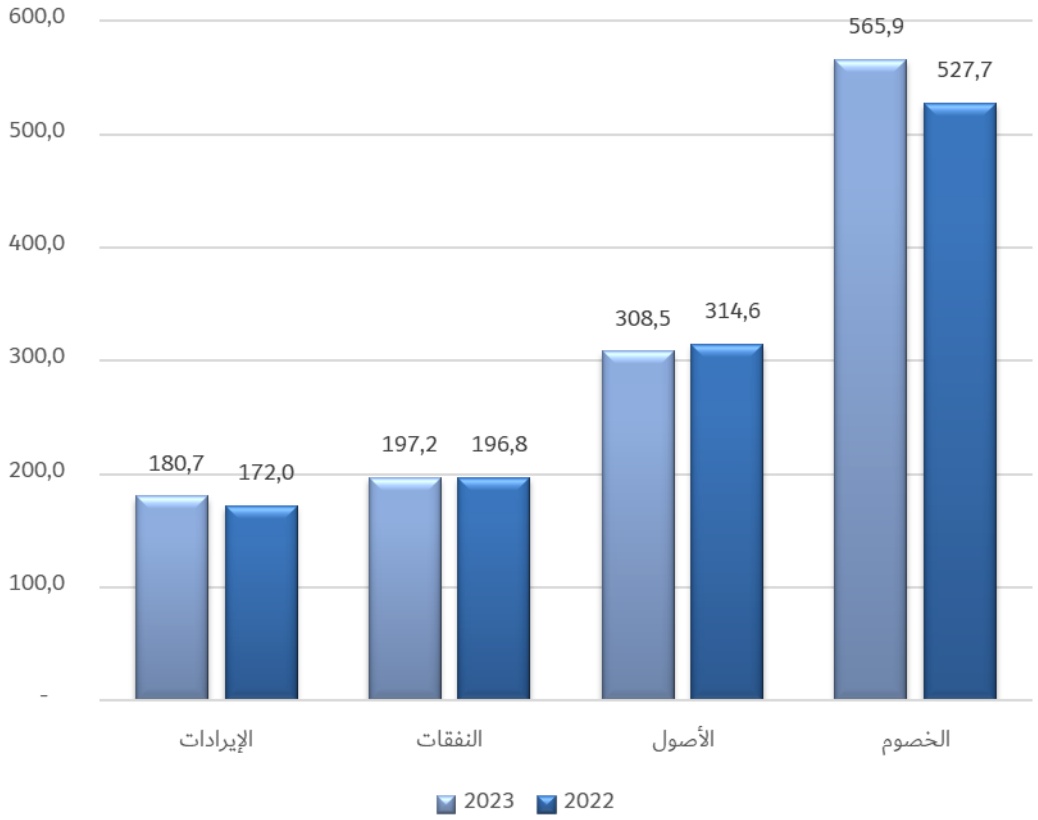

6 وكما ذُكر في الشكل 1 أعلاه، هناك زيادة في إجمالي الإيرادات في عام 2023 مقارنة بعام 2022 بمقدار 8,7 مليون فرنك سويسري نتيجة الزيادة في إيرادات المنشورات (2,1 مليون فرنك سويسري)، وفي الإيرادات الأخرى (5,2 مليون فرنك سويسري)، وفي إيرادات الأموال من خارج الميزانية (1,1 مليون فرنك سويسري) وإيرادات بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (0,3 مليون فرنك سويسري). وظلت النفقات في عام 2023 مستقرة إلى حد ما بواقع 197,2 مليون فرنك سويسري بالمقارنة مع 196,8 مليون فرنك سويسري في عام 2022، كنتيجة صافية للزيادة في التكاليف غير المتعلقة بالموظفين، والتي قابلها جزئياً انخفاض في تكاليف الموظفين. وتوفر الأقسام التالية مزيداً من التحليل للإيرادات والنفقات.

7 وانتقلت إيرادات/تكاليف التمويل من 6,5 مليون فرنك سويسري كإيرادات في عام 2022 إلى 8,3 مليون فرنك سويسري كتكاليف في عام 2023. ويرجع التغيير البالغ 14,8 مليون فرنك سويسري في الغالب إلى الانخفاض في أسعار الفائدة المستخدمة لتقدير القيمة الحالية الصافية لقروض مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) (10,2 مليون فرنك سويسري)، والتغيير في خسائر أسعار الصرف المحققة وغير المحققة (7,8 مليون فرنك سويسري) والتي يتم تعويضها جزئياً من خلال الزيادة في الفائدة المكتسبة على الاستثمارات (3 ملايين فرنك سويسري).

8 وانخفضت أصول المنظمة بمقدار 6,1 مليون فرنك سويسري، ويرجع ذلك في الغالب إلى الانخفاضات في النقد ومكافئات النقد والاستثمارات والذمم المدينة، وقابلتها زيادة في الأصول قيد الإنشاء قدرها 6,8 مليون فرنك سويسري. وزادت الخصوم بمقدار 38,2 مليون فرنك سويسري، مدفوعة بالزيادة في قيمة صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) وصافي القيمة الحالية للقروض، نتيجة للتغيرات في أسعار الخصم.

9 والعجز المشار إليه لعام 2023 والبالغ 24,8 مليون فرنك سويسري (مقارنةً بعجز قدره 18,3 مليون فرنك سويسري في عام 2022) هو النتيجة الصافية لتجاوز النفقات الإجمالية لإيرادات السنة للاتحاد ككل. ومع ذلك، من الجدير بالذكر أن الاتحاد أنهى العام بفائض قدره 1,4 مليون فرنك سويسري فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية، وهو ما ورد توثيقه بالتفصيل في البيان الخامس ووصفه بمزيد من التفصيل في الملاحظة 24 من البيانات المالية.

الأداء المالي

الإيرادات

10 بلغت إيرادات الاتحاد في عام 2023 ما قيمته 180,7 مليون فرنك سويسري، بالمقارنة مع 172,0 مليون فرنك سويسري في عام 2022. ويبين الجدول 1 أدناه المصادر الرئيسية للإيرادات لكل من عامي 2023 و2022. وزادت إيرادات المساهمات المقررة والمساهمات من خارج الميزانية بمقدار 1,1 مليون فرنك سويسري. وزادت الإيرادات من المنشورات وبطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية بمقدار 2,4 مليون فرنك سويسري. وزادت الإيرادات الأخرى بمقدار 5,2 مليون فرنك سويسري.

11 وعلى الرغم من الدخل المالي البالغ 4,6 مليون فرنك سويسري من الاستثمارات قصيرة الأجل المنفذة خلال العام، فإن الأداء المالي العام للمنظمة سالب بسبب العاملين التاليين: خسائر صرف العملات الأجنبية المحقَّقة على الاستثمارات قصيرة الأجل (3,6 مليون فرنك سويسري) نتيجة ارتفاع قيمة الفرنك السويسري مقابل الدولار الأمريكي واليورو في عام 2023؛ والتعرض لخسائر غير محقَّقة على استثمارات بقيمة 2,6 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2023 يحين أجل استحقاقها في عام 2024.

الجدول 1 - مصادر الإيرادات في عامَي 2023 و2022

الوصف (بملايين الفرنكات السويسرية)	2023	2022
المساهمات المقررة	127,6	127,6
المساهمات من خارج الميزانية		
- المساهمات الطوعية	*3,9*	3,9
- المساهمات في الصناديق الاستئمانية	*15,1*	14,0
إجمالي المساهمات من خارج الميزانية	*19,0*	*17,9*
إيرادات التشغيل الأخرى		
- المنشورات	*16,7*	14,6
- بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية	*10,6*	10,3
- الإيرادات الأخرى	*6,8*	1,6
إجمالي - إيرادات التشغيل الأخرى	*34,1*	*26,5*
إجمالي الإيرادات	**180,7**	**172,0**

الشكل 2 - توزيع تحليل الإيرادات لعام 2023

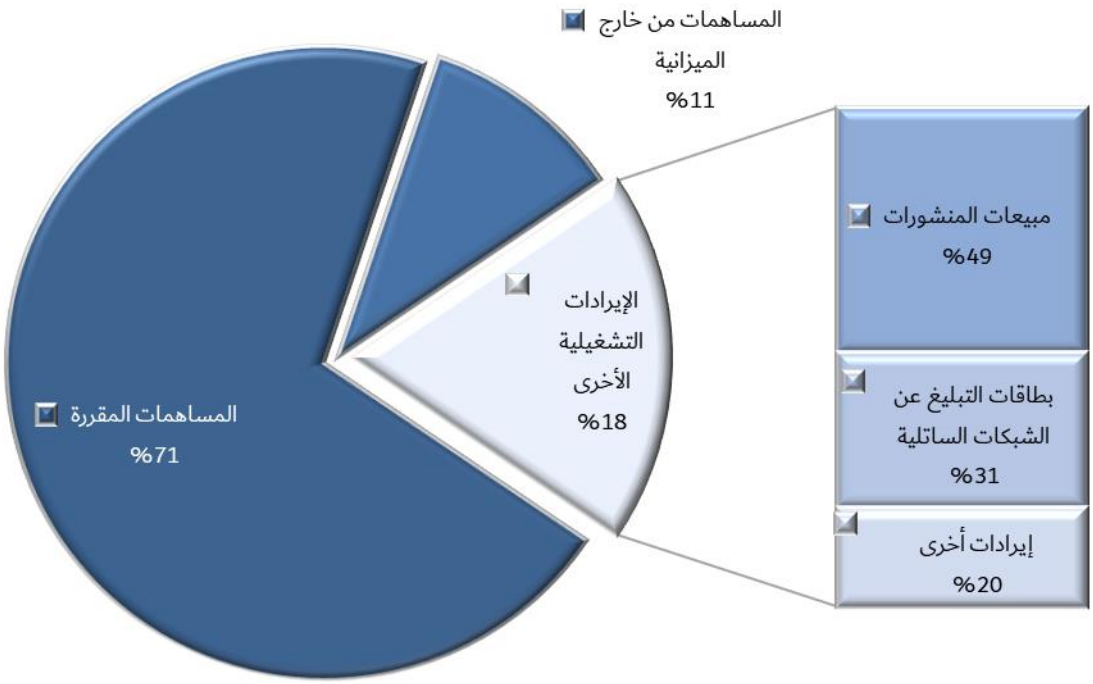

12 وكما يتضح من الشكل 2 أعلاه، فإن المصدر الرئيسي لإيرادات الاتحاد هو المساهمات المقررة التي تمثل 71 في المائة تليها إيرادات التشغيل الأخرى التي تمثل 18 في المائة وتشمل مبيعات المنشورات وبطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (SNF).

13 وتشكل المساهمات من خارج الميزانية المعترف بها لعام 2023 نسبة 11% من إجمالي الإيرادات (19,0 مليون فرنك سويسري) (17,9 مليون فرنك سويسري في عام 2022). ويعود سبب الزيادة إلى زيادة معدل تنفيذ الصناديق الاستئمانية في عام 2023 مقارنة بعام 2022.

14 وحقق تنفيذ مشاريع الصناديق الاستئمانية (FIT) إيرادات بلغت 1,014 فرنك سويسري في عام 2023 (0,941 مليون فرنك سويسري في عام 2022) كتكاليف دعم.

النفقات

15 في عام 2023، بلغت نفقات الاتحاد 197,2 مليون فرنك سويسري (196,8 مليون فرنك سويسري في عام 2022) مما يمثل زيادة بنسبة 0,2% مقارنة بعام 2022. ويبين الجدول 2 مقارنة النفقات لعام 2023 مقارنة بعام 2022. ويلاحَظ أن أكبر النفقات، وهي نفقات الموظفين في عام 2023، ظلت أقل قليلاً مما كانت عليه في عام 2022 وتقابلها الزيادات في النفقات غير المتعلقة بالموظفين في عام 2023. وتتعلق الزيادة الرئيسية لعام 2023 بنفقات السفر التي زادت إلى 7,8 مليون فرنك سويسري متجاوزة مستوى ما قبل جائحة كوفيد-19 البالغ 7,7 مليون فرنك سويسري. ويرجع ذلك في الغالب إلى المؤتمرات التي عُقدت خلال العام.

الجدول 2 - مقارنة نفقات عامَي 2023 و2022

بآلاف الفرنكات السويسرية	2023	2022
نفقات الموظفين	150 724	153 510
نفقات البعثات	7 788	5 589
الخدمات التعاقدية	21 821	20 527
استئجار وصيانة المباني والمعدات	3 537	2 860
المعدات واللوازم	3 150	2 460
الإهلاك وخسائر انخفاض القيمة	5 660	9 495
نفقات الشحن والاتصالات والخدمات	2 673	2 242
نفقات أخرى	1 808	122
إجمالي النفقات	**197 161**	**196 805**

16 ويبين الشكل 3، مقارنة النفقات في عام 2023، توزيع النفقات حسب الطبيعة، مما يسلط الضوء على المستوى المرتفع لتكاليف الموظفين في الاتحاد والتي تمثل 76% من جميع التكاليف. وتمثل الخدمات التعاقدية ثاني أكبر فئة من حيث النفقات إذ تبلغ 11% وهي نسبة مقارنة لنسبة عام 2022. وارتفعت النفقات الأخرى في عام 2023 بسبب زيادة المخصص المتعلقة بالذمم المدينة المشكوك في تحصيلها.

الشكل 3 - تكوين النفقات في عام 2023 (197,2 مليون فرنك سويسري)

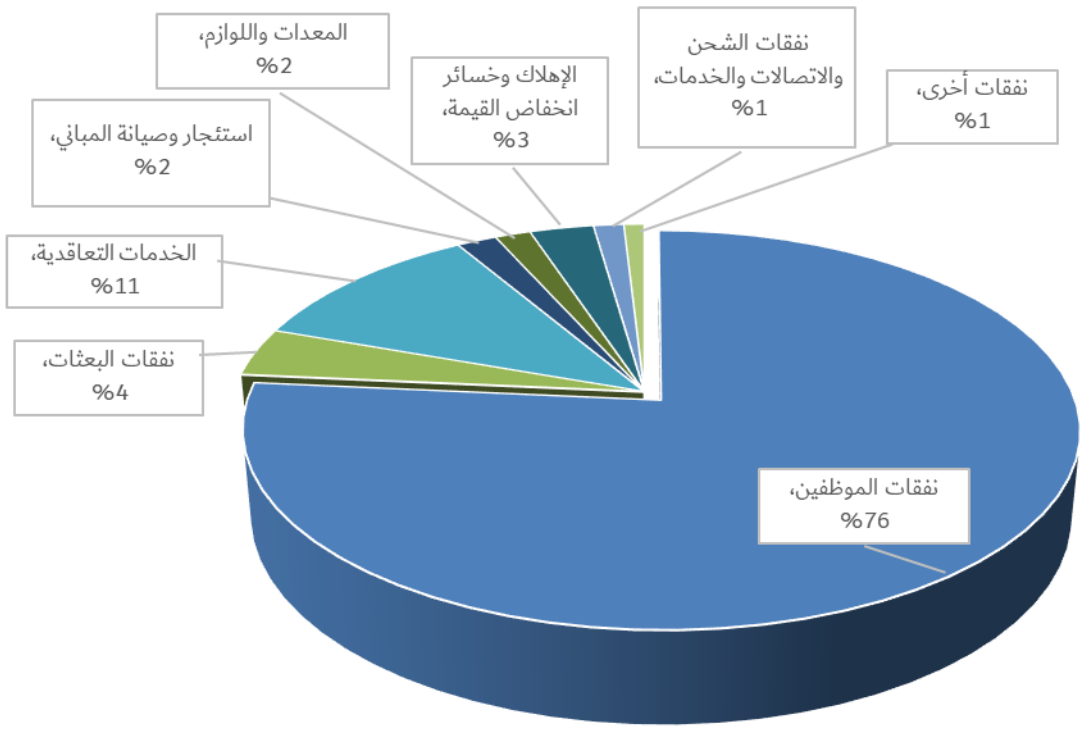

الوضع المالي

17 في 31 ديسمبر 2023، كان لدى المنظمة أصول صافية بقيمة سالبة قدرها 257,4 مليون فرنك سويسري، بإجمالي أصول قدره 308,5 مليون فرنك سويسري وإجمالي خصوم قدره 565,9 مليون فرنك سويسري كما هو موضح في الجدول 3 أدناه. وانخفض صافي الأصول بمقدار 44,3 مليون فرنك سويسري مقارنةً بعام 2022. ويعزى هذا بقدر كبير إلى التغييرات في أسعار الخصم والافتراضات المستخدمة لتقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عام 2023 مقارنةً بعام 2022. وقد أدت هذه التغييرات إلى زيادة في خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة قدرها (ASHI) 31,2 مليون فرنك سويسري، من 344,1 مليون فرنك سويسري إلى 375,3 مليون فرنك سويسري. وتعتبر معالجة النموذج لاستحقاقات الموظفين طويلة الأجل مطلباً حاسماً لتغيير هذا الاتجاه.

الجدول 3 - ملخص الأصول والخصوم وصافي الأصول

بآلاف الفرنكات السويسرية	2023	2022	الاحتلاف
الأصول	308,5	314,6	(6,1)
الخصوم	(565,9)	(527,7)	(38,2)
صافي الأصول	(257,4)	(213,1)	(44,3)

الأصول

18 تتجاوز الأصول الجارية الخصوم الجارية بمقدار 118,5 مليون فرنك سويسري (بالمقارنة مع 128,3 مليون فرنك سويسري في عام 2022) ويرجع ذلك في معظمه إلى الحجم الكبير من النقد ومكافئات النقد. وفي 31 ديسمبر 2023، بلغت قيمة النقد ومكافئات النقد 155,9 مليون فرنك سويسري بالمقارنة مع 193,9 مليون فرنك سويسري في عام 2022.

المساهمات المقررة - الذمم المدينة

19 يؤثر تحصيل المساهمات المقررة تأثيراً مباشراً على حالة السيولة في الاتحاد، ومن ثم فهو بالغ الأهمية للتنفيذ السلس للميزانية البرنامجية العادية المعتمَدة للاتحاد. وفي حين يوافق مؤتمر المندوبين المفوضين على تشغيل الصندوق الاحتياطي بمستوى لا يقل عن 6% (10 ملايين فرنك سويسري)، فإن ذلك لا يمثل سوى ثلاث أسابيع من النفقات، ويعتبر أساسياً للحفاظ على قدرة المنظمة على العمل. ويبلغ صندوق الاحتياطي حالياً 26,3 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل حالياً 9 أسابيع من نفقات الميزانية البرامجية لعام 2023. وبلغ معدل التحصيل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 حوالي 92% مقارنةً بنسبة 93% في ديسمبر 2022.

20 وتُستحق المساهمات الإجمالية المقررة وتُسدَد للاتحاد وفقاً لدستوره ولوائحه المالية. ولكن عملاً بما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يخصَص بدل عندما لا يُتوقع دفع المساهمات وفقاً للوائح والقواعد المالية.

الخصوم

21 بلغت الخصوم في 31 ديسمبر 2023 ما مجموعه 565,9 مليون فرنك سويسري (بالمقارنة مع 527,7 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2022).

استحقاقات للموظفين

22 تمثلت أهم الخصوم في الاستحقاقات المستحقة للموظفين والمتقاعدين في المستقبل. ومثلت خصوم التأمين الصحي بعد إنهاء الخدمة (ASHI) وحدها 71% من إجمالي خصوم الاتحاد في 31 ديسمبر 2023. ولكن خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة زادت بمقدار 31,1 مليون فرنك سويسري في عام 2023 مقارنةً بعام 2022. ويعزى ذلك في معظمه إلى انخفاض سعر الخصم.

23 ويمول الاتحاد المدفوعات المستحَقة بموجب التزاماته المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أساس الدفع أولاً بأول. ويتضمن القرار 1405 بشأن ميزانية 2022-2023 سحب مليون فرنك سويسري كل فترة سنتين من حساب

الاحتياطي لتمويل الخصوم طويلة الأجل هذه. ووفقاً للمعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لم تُجرَ مقاصة لأصول الخطة مقابل الخصوم، بل تجمَّع مبلغ 14 مليون فرنك سويسري في الحساب الخاص للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة (ASHI) حتى 31 ديسمبر 2023 لتغطية الخصوم المستقبلية.

القروض طويلة الأجل

24 لدى الاتحاد حالياً أربعة قروض بدون فوائد مع مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI). وحتى 31 ديسمبر 2023، يرد بيان ثلاثة من هذه القروض في البيانات المالية بالقيمة العادلة. وليس للقرض الرابع جدول سداد بعد، وبالتالي تقدر قيمته بالتكلفة المستهلكة إلى أن تبدأ عمليات السداد بموجب هذا القرض. ويرد مزيد من المعلومات في الملاحظة 16. وتشير التقديرات إلى أن الفوائد التي حصل عليها الاتحاد نتيجة للقروض المقدمة بدون فائدة بمبلغ 0,93 مليون فرنك سويسري في عام 2023.

نتيجة الميزانية مقابل نتيجة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)

25 يُعَد البيان الخامس من البيانات المالية استناداً إلى الميزانية العادية لإطار ميزانية الاتحاد ويقدم عرضاً لاستخدام الميزانية العادية المعتمَدة على أساس نقدي معدَّل. وعلى هذا الأساس، تجاوزت المنظمة الإنفاق من الميزانية العادية المعتمدة بمقدار 1,4 مليون فرنك سويسري.

26 وترد في البيانات المالية تسوية بين النتيجة المدرجة في الميزانية والنتيجة المدرجة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (البيان الخامس). ومن المهم الإشارة إلى أن بيان الأداء المالي (البيان الثاني) يشمل مجالات أخرى مثل المساهمات من خارج الميزانية والإهلاك والاختلافات الأخرى في الكيانات غير المدرجة في الميزانية. ويبرز البيان الخامس الاختلافات الرئيسية في ميزانية المنظمة بالنسبة للإيرادات والنفقات الإجمالية.

المسؤولية

27 على النحو المنصوص عليه في المادة 30 من اللوائح المالية للاتحاد، أُعدت البيانات المالية التالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشكل البيانات المالية والملاحظات المتصلة بها جزءاً أساسياً من هذه الوثيقة، وتعرض صورة دقيقة للوضع المالي للاتحاد في 31 ديسمبر 2023.

أولاً بيان الوضع المالي في 31 ديسمبر 2023

ثانياً بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

ثالثاً بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

رابعاً بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

خامساً بيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

المراجعة الخارجية لحسابات الاتحاد

28 عملاً بالمادة 28 من اللوائح المالية والقواعد المالية، ووفقاً للمقرر 621 الصادر عن المجلس في دورته لعام 2020 خلال جلسته التشاورية الافتراضية الثانية، عُيِّن المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، كمراجع خارجي لحسابات الاتحاد، على نحو ما قرره مؤتمر المندوبين المفوضين ولمدة أربع سنوات

بيان عن الرقابة الداخلية لعام 2023

الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف

بيان عن الرقابة الداخلية لعام 2023

نطاق المسؤولية

أتولى، بصفتي الأمينة العامة، عهدة إدارة الاتحاد، وتنفيذ ولايته وبرامجه وأنشطته الأخرى. ووفقاً للمسؤوليات المسندة إلي، ولا سيما في أحكام الرقمين 73 مكرراً و75 من الدستور (المادة 11)، وفي المواد 1 و10 و16 و28 و29 و30 من اللوائح المالية والقواعد المالية التي تنطوي على الحفاظ على نظام من الضوابط الداخلية السليمة المصممة لتوفير ضمانات معقولة لتحقيق الأهداف فضلاً عن المساعدة على ضمان الإبلاغ المالي وغير المالي الموثوق، وفعالية وكفاءة العمليات والالتزام باللوائح والقواعد والأوامر الإدارية والسياسات، بما في ذلك ما يتعلق بمنع الأنشطة الاحتيالية واكتشافها.

إطار الرقابة واستعراض الفعالية

بصفتي الأمينة العامة للاتحاد، فإنني أدرك الطبيعة الدينامية للبيئة العالمية التي يعمل فيها الاتحاد. وقد اتخذت خطوات لضمان تحسين الضوابط الداخلية للاتحاد وتكيفها مع التحديات الناشئة. وينطوي ذلك على اتباع نهج منظم لإدراج إدارة المخاطر بشكل أفضل في أساليب العمل، وتعزيز أنظمة المعلومات في الاتحاد، وتعزيز ثقافة المساءلة والشفافية.

وتسترشد هذه الجهود بالإطار المتكامل للرقابة الداخلية الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO). ويوفر الإطار COSO نموذجاً شاملاً للحوكمة التنظيمية الفعالة وإدارة المخاطر، مع التركيز على خمس مكونات مترابطة: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الضبط، والمعلومات والاتصالات، وأنشطة المراقبة.

تعزيز الضوابط الداخلية منذ يناير 2023

عندما توليت منصب الأمينة العامة في 1 يناير 2023، بدأت جهوداً لتحسين الضوابط الداخلية للاتحاد لتلبية احتياجاتنا التنظيمية المتطورة بشكل أفضل. ويعكف الاتحاد على مواصلة تطوير خطة التحول الموافق عليها في يوليو 2023. وقدّمت خارطة طريق التحول إلى مجلس وافق عليها في عام 2024، إلى جانب التمويل الأولي من وفورات الميزانية. وقرر المجلس أيضاً أن تسعى الأمانة إلى تمويل تنفيذ التحول من مخصصات الميزانية العادية في المستقبل. ويهدف هذا التحول إلى تحسين العمليات الإدارية وأنظمة الدعم والضوابط الداخلية طوال فترة ولايتي.

إنشاء وحدة الرقابة وعملها

في سبتمبر 2023، وبعد موافقة مجلس الاتحاد، قمت بإنشاء وحدة الرقابة، التي تشمل وظائف المراجعة والتحقيق الداخلية. وستضاف وظيفة تقييم في عام 2024. وتوفر وحدة الرقابة، وخاصة وظيفة المراجعة الداخلية، ضمانات مستقلة بشأن فعالية نظام الرقابة الداخلية في الاتحاد وستساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة. وفيما يتعلق بوظيفة التحقيقات، كُلِّفت وحدة الرقابة بالتحقيق في ست قضايا خلال عام 2023. وتم الانتهاء من التحقيق في جميع القضايا الست، وأُغلقت قضيتان منها بسبب عدم إثباتها بأدلة. ولم يكن لثلاث من القضايا المتبقية أي تأثير مالي. وتشتمل قضية واحدة لها تأثير مالي قدره 000 57 فرنك سويسري على معاملات مشكوك فيها وأُبلغ مراجع الحسابات الخارجي بها خلال عام 2023.

المسؤوليات والمساءلة

تماشياً مع اللوائح المالية والقواعد المالية والنظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين، فوضت السلطة والمساءلة إلى المسؤولين المنتخبين والإدارة العليا، لضمان مساهمة كل موظف في الاتحاد في بيئة الرقابة الداخلية القوية في الاتحاد. ويُكلَّف المسؤولون المنتخبون والإدارة العليا بتطبيق الضوابط الداخلية بشكل فعال ضمن مجالات سلطتهم. ويُضمن الامتثال من خلال رسائل الإشهاد الداخلية الموقعة من المسؤولين المنتخبين والإدارة العليا، وهي تؤكد التزامهم بالرقابة الداخلية لدينا واستخدامنا لأموال الاتحاد. وقد نفذ الاتحاد استبياناً للتقييم الذاتي ركز على أهداف الرقابة الداخلية. وفي عام 2024، سنواصل استعراض استبيانات التقييم الذاتي ورسائل الإشهاد الداخلية لتقديم تعقيبات إلى الإدارة العليا بشأن المجالات التي يمكن تحسينها.

نموذج وإطار جديدان للمساءلة في الاتحاد

أقر مجلس الاتحاد نموذجاً وإطاراً جديدين للمساءلة في مارس 2022. ونحن نعمل على تطوير لوحات معلومات الإدارة لتقديم بيانات الأعمال في الوقت الفعلي من نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) ومصادر أخرى، مما يسهل تحليل الاتجاهات الدينامية وإعداد التقارير. وتُستعرض هذه التحسينات بانتظام مع لجنة التنسيق وفريق تنسيق الإدارة وهيئات الرقابة. وطلب

المجلس في دورته لعام 2024 من وحدة الرقابة أن تدرج في خطة عملها لعام 2025 استعراضاً للمكونات عالية المخاطر من إطار المساءلة.

تنفيذ توصيات الرقابة

يجري الآن تناول التوصيات الصادرة عن وحدة الرقابة، ووحدة التفتيش المشتركة، واللجنة الاستشارية الإدارية المستقلة، ومراجعي الحسابات الخارجيين. وتُرشد هذه التوصيات تدابيرنا المستمرة لتعزيز أنشطة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

استعراض الفعالية لعام 2023

قدم الاتحاد لوحة معلومات مؤسسية بشأن الامتثال في نوفمبر 2020 لرصد وتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة والمراجعة الجنائية لعام 2021. وحدد استعراض شامل أجري في أغسطس 2023 المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والائتمانية الرئيسية، مما يُرشد التحديث المستمر لسجل المخاطر المؤسسية.

مسائل الرقابة الداخلية الرئيسية خلال عام 2023

في عام 2023، أجرى الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) تقييماً شاملاً لأنظمة الرقابة الداخلية من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك استبيانات التقييم الذاتي ومهام الرقابة. وسلط ذلك التحليل الضوء على العديد من المجالات التي تحتاج إلى تحسين والتي تعتبر ضرورية لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية في الاتحاد. ولمعالجة أهم قضايا الرقابة الداخلية الرئيسية بشكل منهجي، قمنا بتنظيم مبادراتنا حول المكونات الرئيسية الخمسة لإطار COSO المذكور أعلاه. وفيما يلي تفاصيل عن مسائل الرقابة الداخلية الرئيسية التي تحددت خلال عام 2023 والإجراءات المتخذة.

1 البيئة الرقابية

- *التزام القادة:* يتولى فريقنا التنفيذي "ضبط الإيقاع من قمة الهرم"، مظهراً التزامه باتباع ممارسات أخلاقية وإدارة قوية تتماشى مع الإطار التنظيمي التأسيسي للاتحاد، ويحرص في الوقت نفسه على وجود هياكل مناسبة للإبلاغ تندرج من أعلى المستويات إلى أدناها على نطاق المنظمة بأكملها، مع تفويض السلطة وتحديد المسؤولية وتحقيق المساءلة ذات الصلة بشكل واضح. ويلتزم الفريق التنفيذي أيضاً بتعزيز ثقافة مكان العمل القائمة على الكفاءة والاحترام وعلى خدمة أعضائنا. ولهذا الغرض، أولى الفريق اهتماماً كبيراً لنتائج استقصاء الموظفين لعام 2023، متخذاً إجراءات تصحيحية لتحسين الوضع عند الاقتضاء.
- *إعلان المصالح:* لا تزال الإدارة العليا حريصة على الإشراف على نظام الرقابة الداخلية وتعزيزه، ولا سيما في مجالات مثل استخدام الخبراء الاستشاريين والالتزام بسياسة الاتحاد المتعلقة بإعلان المصالح. إن عملية إعلان المصالح السنوية، التي تم تحديثها في عام 2022 لتشمل المتعاقدين بموجب اتفاقات الخدمات الخاصة، تؤكد التزامنا بالإدارة الأخلاقية. ولكن ينبغي بذل مزيد من الجهود للتحقق في الوقت المناسب من تحقيق الامتثال وللقيام في المستقبل بمتابعة الإعلانات التي لم ترِدْ.
- وتؤكد *النتائج التي توصلت إليها وحدة الرقابة* ضرورة تعزيز فعالية الإدارة والمراقبة. والتزم المديرون التنفيذيون بتناول هذه التوصيات من خلال اتخاذ الإجراءات الموصى بها، مع قيام وحدة الرقابة برصد التقدم المحرز بواسطة لوحة المعلومات المتعلقة بالامتثال. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة تقديم إرشادات متخصصة إليّ وإلى مجلس الاتحاد، بغية ضمان فعالية نظام الإدارة والرقابة الداخلية في الاتحاد.
- *معلومات محدثة عن التحول:* يخضع الاتحاد لتحول كبير، مدفوعاً بالحاجة إلى التصدي للتحديات المتطورة في عملياته وتقديم الخدمات، وقد وافق المجلس في دورته لعام 2024 على خارطة الطريق. وقد استرشد هذا التحول بتقرير شركة EY عن التميز الرقمي وكان له دور أساسي في وضع مخطط تفصيلي، وخاصة من خلال تقييمه الشامل للمعمارية المؤسسية. ويمثل هذا التقييم خطوة أولى حاسمة في رحلة الاتحاد نحو التحديث، حيث إنه يضع الأساس اللازم للتصدي للتحديات الرئيسية التي تم تحديدها داخل المنظمة. وعن طريق إعادة تقييم وتحسين معماريته المؤسسية، يهدف الاتحاد إلى تعزيز كفاءته وقدرته على التكيف وفعاليته الشاملة في تحقيق مهمته. ولا يتعلق هذا التحول بتحسين الأنظمة الحالية فحسب، بل يتعلق أيضاً بإعداد المنظمة للمتطلبات المستقبلية والتقدم التكنولوجي.
- *إنشاء فريق التحول:* وافق المجلس في عام 2023 على إنشاء فريق التحول في الاتحاد وتوكيله مهمة دعم تحويل الاتحاد باتجاه تحقيق التميز التنظيمي. وعُين رئيس مؤقت، منذ 11 ديسمبر 2023، لإنشاء فريق التحول واستكمال تفاصيل خارطة طريق التحول وجدولها الزمني. وقُدّمت خارطة طريق التحول إلى مجلس الاتحاد ووافق عليها في دورته

لعام 2024، إلى جانب التمويل الأولي من وفورات الميزانية. وقرر المجلس أيضاً أن تسعى الأمانة إلى تمويل تنفيذ التحول من مخصصات الميزانية العادية في المستقبل. وتم الانتهاء من تعيين رئيس فريق التحول وسينضم عضو الفريق المختار إلى الاتحاد في سبتمبر 2024

- *الإدارة القائمة على النتائج (RBM)*: أخذ المجلس علماً في يوليو 2023 بخطة التحول المالي المحددة في الوثيقة C23/50. ووفقاً لهذه الخطة، سيحسن الاتحاد المساءلة والشفافية والفعالية في برامج المنظمة من خلال الإدارة القائمة على النتائج. ومن شأن ذلك أن يساعد على زيادة ضمان الشفافية بشأن تحديد الأولويات على نطاق المنظمة وتوزيع الموارد بشكل فعال. وبدأ تحديد النطاق الأولي استناداً إلى العمليات الحالية والأنظمة ذات الصلة. ولا بد من بذل مزيد من الجهود في هذا المجال وفي إطار خارطة طريق التحول.

2 تقييم المخاطر

- *عمليات إدارة المخاطر*: تسجَّل عملية إدارة المخاطر في الاتحاد، التي تشمل تحديد المخاطر وتقييمها والتصدي لها، في سجل المخاطر المؤسسية. وبفضل التحديث الحالي لسجل المخاطر المؤسسية، اتسع النطاق الذي يغطيه السجل ليشمل المخاطر المتصلة بإدارة الموارد البشرية وأنشطة المشتريات. وبالإضافة إلى ذلك، تُعرض على فريق تنسيق الإدارة المخاطر الكبيرة.

- ومع ذلك، لا يزال الإدماج المنهجي لإدارة المخاطر المؤسسية يشكل تحدياً بسبب عدم الوضوح المتعلق بالأهداف التي ينبغي أن تنتقل إلى مستويات أدنى عبر الإدارات أو الشعب أو الوحدات. ويشكل تعزيز الإدارة القائمة على النتائج – وهو النهج المستخدم في صياغة الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية في الاتحاد اللازمة لترسيخ إدارة المخاطر المؤسسية - بالفعل جزءاً من خطة الإدارة العليا 2024 لتحسين نظام الرقابة الداخلية.

3 أنشطة المراقبة

- *تحسين التقارير المالية*: تم التوقيع على البيانات المالية لعام 2022 في يناير 2024 واستمر العمل على عدة مجالات رئيسية لتحسين تقارير الاتحاد لعام 2023 وللسنوات المقبلة. وأدى هذا العمل إلى مراجعة سياسات المحاسبة، وتحسين نوعية التسويات، واستعراض ممارسات إقفال حسابات السنة المالية للاتحاد استعراضاً شاملاً. وتم دعم الاتحاد بخبرات خارجية لضمان تمكننا من الوفاء بمتطلبات الإبلاغ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) لعام 2023، كما عزز الاتحاد القوى العاملة من خلال إيجاد وظيفتين إضافيتين لدعم خدمات المحاسبة والإبلاغ المالي على المدى الطويل. وسيُجرى مزيد من العمل بشأن عمليات الإبلاغ المالي خلال عام 2024 لضمان تحسن الاتحاد في هذا المجال الرئيسي. وتُعد التحسينات الجارية خطوات عملية تمكّن من تعزيز أنشطة الرقابة في الاتحاد لضمان موثوقية التقارير المالية وسلامتها.

- *إلغاء الإكراميات*: إن قرار إلغاء هذه المدفوعات واقتراح إلغاء المادة 4.10 يدل على الالتزام بالمعايير الأخلاقية والنزاهة. وبالفعل، وافق المجلس في عام 2023 على التعديل المقترح الذي حال دون دفع الأمينة العامة المزيد من هذه المدفوعات. ولم تعط أي إكراميات.

4 المعلومات والاتصالات

البريد الإلكتروني للبوابة الإلكترونية والشبكة الداخلية للاتحاد: تقدَّم التحديثات المنتظمة من خلال هاتين المنصتين، وهي تغطي مجموعة متنوعة من المواضيع الضرورية لعمليات الرقابة الداخلية. ويشمل ذلك معلومات عن ترتيبات العمل عن بُعد، ورسائل تذكير بشأن متطلبات السفر التي تفرضها إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة، وتحديثات بشأن الأوامر الإدارية والإشعارات المتعلقة بإلغاء المذكرات القديمة.

الاجتماعات المفتوحة: تعطى أيضاً معلومات متعلقة بالرقابة إلى الموظفين خلال الاجتماعات العادية المفتوحة، مما يضمن التوعية والامتثال على نطاق واسع في المنظمة.

وتضمن هذه الآليات إحاطة جميع الموظفين علماً بمتطلبات الرقابة الداخلية البالغة الأهمية لسلامة المنظمة والامتثال التنظيمي.

معلومات محدثة عن مشروع المبنى الجديد: ينتظر المضي قدماً في مشروع المبنى الجديد قراراً نهائياً من أغلبية الدول الأعضاء. وعين الاتحاد مؤخراً رئيساً جديداً لشعبة إدارة المرافق ومشروع المبنى استهلّ عمله في 1 مايو 2024. ويشرف على المشروع نائب الأمينة العامة. ويتضمن هيكل الإدارة الخاضع لإشرافه مجلس إدارة المبنى الجديد (المستوى التشغيلي) واللجنة التوجيهية (المستوى الاستراتيجي)، اللذين يشملان جميع الأجزاء ذات الصلة من أمانة

الاتحاد بما فيها مجلس الموظفين، وكذلك الفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG). وقدمت الأمانة تحديثاً في يناير 2024 إلى فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR). وقدمت الأمينة العامة المقترح الجديد للمشروع البديل المعاد تقييمه، بنطاق معدّل وفي حدود الميزانية المتاحة، ووافق عليه مجلس الاتحاد في يونيو 2024 (القرار 640). وينتظر المضي قدماً في تقديم العطاءات والتصميم وتفكيك مبنى فارامبيه والبناء اللاحق قراراً نهائياً من قِبَل أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات، وفقاً للرقم 79 من اتفاقية الاتحاد، ومن المتوقع ظهور النتائج بحلول 31 أغسطس 2024.

5 أنشطة الرصد

تقييم ضوابط نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP): في عام 2023، لجأ الاتحاد إلى خدمات خبير خارجي لإجراء استعراض شامل لنظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP)، مع التركيز على إمكانية فصل الواجبات المتضاربة وعلى مواطن الضعف وقضايا الامتثال، بما في ذلك ما يتعلق بالأنشطة الحرجة والعمليات الفرعية التي يمكن استغلالها في الأنشطة الاحتيالية. واعتباراً من عام 2024، ستجرى هذه الاستعراضات سنوياً نظراً لتزايد مركزية نظام تخطيط الموارد المؤسسية في إجراءات العمل التي يتبعها الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر الاتحاد في إصدار توصية في مجال الرقابة تدعو إلى الحصول على مكوّن الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال (GRC) وإدراجه في نظام تخطيط الموارد المؤسسية لدينا.

الخلاصة والالتزامات المستقبلية

يوضح بيان الرقابة الداخلية للاتحاد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 التزامنا بتعزيز نظام الضوابط الداخلية لضمان فعالية وكفاءة عمل المنظمة، إلى جانب الامتثال للوائح والسياسات ذات الصلة. وعلى مدار السنة، أحرز تقدم، لا سيما في إنشاء وحدة رقابية والتنفيذ الفعال للتوصيات المنبثقة عن المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات. وأفضت المراجعات التي أجرتها وحدة الرقابة في عام 2023 إلى استنتاج مفاده أن نظام الرقابة الداخلية للاتحاد مناسب إلى حد ما، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يزال يتطلب تحسينات هادفة لتحسين الفعالية.

وإذ يمضي الاتحاد قدماً، نكرس جهودنا للسعي إلى تحسين وتعزيز الضوابط الداخلية. وإنني ملتزمة بالشفافية وزيادة المساءلة وتقوية هياكلنا الإدارية. وبفضل اتباع أفضل الممارسات المعترف بها وتعزيز ثقافة متينة قائمة على النزاهة والامتثال، فإن الاتحاد يمكن أن يحقق أهدافه الاستراتيجية على نحو أكثر فعالية وكفاءة في السنوات المقبلة. وهذا العمل جار ويقوم على التكرار، ويعبِّر عن التزامنا بتحسين بيئة الرقابة باستمرار لتلبية الاحتياجات الحالية ومواجهة التحديات المستقبلية.

(*توقيع*)

دورين بوغدان-مارتن
الأمينة العامة

جنيف، 27 سبتمبر 2024

رأي مراجع الحسابات الخارجي

تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى الاتحاد الدولي للاتصالات

رأي بشأن البيانات المالية

لقد قمنا بمراجعة البيانات المالية للاتحاد الدولي للاتصالات عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، والتي تتألف من

- بيان الوضع المالي في 31 ديسمبر 2023،
- بيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، وبيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- الملاحظات ذات الصلة، بما في ذلك السياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن البيانات المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع النواحي المادية، الوضع المالي للاتحاد الدولي للاتصالات في 31 ديسمبر 2023 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

تأكيد المسألة - انخفاض قيمة الأصول قيد الإنشاء الناشئة بعد تاريخ الإبلاغ

دون تعديل رأينا، نود أن نلفت الانتباه إلى الإفصاح الوارد في الملاحظة 27 من البيانات المالية فيما يتعلق بتأثير قرار المجلس في دورته لعام 2024 بشأن تقييم تكاليف المبنى الجديد المدرجة كأصول قيد الإنشاء. وفي 31 ديسمبر 2023، تم تسجيل 19,7 مليون فرنك سويسري من التكاليف المتعلقة بالمشروع كأصول قيد الإنشاء. ويوضح الإفصاح أنه بناءً على التحليل الذي أجرته الإدارة حتى الآن، ستنخفض قيمة هذه التكاليف في عام 2024 نتيجة لقرار المجلس بالموافقة على مشروع المبنى البديل. ولن يُعدّل رأينا الوارد في المراجعة فيما يتعلق بهذه المسألة.

الرأي بشأن الانتظام

في رأينا، في جميع النواحي المادية، تم قيد الإيرادات والمصروفات للأغراض التي يقصدها مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات وتتوافق المعاملات المالية مع اللوائح المالية للاتحاد الدولي للاتصالات.

أساس الآراء

لقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة واللوائح المالية للاتحاد الدولي للاتصالات. وأجرينا عملية المراجعة للانتظام باستخدام المبادئ المنصوص عليها في المعايير الدولية للمراجعة (ISA). ويرد وصف لمسؤولياتنا بموجب هذه المعايير بمزيد من التفصيل في قسم *مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية* من تقريرنا.

ونحن مستقلون عن الاتحاد الدولي للاتصالات وفقاً لمدونة أخلاقيات المحاسبين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين (مدونة IESBA) وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ومدونة IESBA. ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لآرائنا.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير الإدارة المالية، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقريرنا بشأن مراجعة الحسابات عنها.

ولا يغطي رأينا في البيانات المالية المعلومات الأخرى، وباستثناء ما هو مشار إليه صراحةً في تقريرنا، لا نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد بشأنها.

وتتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر، عند القيام بذلك، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة مادياً مع البيانات المالية أو مع المعرفة التي اكتسبناها من المراجعة، أو فيما إذا كانت تبدو غير صحيحة مادياً.

وإذا حددنا مثل هذه التناقضات المادية أو الأخطاء المادية الواضحة، فإننا ملزمون بتحديد ما إذا كان ذلك يؤدي إلى خطأ مادي في البيانات المالية نفسها. وإذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، أن هناك خطأ مادياً في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن ذلك.

وليس لدي ما أبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وتقديمها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وعن الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لتمكين إعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الاتحاد الدولي للاتصالات على الاستمرار في عمله، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة باستمرارية العمل واستخدام أساس استمرارية العمل في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية الاتحاد الدولي للاتصالات أو وقف العمليات، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك. وتكون الإدارة والمكلفون بالحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للاتحاد الدولي للاتصالات.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ولكنه ليس ضماناً بأن المراجعة التي أُجريت وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ستكتشف دائماً خطأً مادياً عندما يكون موجوداً.

ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المعقول توقع أنها ستؤثر، بمفردها أو في المجموع، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

وكجزء من مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة،

- نمارس حكمنا المهني ونحافظ على الشك المهني طوال عملية المراجعة.
- نتعرف على مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، ونصمم وننفذ إجراءات المراجعة استجابة لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. وتكون مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الغش على التواطؤ أو التزوير أو حالات الإغفال المتعمدة أو المغالطات أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- نحصل على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لتصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية للاتحاد الدولي للاتصالات.
- نجري تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وعمليات الإفصاح ذات الصلة التي تجريها الإدارة.
- نتوصل إلى استنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس استمرارية العمل في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الاتحاد الدولي للاتصالات على الاستمرار في عمله. وإذا خلصنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا ملزمون بلفت الانتباه في تقريرنا بشأن مراجعة الحسابات إلى حالات الإفصاح ذات الصلة في البيانات المالية أو، إذا كانت حالات الإفصاح هذه غير كافية، تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا بشأن مراجعة الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الاتحاد الدولي للاتصالات عن الاستمرار في عمله.
- نقوم بتقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك حالات الإفصاح، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تؤدي إلى عرضها بشكل عادل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ملزمون بالحصول على أدلة كافية لإعطاء تأكيد معقول بأنه قد تم قيد الإيرادات والنفقات المبلغ عنها في البيانات المالية للأغراض التي يقصدها مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات وأن المعاملات المالية تتوافق مع اللوائح المالية التي تُنظمها.

ونتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور منها النطاق المقرر للمراجعة وتوقيتها والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية التي نكتشفها أثناء مراجعتنا.

كما نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلال، وأن نبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما ينطبق ذلك، الضمانات ذات الصلة.

التقرير

لقد أصدرنا تقريراً مطولاً إلى المجلس في يونيو بشأن مراجعتنا لعام 2023. وليس لدينا أي قضايا أخرى للإبلاغ عنها.

(*توقيع*) **التاريخ: 1 أكتوبر 2024**

غاريث ديفز
المراقب والمراجع العام
المكتب الوطني لمراجعة الحسابات
National Audit Office
157-197 Buckingham Palace Road London, SW1W 9SP
المملكة المتحدة

البيانات المالية

البيان الأول: بيان الوضع المالي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

وصف	ملاحظات	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022 (معاد بيانه)
الأصول			
الأصول الجارية			
الأموال النقدية وما يعادلها	7	155 868	193 868
الاستثمارات	8	35 070	13 860
الذمم المدينة - المعاملات التبادلية	9	6 446	5 333
الذمم المدينة - المعاملات غير التبادلية	9	13 132	9 211
المخزونات		-	307
الذمم المدينة الأخرى	10	6 238	5 441
مجموع الأصول الجارية		**216 754**	**228 020**
الأصول غير الجارية			
الممتلكات والمنشآت والمعدات	11	59 459	63 412
الأصول غير المادية	12	2 949	3 431
الأصول قيد الإنشاء	13	26 597	19 769
الذمم المدينة — المعاملات غير التبادلية والأصول غير الجارية	9	2 780	-
مجموع الأصول غير الجارية		**91 785**	**86 612**
مجموع الأصول		**308 539**	**314 632**
الخصوم			
الخصوم الجارية			
الذمم الدائنة	14	13 042	10 541
المساهمات الواردة مقدماً	15	50 544	50 823
الإيرادات المؤجلة	15	3 590	6 761
القروض والديون المالية	16	1 391	1 391
استحقاقات الموظفين	17	527	245
الأرصدة الاحتياطية	18	1 778	1 459
الديون الأخرى	19	3 057	2 230
الأموال الخارجية	20	24 359	26 226
مجموع الخصوم الجارية		**98 288**	**99 676**
الخصوم غير الجارية			
القروض	16	51 657	46 940
استحقاقات الموظفين	17	398 861	368 472
الأموال الخارجية في طور التخصيص	20	17 088	12 601
مجموع الخصوم غير الجارية		**467 606**	**428 013**
مجموع الخصوم		**565 894**	**527 689**
مجموع صافي الخصوم		**(257 355)**	**(213 057)**
حساب احتياطي الاتحاد	4	26 271	28 388
الاحتياطيات والأموال الأخرى	4	65 557	64 322
الأموال الخارجة عن الميزانية	4	13 353	14 036
مكاسب/(خسائر) التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الإكتوارية	17	31 911	51 435
الفوائض/(العجوزات) المتراكمة		(394 447)	(371 238)
الاحتياطيات وأرصدة الأموال		**(257 355)**	**(213 057)**

البيان الثاني: بيان الأداء المالي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

وصف	ملاحظات	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022 (معاد بيانه)
الإيرادات	21		
المساهمات المقررة		127 562	127 613
المساهمات الخارجة عن الميزانية		18 952	17 965
إيرادات التشغيل الأخرى		34 145	26 473
		-	-
إجمالي الإيرادات		**180 659**	**172 051**
النفقات	22		
		-	
نفقات الموظفين		150 724	153 510
نفقات البعثات		7 788	5 589
الخدمات التعاقدية		21 821	20 527
استئجار وصيانة المباني والمعدات		3 537	2 860
المعدات واللوازم		3 150	2 460
الإهلاك وخسائر انخفاض القيمة		5 660	9 495
نفقات الشحن والاتصالات والخدمات		2 673	2 242
الحركة في انخفاض القيمة/المخصصات		4	(2 807)
نفقات الشحن والاتصالات والخدمات		1 804	2 929
مجموع النفقات		**197 161**	**196 805**
إيرادات/(تكلفة) التمويل	21	(8 272)	6 489
الفائض/(العجز) لفترة		**(24 774)**	**(18 265)**

البيان الثالث: بيان الاختلافات في صافي الأصول

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

وصف	حساب احتياطي الاتحاد	الاحتياطات والأموال الأخرى	الأموال الخارجة عن الميزانية	مكاسب/(خسائر) التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الإكتوارية	الفوائض/(العُجوزات) المتراكمة	مجمل صافي الأصول
31 ديسمبر 2021	**29 388**	**68 063**	**16 621**	**(164 075)**	**(360 781)**	**(410 784)**
الفائض/(العجز) لعام 2022 (معاد بيانه)		(4 440)	(2 886)		(10 941)	**(18 267)**
تعديلات أخرى	(1 000)	699	301	215 510	485	**215 995**
31 ديسمبر 2022	**28 388**	**64 322**	**14 036**	**51 435**	**(371 238)**	**(213 057)**
الفائض/(العجز) لعام 2023	(2 117)	1 235	(683)		(23 209)	**(24 774)**
تعديلات أخرى				(19 524)		**(19 524)**
31 ديسمبر 2023	**26 271**	**65 557**	**13 353**	**31 911**	**(394 447)**	**(257 355)**

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الملاحظة 4.

البيان الرابع: بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

وصف	ملاحظات	31 ديسمبر2023	31 ديسمبر2022 (معاد بيانه)
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية			
إجمالي الفائض (العجز) للفترة	البيان الثاني	(24 774)	(18 265)
الإهلاك	11 و12	5 660	9 495
مخصصات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	22	11 645	13 976
(الزيادة) / النقصان في الذمم المدينة	9	(6 706)	7 360
(الزيادة) / النقصان في الذمم المدينة الأخرى	10	(1 084)	884
(الزيادة) / النقصان في المخزونات		307	160
الزيادة / (النقصان) في الذمم الدائنة	14	2 497	3 086
الزيادة / (النقصان) في المساهمات الواردة مقدماً	15	(279)	(2 749)
الزيادة / (النقصان) في الإيرادات المؤجلة	15	(3 172)	394
الزيادة / (النقصان) في استحقاقات الموظفين - الجارية	17	282	(179)
الزيادة / (النقصان) في الأرصدة الاحتياطية	18	319	87
الزيادة / (النقصان) في الديون الأخرى	19	827	(2 732)
الزيادة / (النقصان) في استحقاقات الموظفين - غير الجارية	17	(780)	77
الزيادة / (النقصان) في الأموال الخارجية	20	2 621	(8 657)
رصيد احتياطي للذمم المدينة المشكوك في تحصيلها	9	(1 786)	(5 662)
الزيادة / (النقصان) عند إعادة تقييم القروض الطويلة الأجل	16	4 055	(6 176)
الفائدة (المستلمة)/المدفوعة	21	(4 559)	(1 523)
المكاسب/الخسائر غير المحققة في أسعار الصرف من العمليات	21	17	(617)
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		**(14 910)**	**(11 040)**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
الفوائد المحصلة من الاستثمارات قصيرة الأجل	21	4 559	1 523
الاستثمارات المشتراة خلال العام	8	(75 802)	(59 746)
عائدات من بيع الاستثمارات	8	52 928	67 161
مكاسب/خسائر غير محققة الاستثمار ناتجة عن سعر الصرف	21	2 614	950
حيازة الممتلكات والمنشآت والمعدات	11	(86)	(283)
حيازة الأصول غير الملموسة	12	(773)	(3 286)
زيادة في الأصول قيد الإنشاء	13	(7 191)	(6 347)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		**(23 751)**	**(28)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
سداد القروض طويلة الأجل	16	(1 391)	(1 391)
زيادة القروض طويلة الأجل	16	2 053	2 517
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		**662**	**1 126**
صافي الزيادة/(النقصان) في الأموال النقدية وما يعادلها		**(37 999)**	**(9 942)**
الأموال النقدية وما يعادلها عند افتتاح الفترة	**7**	193 868	**203 811**
الأموال النقدية وما يعادلها عند افتتاح الفترة		**155 868**	**193 868**

البيان الخامس: بيان المقارنة - الميزانية والمبالغ الفعلية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

	المبالغ المدرجة في الميزانية				
	الميزانية الأولية - 2023	تحويلات الميزانية - 2023	الميزانية النهائية - 2023	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة	الفرق بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية
الإيرادات					
المساهمات المقررة	125 710	191	125 901	126 027	(126)
استرداد التكاليف	36 500	-	36 500	28 674	7 826
الفوائد	300	-	300	2 935	(2 635)
إيرادات أخرى	200	-	200	630	(430)
المبلغ المدفوع إلى صندوق تكنولوجيا	(1 250)	-	(1 250)	(1 250)	-
التوفير من تنفيذ الميزانية	1 734	-	1 734	-	1 734
مجمل الإيرادات	**163 194**	**191**	**163 385**	**157 016**	**6 369**
النفقات					
الأمانة العامة	90 307	-	90 307	86 564	3 743
قطاعا لاتصالات الراديوية	32 455	-	32 455	29 943	2 512
قطاع تقييس الاتصالات	13 195	-	13 195	12 451	744
قطاع تنمية الاتصالات	27 237	191	27 428	26 634	794
النفقات	**163 194**	**191**	**163 385**	**155 592**	**7 793**
فائض الميزانية البرنامجية				**1 424**	
فروق الأساس				(19 306)	
فروق الكيانات				(6 892)	
مجموع فروق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام				**(26 198)**	
الفائض/العجز كما هو موضح في بيان الأداء المالي				**(24 774)**	

إن الإيرادات المذكورة أعلاه المحققة من الفوائد والبالغة 2,9 مليون فرنك سويسري هي الإيرادات الصافية بعد شطب 0,5 مليون فرنك سويسري. ونتج هذا الشطب، الذي وافقت عليه الأمينة العامة في عام 2023، عن الخسائر المسجلة في المنح الخارجة عن الميزانية المتكبَدة بين عامي 2010 و2020.

ويرد في الملاحظة 24 مزيد من المعلومات عن فروق الأساس وفروق الكيانات.

ملاحظات بشأن البيانات المالية

الملاحظة 1 أهداف الاتحاد

الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) هو وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). ولما كان الاتحاد المحفل العالمي الذي تلتقي فيه الحكومات والقطاع الخاص، فإنه يتيح للعالم إمكانية التواصل من خلال الأمانة العامة وثلاثة قطاعات، ألا وهي: قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R) وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) وقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D). ويعترف الاتحاد لكل دولة اعترافاً كاملاً بحقها السيادي في تنظيم اتصالاتها.

وكان الاتحاد، هو المسؤول الأول عن تنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وتضم المنظمة 193 دولة عضواً وما ينوف عن 1 000 كيان من الشركات والجامعات والمنظمات الدولية والإقليمية. ويقع مقر المنظمة في جنيف، بسويسرا، ولديها مكاتب إقليمية في كل قارة، ومكتب اتصال لدى الأمم المتحدة في نيويورك ووحدة تنسيق في المقر لشؤون أوروبا. والاتحاد هو أقدم وكالة في أسرة الأمم المتحدة - ويربط العالم بعضه ببعض منذ ظهور الخدمات البرقية في عام 1865. ويتخذ مقره في ميدان الأمم، جنيف، سويسرا (Place des Nations, 1211 Geneva 20, Switzerland).

ويصبو الاتحاد إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الحفاظ على التعاون الدولي بين جميع دوله الأعضاء وتوسيعه، لتحسين الاتصالات بجميع أنواعها وترشيد استعمالها؛
- تشجيع تنمية الوسائل التقنية وتشغيلها أفضل تشغيل، بغية تحسين كفاءة خدمات الاتصالات وزيادة فائدتها، وإتاحتها للجمهور إلى أقصى حد ممكن؛
- السعي إلى إيصال مزايا التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم؛
- الترويج لاستعمال خدمات الاتصالات في سبيل تسهيل العلاقات السلمية؛
- تنسيق جهود الدول الأعضاء وتشجيع كل ما هو مثمر وبنّاء من تعاون وشراكة بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ هذه الغايات؛
- الترويج على الصعيد الدولي لاعتماد نهج أوسع شمولاً في تناول مسائل الاتصالات نظراً للطابع العالمي الذي يتسم به اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات، وذلك عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، الإقليمية منها والعالمية، ومع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالاتصالات.

ولهذا الغرض، يضطلع الاتحاد بوجه خاص بما يلي:

- يقوم بتوزيع نطاقات ترددات الطيف الراديوي، وتعيين الترددات الراديوية، وتسجيل الترددات الراديوية المخصصة، وعندما يتعلق الأمر بالخدمات الفضائية يسجل كل المواقع المدارية ذات الصلة على مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض، إضافةً إلى الخصائص ذات الصلة والمتعلقة بسواتل في مدارات أخرى، لتجنب التداخلات الضارة بين محطات الاتصالات الراديوية لمختلف البلدان؛
- ينسق الجهود لإزالة التداخلات الضارة بين محطات الاتصالات الراديوية لمختلف البلدان، ولتحسين استعمال طيف الترددات الراديوية من أجل خدمات الاتصالات الراديوية وتحسين استعمال مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض والمدارات الساتلية الأخرى؛
- يسهل تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي بجودة خدمة مُرضية؛
- يشجع التعاون والتضامن الدوليين بغية تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية، وإقامة منشآت الاتصالات وشبكاتها في البلدان النامية، وتطويرها وتحسينها، بجميع الوسائل المتوفرة لديه، بما في ذلك مشاركته في برامج الأمم المتحدة ذات الصلة واستعمال موارده الخاصة حسب الاقتضاء؛
- ينسق الجهود الرامية لمواءمة تطوير مرافق الاتصالات، لا سيما تلك التي تستعمل تقنيات فضائية، بغية الاستفادة الكاملة من إمكانياتها؛
- يشجع التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في سبيل إقرار معدلات للتعريفات في أدنى مستويات ممكنة تتلاءم مع تقديم خدمة جيدة وتأخذ في الاعتبار ضرورة وجود إدارة مالية مستقلة للاتصالات تقوم على أسس سليمة؛
- يعمل على اعتماد تدابير تُمكّن من تأمين سلامة الحياة البشرية بالتعاون بين خدمات الاتصالات؛

- يقوم في مجال الاتصالات بإجراء الدراسات وإقرار اللوائح التنظيمية واعتماد القرارات وصياغة التوصيات والآراء وجمع المعلومات ونشرها؛
- يقوم مع المنظمات المالية والإنمائية الدولية بتشجيع إنشاء خطوط ائتمان تفضيلية ومؤاتيه، تستخدم في تطوير مشاريع اجتماعية تهدف، *فيما تهدف*، إلى توسيع خدمات الاتصالات لتصل إلى أكثر المناطق عزلة في مختلف البلدان؛
- يشجع مشاركة الكيانات المعنية في أنشطة الاتحاد، والتعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات بغية بلوغ أهداف الاتحاد.

ومؤتمر المندوبين المفوضين هو الهيئة العليا في الاتحاد. وهو إذ يُدعى إلى الانعقاد كل أربع سنوات، يقوم بما يلي:

- يضع السياسات العامة للاتحاد؛
- يعتمد الخطتين الاستراتيجية والمالية لفترة أربع سنوات؛
- يفحص حسابات الاتحاد ويصدر الموافقة النهائية عليها، حسب الاقتضاء؛
- ينتخب الدول الأعضاء التي تشكل عضوية المجلس؛
- ينتخب الأمين العام، ونائب الأمين العام، ومديري مكاتب القطاعات بصفتهم مسؤولي الاتحاد المنتخبين؛
- ينتخب أعضاء لجنة لوائح الراديو.

ومؤتمر المندوبين المفوضين هو الحدث الرئيسي الذي تقرر خلاله الدول الأعضاء الدور المستقبلي للمنظمة، ويتحدد بذلك نفوذ المنظمة وقدرتها على التأثير على تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي.

ووفقاً للمادة 10 من الدستور، يتألف المجلس من الدول الأعضاء التي ينتخبها مؤتمر المندوبين المفوضين طبقاً لأحكام الرقم 61 من هذا الدستور. وفي الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين، يتصرف المجلس، بصفته الهيئة الإدارية للاتحاد، باسم مؤتمر المندوبين المفوضين، في حدود السلطات التي يفوضها له المؤتمر المذكور:

أولاً يتخذ المجلس جميع التدابير اللازمة كي يسهل على الدول الأعضاء تنفيذ أحكام هذا الدستور والاتفاقية واللوائح الإدارية ومقررات مؤتمر المندوبين المفوضين، وعند الاقتضاء، مقررات مؤتمرات الاتحاد واجتماعاته الأخرى، كما يضطلع بجميع المهام الأخرى التي يسندها إليه مؤتمر المندوبين المفوضين؛

ثانياً يدرس المجلس المسائل الكبرى المتعلقة بسياسات الاتصالات طبقاً للتوجيهات العامة التي يعطيها مؤتمر المندوبين المفوضين حتى تستجيب سياسات الاتحاد واستراتيجيته استجابة كاملة للتطور في بيئة الاتصالات. ويُعد المجلس تقريراً عن السياسة العامة والتخطيط الاستراتيجي الموصى بهما للاتحاد وآثارهما المالية، ويستعمل لهذا الغرض البيانات المحددة التي يعدها الأمين العام تنفيذاً للرقم 74A أدناه؛

ثالثاً يضمن المجلس تنسيقاً فعالاً بين أنشطة الاتحاد، ويمارس مراقبة مالية فعلية على الأمانة العامة والقطاعات الثلاثة؛

رابعاً يساهم المجلس وفقاً لأهداف الاتحاد في تنمية الاتصالات في البلدان النامية، بجميع الوسائل المتوفرة لديه، بما فيها مشاركة الاتحاد في برامج الأمم المتحدة المناسبة.

ويشارك أيضاً أعضاء القطاعات والمنظمات الإقليمية للاتصالات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، في أعمال المؤتمر بصفة مراقب.

الملاحظة 2 أساس الإعداد والعرض

أعدت البيانات المالية لعام 2023 على أساس الاستحقاق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) التي وضعها ووافق عليها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية للقطاع العام (IPSASB). وتمتد السنة المالية من شهر يناير إلى شهر ديسمبر. وقد أعدت هذه النماذج باستخدام اصطلاح التكاليف التاريخية.

وتنص اللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد على فترة ميزانية لفترة سنتين؛ ولكن توخياً لإجراء مقارنة مجدية مع البيانات المالية لعام 2023، تعرض ميزانية عام 2023 على أساس سنوي في البيان الخامس (بيان المقارنة - الميزانية والمبالغ الفعلية).

ويعَد بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع) باستخدام الأسلوب غير المباشر.

وقد طبق الاتحاد متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام السارية في 1 يناير 2023 والتزم بها، ويرد وصف المبادئ المحاسبية المطبقة في الملاحظة 3. وتقرَّب القيم إلى أقرب ألف، ويعبر عنها أيضاً بملايين و/أو آلاف الفرنكات السويسرية ما لم يُنص على خلاف ذلك. قد لا يكون مجموع الأرقام الواردة في الملاحظات دقيقاً نتيجة تقريب الأرقام.

وأعد الاتحاد البيانات المالية على أساس أنه سيستمر في العمل كمؤسسة عاملة، بعد أن تؤخذ في الاعتبار الميزانية المعتمدة والتوقعات المتعلقة بالتمويل والمؤثرات القائمة والمتوقعة لحالات عدم اليقين ذات الصلة بأنشطة المنظمة.

إعادة صياغة البنود والتغييرات في طريقة عرضها أو تصنيفها في المعلومات المقارنة

أدرج في بيان الأداء المالي لعام 2023 التغير في صافي القيمة الحالية للقرض (6,176 مليون فرنك سويسري)، المدرج مباشرة في البيان المتعلق بالتغيرات في صافي الأصول الوارد في تقرير الإدارة المالية لعام 2022. ونتيجةً لذلك، أعيدت صياغة بيان التدفقات النقدية إلى جانب الملاحظة 21 بشأن الإيرادات المالية/(التكاليف).

وتم خفض بند معاملات الذممُ المدينة وغير التبادلية في الملاحظة 9 (12,5 مليون فرنك سويسري في عام 2022) بمقدار 3,25 مليون فرنك سويسري نتيجة تحصيلات الرعاية المستلمة خلال العام. وتم تسجيل التخفيضات المقابلة في الإيرادات المؤجلة (الملاحظة 15).

وأعيد تصنيف المعلومات المقارنة التالية أو أعيد عرضها لتحسين نوعية العرض وتحقيق الاتساق مع السنة المالية الحالية والكشوف الأخرى:

- جرى تخفيض الإيرادات المؤجلة في الملاحظة 15 (10,8 مليون فرنك سويسري في عام 2022) وفقاً لما ورد أعلاه إلى 1,7 مليون فرنك سويسري وجرى تقسيمها إلى بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (5,1 مليون فرنك سويسري في عام 2022) وإلى الجهة الراعية للمبنى الجديد. وأعيد تصنيف المساهمات الخارجة عن الميزانية (0,798 مليون فرنك سويسري) وإدراجها في اعتماد الأموال الخارجة عن الميزانية في إطار الاعتماد الخاص بالأموال الخارجية المتوقع تلقيها (الملاحظة 20: الأموال الخارجة عن الميزانية). وتتعلق هذه الأموال بالاتفاقات الموقعة والمفوترة في عام 2023 ويتوقع تحصيلها في عام 2024،
- جرى تقسيم الأموال الخارجية المخصصة (35,4 مليون فرنك سويسري في عام 2022) الواردة في الملاحظة 20 المتعلقة بالأموال الخارجة عن الميزانية إلى جزء غير جار بمقدار 12,6 مليون فرنك سويسري وجزء جار بمقدار 22,8 مليون فرنك سويسري،
- في إطار الإيرادات المالية، المحددة في الملاحظة 21، قسمت الخسائر المحققة في أسعار الصرف (1,0 مليون فرنك سويسري في عام 2022) إلى المكاسب المحققة في أسعار الصرف من الاستثمارات بمقدار 1,9 مليون فرنك سويسري والخسائر المحققة في أسعار الصرف من العمليات بمقدار 2,9 مليون فرنك سويسري. ويتيح هذا التقسيم عرض الآثار الناجمة عن استخدام عملة أجنبية على الاستثمارات وعلى الأنشطة التشغيلية المتكررة، بشكل منفصل.
- جرى تجميع بنود النفقات النثرية النقدية الصغيرة بالفرنك السويسري والنفقات النثرية بالعملات الأجنبية وبنود الحسابات الجارية المصرفية بالعملات الأجنبية وحسابات الودائع باليورو، كما هو موضح في الملاحظة 7 من التقرير المالي لعام 2022، في بنود النفقات النثرية والحسابات الجارية المصرفية بالعملات الأجنبية، على التوالي، لتبسيط عرضها.

وبالإضافة إلى ذلك، فُرزت الأصول قيد الإنشاء لتقديم كشف منفصل عن المبالغ المتكبَدة في مشروع المبنى الجديد.

واتخذ الاتحاد قراراً بشطب جرد الأصول في البيانات المالية لعام 2023 بسبب انعدام أهمية قيم الأصول المدرجة في الجرد، فقد حُمِّلت جميع البنود على حساب المصروفات. ويضمن هذا النهج الوضوح ويركز على بيانات مالية أهمّ، ويسهل إجراء تحليل أوضح وأجدى. ولا تزال هذه الأصول خاضعة للرقابة، ولكن لا تدرج قيم مرتبطة بها في البيانات المالية.

التغييرات المحاسبية المقبلة

حتى 31 ديسمبر 2023، وهو تاريخ بيان الوضع المالي، صدرت المعايير المحاسبية الدولية التالية للقطاع العام (IPSAS)، ولكنها لم تكن سارية المفعول:

المعيار	العنوان	التاريخ الفعلي	الأثر المحتمل في سنة الاعتماد
IPSAS 43	عقود الإيجار	1 يناير 2025	يحل محل المعيار IPSAS 13 (عقود الإيجار) ويطرح نموذج حق الاستخدام للإيجارات. وهو يحدد مبادئ الاعتراف بالإيجارات وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. ولا يؤثر هذا المعيار الجديد حالياً تأثيراً كبيراً على البيانات المالية للاتحاد لأن الاتحاد ليست لديه عقود إيجار في الوقت الحاضر. ولكن بالنظر إلى تطوير هذا المعيار الجديد ومجال تطبيقه، سيستعرض الاتحاد بعناية سياساته وأنظمته المحاسبية ليكون جاهزاً لدخول هذا المعيار حيز النفاذ.
IPSAS 44	الأصول غير الجارية المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة	1 يناير 2025	يحدد هذا المعيار الجديد محاسبة الأصول المحتفظ بها للبيع وعرض العمليات المتوقفة والإفصاح عنها. وسيجرى تحليل لتقييم الأثر المحتمل على البيانات المالية للاتحاد.
IPASA 45	الممتلكات والمنشآت والمعدات	1 يناير 2025	يحل المعيار IPSAS 45 محل المعيار IPSAS 17 بشأن الممتلكات والمنشآت والمعدات بإضافة القيمة التشغيلية الحالية كأساس للقياس في نموذج القيمة الحالية المحدث للأصول ضمن مجال تطبيقه، وتحديد خصائص الأصول الموروثة وأصول البنية التحتية، وإضافة توجيهات جديدة بشأن كيفية الاعتراف بهذه الأنواع المهمة من أصول القطاع العام وقياسها. وعلى الرغم من أنه من غير المتوقع أن يؤثر هذا المعيار الجديد تأثيراً كبيراً على البيانات المالية للاتحاد نظراً لعدم امتلاك الاتحاد حالياً تراثاً مادياً وأصولاً للبنية التحتية، يُجرى استعراض شامل يهدف إلى الالتزام بالمعيار الجديد.
IPSAS 46	قياس	1 يناير 2025	يقدم المعيار IPSAS 46 توجيهات جديدة في معيار واحد يتناول كيفية تطبيق قواعد القياس الشائعة الاستعمال في الممارسة العملية. وهو يقدم إرشادات عامة بشأن القيمة العادلة لأول مرة، ويعرِّف بالقيمة التشغيلية الجارية التي تشكل أساس قياس القيمة الجارية الخاصة بالقطاع العام متناولاً آراء المستفيدين بشأن الحاجة إلى أساس بديل لقياس القيمة الجارية للوقوف على القيمة العادلة لبعض أصول القطاع العام. ويقوم الاتحاد حالياً بالتحديد الكمي لتأثير هذا المعيار على حساباته المالية.
IPSAS 47	الإيرادات	1 يناير 2026	المعيار IPSAS 47 بشأن الإيرادات هو مصدر وحيد للتوجيه المحاسبي للإيرادات في القطاع العام، وهو يعرض نموذجين للمحاسبة يقومان على وجود ترتيب ملزم. ويقدم هذا المعيار الجديد توجيهات مركزة لمساعدة الكيانات على تطبيق مبادئ لحساب معاملات إيرادات القطاع العام. ويقوم الاتحاد حالياً بالتحديد الكمي لتأثير هذا المعيار على حساباته المالية.
IPSAS 48	نفقات التحويل	1 يناير 2026	المعيار IPSAS 48 بشأن نفقات التحويل يقدم توجيهات محاسبية لنفقات التحويل التي تمثل جزءاً كبيراً من النفقات لكثير من كيانات القطاع العام. ويسد هذا المعيار الجديد فجوة كبيرة في أدبيات المجلس الدولي للمعايير المحاسبية للقطاع العام (IPSASB) ويقدم توجيهات لمساعدة الكيانات في حساب معاملات نفقات التحويل في القطاع العام. ويقوم الاتحاد حالياً بالتحديد الكمي لتأثير هذا المعيار على حساباته المالية.

ويواصل الاتحاد تقييم تأثير المعايير المذكورة أعلاه على البيانات المالية المستقبلية قبل تاريخ سريانها.

وعلاوةً على ذلك، يستمر الاتحاد في رصد تطور مشاريع الكشوف (ED) وينشط في المشاركة في أعمال مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال فريق المهام المعني بالمعايير المحاسبية في منظومة الأمم المتحدة، متنبهاً إلى أن تطبيقها قد يؤثر على البيانات المالية للاتحاد في المستقبل.

الملاحظة 3 سياسات محاسبية مهمة

1.3 سعر صرف العملة الوظيفية

الفرنك السويسري (CHF) هو العملة الوظيفية للاتحاد وهو العملة المستخدمة في تقديم البيانات المالية. وتحوّل العمليات التي تتم بعملات أخرى غير الفرنك السويسري إلى هذه العملة بمعدل سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة (UNORE) المعمول به في تاريخ المعاملة. وتحوّل الأصول والالتزامات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الفرنك السويسري بمعدل سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة المعمول به في تاريخ اختتام الفترة المالية. وتُدرج في بيان الأداء المالي (البيان الثاني) الخسائر والأرباح، سواء المحققة أم غير المحققة، المترتبة على تسوية هذه المعاملات بحكم سعر الصرف وعلى التحويل في تاريخ قيد الموجودات والالتزامات بهذه العملات.

2.3 الصكوك المالية

تشمل الصكوك المالية للاتحاد الأموال النقدية والإيداعات قصيرة الأجل والاستثمارات والذمم المدينة من عمليات تبادلية ومن عمليات غير تبادلية والتداولات المستحقة الدفع والديون والقروض.

1.2.3 *الأموال النقدية وما يعادلها*

تشمل الأموال النقدية وما يعادلها النقد الموجود والنقد في المصرف والإيداعات المصرفية القصيرة الأجل التي يبلغ أجل استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل.

2.2.3 *الاستثمارات*

إيداعات لأجل مسمى، يتراوح أجل استحقاقها بين ثلاثة أشهر وتسعة أشهر وتكون على درجة عالية من السيولة، يمكن تحويلها إلى مبلغ نقدي معروف وتخضع لعنصر مخاطرة ضئيل جداً من حيث تغير القيمة وتقيّد في إطار التكاليف المستهلكة وفقاً للمعيار IPSAS 41. وتعرض الاستثمارات في بيان الوضع المالي باعتبارها جارية.

3.2.3 *الخصوم المالية الأخرى وقرض مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI)*

تتألف الخصوم المالية من القروض والذمم الدائنة الأخرى للتمويل والموردين والمعاملات. وهي تعرض في بيان الوضع المالي في شكل خصوم جارية أو غير جارية تبعاً لما إذا كان استحقاقها أقل أو أكثر من سنة.

وتتألف المبالغ المبينة في القروض الواردة في هذه البيانات المالية من قروض بدون فوائد منحتها مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) لتمويل تشييد مباني الاتحاد.

ويحسب الاتحاد القروض بالقيمة العادلة. وقد خُصم المبلغ المستحق للقروض باستخدام معدل الفائدة على سندات الاتحاد السويسري لمدة 30 عاماً البالغ 0,499 في المائة في ديسمبر 2023 (1,476 في المائة عام 2022). ويرد مزيد من التفاصيل في الملاحظة 16.

ولن يبدأ سداد القرض الممنوح من أجل المبنى الجديد للاتحاد إلا بعد تسليم المبنى بنجاح. ويقيَّد هذا القرض في بداية الأمر بالتكلفة المستهلكة وسيقاس لاحقاً بقيمته العادلة. وسيتم التعامل مع هذا القرض باتباع نهج مماثل للنهج المتبع في سائر القروض المقدمة بشروط ميسرة من مؤسسة مباني المنظمات الدولية. وفي الوقت الحاضر، لم يبدأ مشروع مبنى الاتحاد، ولم توضع أي خطة سداد. وفور توافر معلومات جديدة، سيورد الاتحاد هذه القرارات في بياناته المالية.

وتقع مباني مقر الاتحاد على الأرض التي يملكها كانتون جنيف. ويتمتع الاتحاد الدولي للاتصالات بحقوق سطح الأرض التي يملكها كانتون جنيف. وبموجب اتفاق حقوق الانتفاع من سطح الأرض ("حقوق الانتفاع من المساحة") للاتحاد حقوق استخدام الأرض حتى 31 ديسمبر 2079. ولا يملك الاتحاد الأرض، وقد منحت حقوق الانتفاع من سطح الأرض دون أي تكلفة. ولم يُعترف بأي قيمة للأرض لأن الاتحاد لا يمكنه التصرف في هذه الحقوق في معاملة تجارية. والعمر المفيد المستخدم لحساب استهلاك مباني مقر الاتحاد هو أقل عمر مفيد للمكونات ذات الصلة من مباني مقر الاتحاد أو مدة الاتفاق الأساسي بشأن حقوق الانتفاع من سطح الأرض.

4.2.3 *الذمم المدينة*

تصنَّف ذمم الاتحاد المدينة على أنها مبالغ مستحقة القبض والقروض هي أصول مالية غير مشتقة لها تواريخ استحقاق محددة أو قابلة للتحديد وليست متداولة في سوق ناشطة. وهي تنشأ عندما يدخل الاتحاد في تعاقد مع طرف آخر وإلى حين تنفيذ التحويلات النقدية المرتبطة بهذه الأصول المالية وإلى أن تتحول إلى الاتحاد أيضاً المخاطر والمزايا المرتبطة بهذه الأصول. وتُصنَّف هذه الأصول في فئة الأصول الجارية، باستثناء الأصول التي يفوق استحقاقها اثني عشر شهراً بعد تاريخ إقفال الحساب. وتُصنف هذه الأخيرة في فئة الأصول غير الجارية.

وتُصنف الذمم المدينة في فئتين متمايزتين هما: الذمم المدينة الناشئة عن معاملات تبادلية، من قبيل الذمم المدينة الناشئة عن بيع المنشورات أو عن بطاقات التبليغ عن شبكات ساتلية؛ والذمم المدينة من المعاملات غير التبادلية، لا سيما الذمم المدينة المرتبطة بالمساهمات المدفوعة للاتحاد. وكذلك المساهمات الطوعية وأعمال الرعاية.

وتثبَّت الذمم المدينة بالتكلفة المستهلَكة. ويعدَّل ذلك مقابل المؤونة المخصصة للديون المشكوك في تحصيلها عند استعراض الديون المشكوك في تحصيلها وقت إقفال الحسابات سنوياً.

ويقيِّم الاتحاد في كل تاريخ إبلاغ ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على انخفاض قيمة أحد الأصول المالية. ويُعتبر تراجع قيمة الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية إذا، وفقط إذا، كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لحدث واحد أو أكثر، يحدث بعد التثبيت الأولي للأصل، وله تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بشكل موثوق. وتخفَّض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب بدلات ويثبَّت مبلغ الخسارة في الفائض أو العجز. وإذا زاد أو نقص، في سنة لاحقة، مبلغ خسارة انخفاض القيمة المقدرة بسبب حدث وقع بعد تثبيت الانخفاض في القيمة، تزاد أو تخفَّض خسارة انخفاض القيمة المثبتة سابقاً بتعديل حساب البدلات. وفي حال استرداد الشطب لاحقاً، يُدرج الاسترداد في الإيرادات بفائض أو عجز.

3.3 إقرار معيار محاسبي دولي جديد للقطاع العام

استُعرض معياران محاسبيان مهمان جديدان للسنة المالية 2023، وهما: المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41 (IPSAS 41)، الأدوات المالية، والمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 42 (IPSAS 42)، الاستحقاقات الاجتماعية.

ويهدف المعيار المحاسبي IPSAS 42 إلى تحديد مبادئ ومقتضيات الاعتراف بالاستحقاقات الاجتماعية وقياسها وعرضها في البيانات المالية. وبعد استعراضه، تقرَّر أنه لم يكن له تأثير في البيانات المالية للاتحاد، فلم يُعتمد.

المعيار المحاسبي IPSAS 41: يحل هذا المعيار الجديد محل المعيار المحاسبي IPSAS 29 المتعلق بتحسين مبادئ الإبلاغ المالي عن الأصول والخصوم المالية. وهذا المعيار الجديد فائق الأهمية لتقييم مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية لكيانٍ بعينه ومواعيدها ومستوى انعدام اليقين بها. وعلى وجه الخصوص، كان لاعتماد المعيار IPSAS 41 تأثير في بياناتنا المالية فيما يتعلق بمذكرات الإفصاح. وتشمل التغييرات الناجمة عن اعتماده إجراء تعديلات في المصطلحات وإقرار مقتضى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL). وقد أفاد الاتحاد الدولي للاتصالات من إرشادات شبكة الأمم المتحدة للمالية والميزانية في تنفيذ هذا المعيار. وتورد الملاحظة 5 مزيداً من المعلومات عن تنفيذه.

تصنيف الأدوات المالية للاتحاد وقياسها

يُعترف بالأدوات المالية منذ تاريخ التعامل الذي يصبح فيه الاتحاد الدولي للاتصالات طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية إلى حين انتهاء سريان حقه في تلقي تدفقات نقدية من تلك الأصول أو إلى حين نقل هذا الحق وفروغ المنظمة من نقل جميع مخاطر وعوائد الملكية أساساً.

وقد طُبقت مبادئ المعيار IPSAS 41 المتعلق بالإبلاغ المالي عن الأصول المالية في إعداد هذه البيانات المالية، وأُخذ في هذا الصدد المعياران التاليان في الاعتبار عند تحديد كيفية تصنيف الأصول والخصوم المالية وأسس قياسها:

أ) نموذج الأعمال القائم لإدارة الأصول والخصوم المالية؛

ب) وخصائص الأصول والخصوم المالية من حيث التدفقات النقدية التعاقدية.

ويحدد معيارا التصنيف هذان أسس القياس الواجب تطبيقها بموجب المعيار IPSAS 41 في كل من فئات الأصول أو الخصوم المالية: التكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة عن طريق صافي الأصول/رأس المال أو القيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز.

وجرى تصنيف الأصول والخصوم المالية بموجب المعيار IPSAS 41 على النحو التالي:

تصنيف الأصول المالية

الرصيد النقدي وما يعادله

يشمل الرصيد النقدي وما يعادله الحسابات الجارية أو حسابات الإيداع، وأدوات سوق المال (ذات آجال الاستحقاق البالغة 90 يوماً أو أقل) المنطوية على تدفق نقدي واحد أو تدفقيْن نقديين، وسداد المبالغ الأصلية والفوائد المستحقة عليها تبعاً لأسعار الفائدة المعمول بها. ويشمل النقد المحتفظ به في الحسابات المصرفية النقد الذي يحوزه الاتحاد الدولي للاتصالات في المقر

والمكاتب القُطرية بمختلف العملات. ونظراً إلى أن الهدف من حيازة حسابات هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، فتُصنَّف الحسابات الجارية وحسابات الإيداع بأنها مَقيسة بالتكلفة المستهلكة، وفقاً للفقرة 40 من المعيار IPSAS 41.

القروض والذمم المدينة

تُقاس بالتكلفة المستهلكة الذممُ المدينة المتأتية من المعاملات غير التبادلية واتفاقات المساهمات الطوعية وغيرها من الذمم المدينة والاستثمارات في الودائع لأجل والأدوات المالية الأخرى المتصلة بها. ولا يحوز الاتحاد الدولي للاتصالات في حافظته الحالية استثمارات في سندات أو مشتقات لحقوق ملكية.

ويعرض الجدول أدناه تصنيفات أنماط الأصول المالية الأكثر شيوعاً لدى الاتحاد، وقد حُددت بناءً على مجموعة من الأصول المالية لكل نموذج من نماذج الإدارة في الاتحاد وعلى نتائج اختبار التدفقات النقدية المنحصرة في مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط (SPPI) لتحديد فئة تصنيف كل من هذه الأصول:

فئة الأصول المالية	التحليل بموجب المعيار IPSAS 41	التصنيف بموجب المعيار IPSAS 41
الرصيد النقدي وما يعادله	النقد في البنك والنقد الحاضر – القابلان للتحويل وغير القابلين للتحويل، والنقد في سوق المال، والحسابات تحت الطلب والودائع لأجل والاستثمارات المالية ذات أجل 3 أشهر أو أقل	التكلفة المستهلكة
الاستثمارات المالية	لا يحتفظ الاتحاد باستثمارات في أدوات الأسهم أو المشتقات المالية في حافظته الحالية. وتتكون الاستثمارات المالية من ودائع محددة الأجل بفترة استحقاق تتراوح بين 3 و9 أشهر	التكلفة المستهلكة
الذمم المدينة	تتكون الذمم المدينة أساساً من المساهمات المقررة والذمم المدينة للمساهمات الطوعية. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ الاتحاد بذمم مدينة نثرية أخرى ومستحقات على شكل سلف للموظفين ودفعات مقدمة وما إلى ذلك ...	التكلفة المستهلكة
المشتقات (لا تنطبق حالياً)	لا يتعامل الاتحاد بالمشتقات لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي، وإن استُخدمت، فسيُتعاقد عليها مع أطراف نظيرة مليئة مالياً وفقاً لمبادئ الاتحاد التوجيهية للاستثمار ذات الصلة.	القيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز (FVSD)

تصنيف الخصوم المالية

ينبغي أن تُقاس الخصوم المالية تباعاً بحسب:

- التكلفة المستهلكة، مَقيسةً باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية،
- أو القيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز (FVSD).

ونتيجةً لاعتماد المعيار IPSAS 41، لم يطرأ أي تغيير على تصنيف الخصوم المالية للكيان المعني.

فئة الخصم المالي	تحليل المعيار IPSAS 41	تصنيف المعيار IPSAS 41
الحسابات الدائنة والالتزامات المستحقة	تُقاس الذمم الدائنة والمستحقات غير المسددة الناتجة عن شراء السلع والخدمات بالقيمة العادلة أولاً، ثم بالقيمة المستهلكة لاحقاً حينما تُسلَّم/تقدَّم السلع/الخدمات ويقبلها الاتحاد الدولي للاتصالات.	التكلفة المستهلكة
المساهمات المدفوعة مقدماً	ليست خصماً مالياً ذلك أنه لا تُتوقع تسوية هذه المساهمات نقداً.	لا ينطبق
حيازة أموال بأسماء أطراف ثالثة	لا تتضمن البيانات المالية للاتحاد خصوماً تتمثل في نقد يحوزه الاتحاد بأسماء أطراف ثالثة.	التكلفة المستهلكة
خصوم مشتقة (حيازة للتداول) (لا تنطبق حالياً)	لا يتعامل الاتحاد بالمشتقات لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي، وإن استُخدمت، فسيُتعاقد عليها مع أطراف نظيرة مليئة مالياً وفقاً لمبادئ الاتحاد التوجيهية للاستثمار ذات الصلة.	القيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز

فئة الخصم المالي	تحليل المعيار IPSAS 41	تصنيف المعيار IPSAS 41
قروض مقدمة من مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI)	لدى الاتحاد الدولي للاتصالات حالياً أربعة قروض بدون فوائد من مؤسسة FIPOI. وقد اعتُرف بثلاثة قروض من المستوى 2 من سلسلة القيمة العادلة ويُعترف بها بالقيمة العادلة، بينما لم يحدَّد للقرض الرابع بعد جدولٌ زمني لسداده، فاعتُرف به بحسب التكلفة المستهلكة.	القيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز (لثلاثة قروض من مؤسسة FIPOI) والتكلفة المستهلكة (لقرض مؤسسة FIPOI الرابع الذي ليس له حالياً جدول زمني للسداد)
سائر الخصوم المالية عدا تلك المَقيسة بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز	يصنِّف الكيان المعني جميع الخصوم المالية بأنها مَقيسة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة.	التكلفة المستهلكة
خصوم أخرى	• الدخل غير المكتسب ليس خصماً مالياً. • ليس لدى الاتحاد خصوم تتعلق بإيجارات مالية تُقاس وفقاً للمعيار IPSAS 13، عقود الإيجار. • الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين ليست خصوماً مالية.	وفقاً للمعايير ذات الصلة

وبموجب المعيار IPSAS 41، طُبِّق نموذج استشرافي واحد لخسارة انخفاض القيمة، يقتضي الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة دائماً.

وقد طُبق نموذج خسارة انخفاض القيمة بموجب المعيار IPSAS 41 على الأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستهلكة، وتحديداً على الرصيد النقدي وما يعادله والمحفظة الاستثمارية والذمم المدينة. ولم يكن حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الأصول المالية مهماً نسبياً في سياق هذه البيانات المالية، لذا، لم يُفصح عنه.

4.3 المخزونات

بالنظر إلى انعدام الأهمية النسبية لقيم المخزونات في عام 2023، فقد حُمِّلت جميع البنود على حساب المصروفات. وما زال الاتحاد الدولي للاتصالات يتحكم في هذه الأصول، لكن لم تُدرج قِيَمها في البيانات المالية.

5.3 الممتلكات والمنشآت والمعدات

تُقدر قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات (PP&E) التي يحوزها الاتحاد الدولي للاتصالات بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها قيمة الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناجمة عن انخفاض قيمتها.

الإضافات

تثبت تكلفة بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات (PP&E) كأصل إذا كان من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمة محتملة مرتبطة بهذا البند إلى الاتحاد وأمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق. وعند التبرع بأصل، تقاس تكلفته الأولية على أنها القيمة العادلة للأصل في تاريخ الاستحواذ.

التخلص

تتحدد الأرباح والخسائر عند التخلص من خلال مقارنة الريع بالقيمة الدفترية للأصل، وتضمينها في بيان الأداء المالي.

التكاليف اللاحقة

لا تُرسمَل قيمة التكاليف المتكبدة بعد الحيازة الأولية إلا إذا كان من المحتمل أن تتدفق في المستقبل إلى الاتحاد الفوائد الاقتصادية أو إمكانات الخدمة المرتبطة بهذا البند وأمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق.

وتُرسمل السلع التي تعادل قيمتها أو تتجاوز 000 5 فرنك سويسري عند استلامها ثم تُهلك خطياً لاحقاً.

وتُرسمل السلع التي تقل قيمتها عن 000 5 فرنك سويسري عند استلامها ثم تُهلك كلياً لاحقاً في العام الذي اشتُريت فيه.

وعندما تتألف الأصول الثابتة من عدة مكونات مهمة تتفاوت أعمارها الإنتاجية، يثبَّت كل مكون على حدة. ويُحسب الاستهلاك بأسلوب خطي تبعاً للعمر الإنتاجي المقدر لكل بند، مع مراعاة فترة متبقية نهائية إذا اقتضى الأمر. وتُستعرض القيم المتبقية والعمر الإنتاجي وأساليب استهلاك الأصول، وتُعدّل عند اللزوم، عند كل إغلاق سنوي للحسابات.

والممتلكات والمعدات التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة في إطار أنشطة من خارج الميزانية (مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشاريع المنفذة وطنيا والمساهمات الطوعية) يُعترف بها كلياً كمصروفات في بيان الأداء المالي عند الإقفال الشهري بعد الحيازة نظراً لأن الاتحاد لا يتحكم فيها.

ويوضح الجدول أدناه العمر الإنتاجي المقدَّر للأصول.

فئات الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية، وفئاتها الفرعية	العمر الإنتاجي المقدر (بالسنوات)
الممتلكات والمنشآت والمعدات	
المباني	
- الهيكل	60
- الغلاف (الأسطح وطبقة العزل الحراري والمائي ...)	40
- الغلاف (الواجهات المعدنية وإطارات النوافذ من الألمنيوم...)	40
- التركيبات الداخلية (الأرضية والتقسيمات...)	25
- التركيبات الداخلية (غلاف الأرضية والجدران والسقوف ...)	25
- المعدات الخاصة	25
- التمديدات التقنية (الكهرباء)	50
- التمديدات التقنية (الصحية)	40
- التمديدات التقنية (التدفئة والتهوية)	30
- مرافق لنقل	40
- أصول المباني الأخرى	10
التجهيزات الآلية والمعدات	5
الأثاث وتجهيزات المكاتب	5
المركبات الآلية	5
المعدات الحاسوبية	3
الأصول غير المادية	
تراخيص وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات	3-10*

* يُحتسب العمر الإنتاجي المقدَّر لتراخيص وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات المشتراة، على أساس مدد عقود التراخيص. ويُحتسب العمر الإنتاجي المقدَّر للبرمجيات المطورة داخلياً، على أساس التحليل الذي يُجريه كل من أصحاب الشركات المالكة لها، ونظراً إلى أن الاتحاد يمتلك هذه البرمجيات، فلا توجد مدة محددة لتراخيصها.

ويقوم الاتحاد، عند كل إقفال سنوي للحسابات، بتفحّص ما إذا كان هنالك أي دليل يشير إلى أن أياً من الأصول قد فقد أياً من قيمته. فإذا وُجد مؤشر من هذا القبيل، تُقدّر القيمة التي يمكن استعادتها من الأصل وتُقيّد خسارة القيمة في بيان الأداء المالي عندما يفوق المبلغ الدفتري المبلغ الذي يمكن استعادته. وفي عام 2023، أُجري استعراض مفصَّل للأصل قيد الإنشاء وتورد الملاحظة 27 تفاصيل العملية والسيناريوهات المتاحة للاتحاد.

6.3 الأصول غير المادية

تتألف الأصول غير المادية (تراخيص وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات (IT)) التي يحوزها الاتحاد الدولي للاتصالات من أصول مطورة داخلياً وأصول مشتراة من الخارج. ويُعترف بها بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها قيمة الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناجمة عن انخفاض قيمتها.

وتُرسمل قيمة البرمجيات المطورة داخل الاتحاد إذا كان من المحتمل أن الاتحاد سوف يستفيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية أو احتمال الخدمة المنسوبة إليها. ويُعترف بتكاليف التطوير التي يمكن أن تعزى مباشرةً إلى تصميم واختبار منتجات البرمجيات المحددة والفريدة التي يسيطر عليها الاتحاد كأصول غير مادية عندما تستوفى المعايير التالية في تاريخ الإقفال:

- من الممكن تقنياً استكمال منتج البرمجيات بحيث تكون متاحة للاستعمال؛
- تعتزم إدارة الاتحاد أن تستكمل منتج البرمجيات أو تستعمله أو تبيعه؛
- ثمة قدرة على استعمال أو بيع منتج البرمجيات؛
- يمكن البرهان على قدرة منتج البرمجيات على توليد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة؛
- تتوفر الموارد الكافية التقنية والمالية وغيرها لإكمال تطوير واستخدام أو بيع منتج البرمجيات، ويمكن بشكل موثوق قياس النفقات المنسوبة إلى منتج البرمجيات أثناء تطويره.

عتبات الرسملة:

- تُرسمل، وتُهلك كلياً، في السنة المالية ذاتها الأصول المادية (تراخيص وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات) المشتراة من الخارج بقيمة أدنى من 5 000 فرنك سويسري، وذلك لتيسير تتبُّع المخزونات.
- تُرسمل وتُهلك خلال فترة مفترضة مدتها ثلاث سنوات الأصولُ المادية (تراخيص وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات) المشتراة من الخارج بقيمة تعادل أو تتجاوز 5 000 فرنك سويسري، ما لم يحدد الاتفاق تاريخ انتهاء صلاحيتها (التراخيص والبرمجيات)، فإن حدد الاتفاق تاريخ صلاحيتها، يتفق عمرها الإنتاجي الاقتصادي مع بنود العقد.
- تُرسمل الأصول المادية المطورة داخلياً (البرمجيات) بقيمة تتجاوز 50 000 فرنك سويسري ويحدَّد عمرها الإنتاجي الاقتصادي بثلاث سنوات كحد أدنى. وتُراعى في تحديد عمرها الإنتاجي الاقتصادي التوصيات التي يقدمها أصحاب الشركات، بما يتلاءم مع الاحتياجات التجارية والمنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة. ولا تُرسمل سوى التكاليف المترتبة مباشرةً على عملية التطوير، وتشمل التكاليف المتعلقة بالعاملين في تطوير البرمجيات وجزءاً مناسباً من النفقات العامة. وتُخصم التكاليف المتعلقة بمراحل البحوث.

الاستهلاك والصيانة

يُحتسب استهلاك الأصول المرسملة باستخدام الأسلوب الخطي طوال عمرها الإنتاجي الاقتصادي المقدَّر، الذي يجوز تمديده بناءً على الاحتياجات التجارية وفترات المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة.

وتُخصم التكاليف المتصلة بصيانة الأصول غير المادية.

7.3 أرصدة المؤونة الاحتياطية

تشمل المؤونة الاحتياطية الالتزامات التي لا تكون نتيجتها أو موعد استحقاقها أو مبلغها المستحق مؤكداً. وتُدرج أرصدة المؤونة الاحتياطية في البيان المالي عندما يكون لدى الاتحاد التزام قانوني أو ضمني ناتج عن حدث في الماضي، وعندما يُحتمل أن تدعو الحاجة إلى تحرير موارد من أجل الوفاء بهذا الالتزام، وعندما يمكن تقدير مبلغ الالتزام على نحو موثوق.

8.3 الأصول والخصوم المشروطة

الأصول والخصوم المشروطة هي حقوق أو التزامات ممكنة ناجمة عن أحداث ماضية ولا يتأكد وجودها إلا بحدوث أو عدم حدوث حدث أو عدة أحداث مقبلة غير أكيدة ليس للاتحاد عليها سيطرة كاملة.

ويُفصح عن الالتزامات المشروطة عندما يكون الالتزام الممكن غير مؤكد ولكن يمكن قياسه، أو عندما يكون الاتحاد ملتزماً حالياً ولكنه لا يستطيع أن يقيس بشكل موثوق التدفق المحتمل للموارد الخارجة. ولا يمتلك الاتحاد في الوقت الحاضر أصولاً مشروطة ولا خصوماً مادية مشروطة، لم يكن لدى الاتحاد أي التزامات مشروطة معروفة.

9.3 استحقاقات الموظفين

فيما يلي استحقاقات الموظفين المعترف بها:

- تُتوقع تسوية استحقاقات الموظفين قصيرة الأجل في غضون 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ وتقاس بقيمها الاسمية استناداً إلى الاستحقاقات المتراكمة بمعدلات الأجور الجارية. وتشمل استحقاقات الموظفين بعقود قصيرة الأجل استحقاقات العمل لأول مرة (مُنح الانتداب) والاستحقاقات الشهرية العادية (الأجور والمرتبات والبدلات) وغيرها من الاستحقاقات (منحة التعليم، وإجازة زيارة الوطن، وما إلى ذلك). ويُعترف بوجود مصروف عندما يقدم الموظفون الخدمة إلى الاتحاد، بينما يُعترف بوجود التزام بوجود استحقاق لم يُسوَّ في تاريخ الإبلاغ؛
- استحقاقات الموظفين الأخرى طويلة الأجل هي استحقاقات تُتوقع تسويتها بعد أكثر من 12 شهراً من نهاية الفترة المشمولة بالتقرير وتتعلق بمُنح الإعادة إلى الوطن والإجازات المتراكمة. والخصوم المثبَّتة لمُنح الإعادة إلى الوطن هي القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة في تاريخ الإبلاغ. ويحسب خبير إكتواري مستقل هذا الالتزام باستخدام أسلوب الائتمان للوحدة المتوقعة. وترد في بيان الأداء المالي تكلفة الفائدة وتكاليف الخدمة الجارية والمكاسب أو الخسائر الإكتوارية الناشئة عن التغيرات في الافتراضات الإكتوارية أو تسويات الخبرة؛
- الالتزامات المرتبطة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)؛
- الالتزامات المرتبطة بالخطة القديمة للمعاشات التقاعدية بغية تحديد التزامات الاتحاد في تاريخ اختتام الفترة المالية.

والاتحاد الدولي للاتصالات منظمة عضو في صندوق الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية (UNJSPF)، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز وما يتصل بها للموظفين. والصندوق هو خطة استحقاقات محددة ممولة متعددة أرباب العمل. وكما هو محدد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، تكون العضوية في الصندوق مفتوحة أمام الوكالات المتخصصة وأي منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى تشارك في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

وتعرّض الخطة المنظمات المشاركة إلى مخاطر إكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، ونتيجةً لذلك لا يوجد أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزامات وأصول الخطة، وتكاليف فرادى المنظمات المشاركة في الخطة. ومن ثم فإن الاتحاد الدولي للاتصالات والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، على غرار المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، لا يمكنهما تحديد الحصة النسبية للاتحاد الدولي للاتصالات في الالتزام بالاستحقاقات المحددة، وبأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بقدر كافٍ من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ولذا فإن الاتحاد الدولي للاتصالات يتعامل مع هذه الخطة كما لو كانت خطة مساهمات محددة تماشياً مع متطلبات المعيار IPSAS 39 بشأن استحقاقات الموظفين. وتُدرج مساهمات الاتحاد الدولي للاتصالات في الخطة خلال الفترة المالية بمثابة نفقات في بيان الأداء المالي.

واعتباراً من 1 يناير 2020، انضم الاتحاد الدولي للاتصالات إلى جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد الأمراض والحوادث (UNSMIS). وتخضع الالتزامات بموجب خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) لدراسة إكتوارية وفق المعيار IPSAS 39 لتحديد واحتساب مقدار التزامات الاتحاد المقبلة المتعلقة بهذه الاستحقاقات.

والتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) لدى الاتحاد تعطي الحق في الاستفادة من تغطية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المكتسبة والمتراكمة أثناء الخدمة النشيطة للمتقاعدين في المنظمة. والخصوم المثبَّتة لهذه الخطة هي القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة في تاريخ الإبلاغ. ويحسب خبير إكتواري مستقل هذا الالتزام باستخدام أسلوب الائتمان للوحدة المتوقعة. وترد في بيان الأداء المالي تكلفة الفائدة وتكاليف الخدمة الجارية كمكون من مكونات تكاليف الموظفين. وتقيَّد الأرباح أو الخسائر الإكتوارية الناشئة عن التغيرات في الافتراضات الإكتوارية أو تسويات الخبرة مباشرة في صافي الأصول.

ويرد وصف الافتراضات الخاصة بالاتحاد في الملاحظتين 17 و18 المتعلقتين باستحقاقات الموظفين.

10.3 قيد الإيرادات

الإيرادات غير التبادلية

ووفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، تثبَّت الإيرادات المتأتية من المساهمات المقررة والمساهمات الطوعية وحالات الرعاية الواردة أو المؤكدة من خلال اتفاق ملزم بوصفها معاملات غير تبادلية وفقاً للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS 23): الإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية.

- المساهمات المقررة:

تشير المساهمات المقررة إلى مساهمات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وكذلك المنتسبين. ويحدد مؤتمر المندوبين المفوضين الحد لأقصى لوحدة المساهمة التي تتخذ أساساً في حساب إيرادات الاتحاد لميزانيتي فترتي السنتين للسنوات الأربع التالية. وللدول الأعضاء وأعضاء القطاعات حرية اختيار فئة المساهمة التي يعتزمون بموجبها المشاركة في نفقات الاتحاد وفقاً للأحكام ذات الصلة في دستور الاتحاد وتسدد، عن سنة الانضمام أو القبول، مساهمة محسوبة، بالنسبة للأعضاء، اعتباراً من اليوم الأول من شهر الانضمام أو القبول. وتستخدم هذه الإيرادات في تنفيذ أنشطة الاتحاد على النحو الذي يحدده مؤتمر المندوبين المفوضين.

وتثبَّت المساهمات المقررة بوصفها إيرادات على أساس سنوي في اليوم الأول من السنة التي تتصل بها.

- المساهمات الطوعية وأعمال الرعاية:

يُعترف بالمساهمات الطوعية وأعمال الرعاية مبدئياً كإيرادات في الوقت الذي يصبح فيه الاتفاق بين الاتحاد والجهات المانحة ملزماً وعندما تتحقق السيطرة على الأصول الأساسية ما لم يتضمن الاتفاق شروطاً وفقاً للتعاريف الواردة في المعيار IPSAS 23.

وتتطلب الاتفاقات التي تتضمن مثل هذه الشروط التثبيت الأولي للخصوم وتأجيل تثبيت الإيرادات إلى تسوية الخصوم من خلال تنفيذ الشروط المحددة المدرجة في الاتفاق والتزام العوائد القابل للإنفاذ بإعادة المبالغ إن لم تستخدم بطريقة محددة. والمبلغ المدرج كخصوم هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ الإبلاغ.

وفي حال توقيع الاتفاقات، وعدم ورود أي مساهمات وكون الاتفاق على صلة بفترات مالية مقبلة، تثبَّت الإيرادات كإيرادات مؤجلة.

- الأموال الخارجية المخصصة (بيان الوضع المالي)

تشير إلى التمويل الوارد من جهة خارجية لدعم الاتحاد في تنفيذ مشاريع التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وهذه المساهمات مقيدة بشروط تعاقدية. ولا يُعترف بهذه الأموال كإيرادات إلا في حال التزام الجهات المانحة خطياً بذلك وتبعاً للنفقات الناشئة. ولا يبدأ تنفيذ المشاريع الممولة إلا حينما تُدفع الأموال إلى الاتحاد. وعند إقفال الفترة المالية، يُعترف بالرصيد غير المستخدم من هذا التمويل ضمن الأموال الخارجية المخصصة في بيان الوضع المالي. وفي بعض الأحوال الخاصة والاستثنائية، تُدفع الأموال إلى الاتحاد سداداً لنفقات صُرفت فعلياً.

- تتوزع الأموال الخارجية المخصصة كالتالي (بيان الوضع المالي):

'1' الصناديق الاستئمانية

الصناديق الاستئمانية هي مساهمات طوعية استخدامها محدَّد وتقييدي. وتترتب على هذه المساهمات تكاليف دعم أثناء إطلاق المشاريع وتنفيذها. وفي عام 2023، ترتب على تنفيذ المشروع تكاليف دعم بقيمة 1,014 مليون فرنك سويسري حُمِّلت على ميزانية المشروع ودُفعت في ميزانية الاتحاد.

'2' المساهمات الطوعية

تقدم المساهمات الطوعية من الجهات المانحة لاستكمال أنشطة محددة ضمن الميزانية العادية مثل الحلقات الدراسية وأعمال أفرقة العمل ولجان الدراسات والتدريب وتقديم المِنح. ويمكن أن تموِّل المساهمات الطوعية أنشطة طويلة الأجل. ولا يترتب على المساهمات الطوعية أي تكاليف دعم.

ويحتفظ الاتحاد بحسابات المساهمات الطوعية بالعملة التي قُدمت بها المساهمة ويدير المشاريع بناءً على الميزانية المخصصة بعملة التمويل، ما لم يحدد خلاف ذلك.

الإيرادات التبادلية

تفي الإيرادات التالية بتعريف الإيرادات التبادلية بموجب المعيار IPSAS 9 - تحتسب الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية وفقاً لهذا المعيار.

وتقاس إيرادات الاتحاد من المعاملات التبادلية بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المستحق القبض وتثبَّت عند تسليم السلع والخدمات.

وتشمل الإيرادات التبادلية المنتجات والخدمات التي يطبق عليها الاتحاد مبدأ استرداد التكاليف، وهي:

- مبيعات المنشورات: تدرج إيرادات بيع المنشورات وقت إرسالها بينما تدرج إيرادات بيع الخدمات التي تنطوي على النفاذ إلى إحصاءات الاتحاد في شكل إلكتروني عندما يصبح النفاذ إلى هذه البيانات متاحاً.
- معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية: تثبَّت الإيرادات المتأتية من بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية في الوقت الذي تكون فيه المنشورات النهائية لبطاقات التبليغ قد نشرت في النشرة الإعلامية الدولية للترددات (IFIC)؛ وعندما لا يكون النشر في نشرة IFIC نافذاً في سنة الفوترة الأولية تعتبر الخدمة غير مكتملة وبالتالي تؤجل الإيرادات حتى النشر النهائي في نشرة IFIC؛
- تسجيل الأرقام الدولية العالمية للهواتف المجانية (UIFN): يتلقى الاتحاد مساهمات مقدماً لتقديم خدمات تسجيل أرقام الهواتف المجانية الدولية العالمية (UIFN) وتسجيل الأرقام الدولية العالمية ذات الأسعار المتضمنة لرسوم إضافية (UIPRN) والأرقام الدولية العالمية للتكلفة المشتركة (UISCN).

11.3 الإبلاغ بحسب الأبواب

يقوم الإبلاغ بحسب الأبواب على أساس الأنشطة الرئيسية ومصادر التمويل في الاتحاد، ويتسق مع الهياكل الدستورية للمنظمة والصناديق الأخرى المنشأة لإدارة تنظيم الموارد المالية. وتبين هذ الأبواب برنامج عمل الاتحاد للفترة 2022-2023 على النحو التالي:

- الأمانة العامة؛
- قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R): إدارة الموارد الدولية، أي طيف الترددات الراديوية ومدارات السواتل؛
- قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T): صوْغ أساليب عمل منسقة وإنشاء آليات تعاون مرنة لتلبية احتياجات السوق؛
- قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D): توفير النفاذ المنصف والمستدام، في ظروف معقولة، إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- صندوق المبنى الجديد الذي يمثل مشروع تشييد مبنى المقر الجديد؛
- صندوق المعاشات التقاعدية القديم الذي يجمع بين صندوق الادخار وصندوق المساعدة؛
- الأموال الخارجة عن الميزانية، الشاملة لصناديق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والصناديق الاستئمانية، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمساهمات الطوعية، وتيليكوم الاتحاد.

وبحكم طبيعة أنشطة الاتحاد ومساهمات الدول الأعضاء، تشترك جميع قطاعاته في استخدام الأصول الثابتة المادية وغير المادية ولا تديرها فرادى القطاعات.

وتشمل التحويلات بين الأبواب الإيرادات والمصروفات الناشئة عن التحويلات بين الأبواب. وتُحتسب هذه التحويلات على أساس تكلفة كل باب وتُحذف عند الدمج.

ولأغراض الإبلاغ عن الأبواب، وُزعت هذه الإيرادات والمصروفات على القطاعات الأربعة (بما فيها الأمانة العامة) للاتحاد على أساس أرقام الميزانية. ووزعت التسوية السنوية لمؤشر التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) استناداً إلى عدد الموظفين في كل قطاع.

وأصول الاتحاد وخصومه، عدا تلك التي تمثل صافي الأصول، هي ملك للمنظمة ككل أو تخضع لمسؤوليتها ولا تمثل أصولاً وخصوماً لعناصرها المكوِّنة. ولا تنطوي الأموال الخارجة عن الميزانية على أي أصول ثابتة. وتمثل الأصول والخصوم طائفة واسعة من الأنشطة المشتركة بين العناصر المكوِّنة للاتحاد. وأي توزيع للأصول والخصوم على مختلف القطاعات سيكون اعتباطياً وغير متسق حتماً. وبالتالي، سيخالف ذلك مبادئ المعيار IPSAS 18. ولهذا السبب لا تفصّل فرادى الأصول والخصوم على مستوى القطاعات.

12.3 بيان المقارنة – المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية

تستند ميزانية الاتحاد للفترة 2022-2023 إلى المقرر 5 (المراجَع في دبي، 2018) المعنون "إيرادات الاتحاد ونفقاته للفترة 2020-2023" والخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2020-2023 الواردة في القرار 71 (المراجَع في دبي، 2018).

وعلاوةً على ذلك، تنسق ميزانية البرنامج مع الخطط التشغيلية للقطاعات وللأمانة العامة.

وعملاً بالمعيار IPSAS 24، تشمل البيانات المالية السنوية مقارنةً بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس). وتتألف ميزانية الاتحاد للفترة 2022-2023 من ميزانيتين سنويتين. وقد أُجري تقدير لميزانية كل من السنتين الماليتين.

وأقرَّ المجلس في دورته لعام 2021 الميزانية النهائية لسنة 2023 بموجب القرار 1405 (C21/97). ويتضمن البيان الخامس مقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية. ونظراً إلى أن إعداد الميزانية والبيانات المالية لا يقوم على نفس الأساس، يُوفِّق البيان الخامس بين الميزانية وبيان الأداء المالي (البيان الثاني). وتبين اختلافات الكيانات إدراج الأموال الخارجة عن الميزانية في البيانات المالية للاتحاد، بينما تبين الاختلافات الأساسية النفقات والإيرادات غير المدرجة في ميزانية الاتحاد أو الخاضعة لمعاملة مختلفة بموجب متطلبات المعايير المحاسبية IPSAS. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في الملاحظة 24.

الملاحظة 4 إدارة صافي الأصول

يتألف صافي أصول الاتحاد مما يلي:

- الحساب الاحتياطي للاتحاد؛
- الحسابات الاحتياطية والصناديق الأخرى؛
- الحسابات الاحتياطية من خارج الميزانية؛
- المكاسب/(الخسائر) الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) من خلال صافي الأصول؛
- الفائض/(العجز) المتراكم.

الحساب الاحتياطي للاتحاد

طبقاً للرقم 485 من الاتفاقية والمادة 27 من اللوائح المالية، يُنشأ الحساب الاحتياطي من الاعتمادات التي لم تصرف. ويرد تفصيل تطوره في بيان الاختلافات في صافي أصول الاتحاد. وهو يموَّل من العناصر التالية:

أ) صافي الرصيد الإيجابي أو السلبي من تنفيذ الميزانية العادية في كل سنة مالية؛

ب) التحويلات من صناديق و/أو حسابات احتياطية أخرى، حسبما يقرر مجلس الاتحاد؛

ج) المبالغ الأخرى في صندوق الاحتياطي التي تشترطها المعايير المحاسبية المشتركة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

وبصرف النظر عن أحكام الفقرة 4 ب) من المادة 13 من اللوائح المالية للاتحاد، ونظراً لضرورة الحفاظ على مستوى الاحتياطي عند حدٍ أدنى يحدده مؤتمر المندوبين المفوضين، يمكن للمجلس، بقرار خاص، أن يقضي بسحوبات من صندوق الاحتياطي *لأسباب* منها:

أ) تخفيض مبلغ وحدة المساهمة؛

ب) أو موازنة ميزانية الاتحاد؛

ج) أو إجراء تحويلات من صناديق و/أو حسابات احتياطية أخرى؛

د) أو تحميل صندوق الاحتياطي أي مبلغ تقضي به المعايير المحاسبية المشتركة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

ويشير الجدول أدناه إلى حركة الحساب الاحتياطي للاتحاد.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
الرصيد الافتتاحي – 1 يناير 2022 و2023	28 388	29 388
تخصيص الفائض من ميزانية عام 2023	1 424	
برنامج الإنهاء الطوعي للخدمة - الفقرة6 من *"يكلف مجلس الاتحاد"* الواردة في المقرر 5 (المراجَع في بوخارست، 2022)	(3 410)	
تكاليف التحقيقات – المقرَّر 613 الصادر عن مجلس الاتحاد في جلسته العامة التاسعة	(131)	
تحويل إلى صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)		(1 000)
المجموع	**26 271**	**28 388**

وفي 31 ديسمبر 2023، كانت أصول الحساب الاحتياطي تبلغ 26,3 مليون فرنك سويسري (28,4 مليون فرنك سويسري في سنة 2022). وتمثل أصول الحساب الاحتياطي نسبة 16,3% من ميزانية سنة 2023، وهي نسبة تتجاوز العتبة المنصوص عليها في المقرَّر 5 (المراجَع في دبي، 2022) بكثير والمحددة بـ 6%. ولتحسين إدارة الحساب الاحتياطي للاتحاد وضمان كفايته للوفاء بالمتطلبات من السيولة والمتطلبات التشغيلية، فسيخضع لتحليل أشمل وأكثر تفصيلاً. وسيُفيد هذا التحليل في وقاية المنظمة من أي طوارئ مالية يُحتمل أن تقع في المستقبل.

الحسابات الاحتياطية والصناديق الأخرى

تشمل الحسابات الاحتياطية والصناديق الأخرى:

- الوفورات من العام السابق؛
- صندوق الاستثمار الذي يضم صندوق صيانة المباني وصندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

  وقد قرر المجلس في دورته لعام 2016، بموجب المقرَّر 588، الاستعاضة عن مبنى فارامبيه بمبنى جديد (يدعى فيما بعد "المبنى الجديد" في هذه الوثيقة) من شأنه أن يشمل أيضاً مكاتب ومرافق مبنى البرج وأن يكمّل مبنى مونبريان الذي سيتم الاحتفاظ به وتجديده. ومُنح قرض دون فوائد بمبلغ يصل إلى 150 مليون فرنك سويسري من جانب الاتحاد السويسري لتمويل هذا المشروع.
- الحساب الاحتياطي للمبنى الجديد؛

  أنشئ هذا الحساب الاحتياطي لتكملة الميزانية الممولة من خلال القرض الممنوح من البلد المضيف. وتمثل هذه الميزانية الإضافية 20,14 مليون فرنك سويسري مقدمة من الجهات الراعية والتبرعات ومن الوفورات المخصصة لفائض عام 2018. وراجعت المشاورة الافتراضية لأعضاء المجلس (VCC) في عام 2021 الفقرة 4 من *"يقرر"* من المقرر 619 للسماح بتلقي مبالغ الرعاية أو المِنَح المستقبلية بموجب شروط محددة مسبقاً.
- صندوق سجل المخاطر؛

  أنشئ صندوق سجل المخاطر تحسباً لتجاوزات التكاليف غير المتوقعة في مشروع المبنى الجديد. وفي 31 ديسمبر 2023، بلغ صندوق سجل المخاطر 3,43 ملايين فرنك سويسري.
- صندوق الرعاية الاجتماعية؛
- صندوق جائزة العيد المئوي للاتحاد؛
- صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد (SS&BF)، ويضم الصندوق الاحتياطي والتكميلي وصندوق المساعدة؛

وهذه الصناديق هي مجموعة الصناديق التي تضمن المعاشات التقاعدية للموظفين العاملين قبل 1 يناير 1960، وهو تاريخ انضمام الاتحاد إلى صندوق المعاشات المشترك لموظفي الأمم المتحدة. وكان آخر حساب للالتزامات التي يتعين توفيرها للمستفيدين من صندوق التأمينات قد جرى في 31 ديسمبر 2011 (54 000 فرنك سويسري). ونظراً إلى انعدام أهميته النسبية، فلم يُجر له تقييم آخر.

وعملاً بأحكام القرار 7 (جنيف، 1959)، ينضم موظفو الاتحاد اعتباراً من 1 يناير 1960 إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ووفقاً للمادة 86 من النظام الأساسي لصندوق التأمينات لموظفي الاتحاد، فإن الاتحاد هو الذي يقوم بإدارته. وتُستثمر أصول صندوق التأمينات في سندات للأمناء.

ومنذ عام 2013، شملت الصناديق الأخرى كذلك صندوقاً خصص للتمويل طويل الأجل للبنود غير الممولة من التأمين ASHI وصندوق التأمين الصحي الجديد الذي يؤمن التمويل المضمون لنظام التأمين الصحي الجديد للاتحاد منذ 2014.

ويبين الجدول أدناه حركة الحسابات الاحتياطية والصناديق الأخرى للاتحاد.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	الفائض/(العجز) - 2023	31 ديسمبر 2022
الحسابات الاحتياطية الأخرى			
- الوفورات من العام السابق	**2 771**	(453)	**3 224**
- المقرر 619 (نفقات 2022)	***1 037***	*(453)*	***1 490***
- العجز الممول من القرار 1405 (بوخارست)	***1 734***	-	***1 734***
صندوق استثمار	**13 476**	(1373)	**14 849**
احتياطي المبنى الجديد	**23 278**	2851	**20 427**
صندوق سجل المخاطر	**3 430**	-	**3 430**
صندوق الرعاية الاجتماعية	**314**	(34)	**348**
صندوق جائزة العيد المئوي	**212**	-	**212**
صندوق الأموال التكميلية لصندوق التأمينات	**6 528**	244	**6 284**
صندوق المساعدة في صندوق التأمينات	**276**	-	**276**
صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	**14 000**	-	**14 000**
صندوق التأمين الصحي	**1 272**	-	**1 272**
مجموع صافي الأصول – الحسابات الاحتياطية والصناديق الأخرى	**65 557**	**1 235**	**64 322**

الحسابات الاحتياطية من خارج الميزانية

- *الحسابات الاحتياطية المخصصة من خارج الميزانية*

أنشأ الاتحاد حساباً احتياطياً لاستلام أي أرصدة من المشاريع الداخلية الجارية. وتمثل التحركات في هذا الحساب الاحتياطي النفقات المتصلة بتنفيذ المشاريع وتخصيص الأموال الداخلية من الميزانية العادية أو من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- صندوق رأس المال العامل لمعارض الاتحاد

صندوق رأس المال العامل لمعارض الاتحاد: أثناء مؤتمر المندوبين المفوضين الذي عقد في بوخارست في عام 2022، أُلغى القرار 11، وتقرر تحويل الرصيد المتبقي من صندوق رأس المال العامل للمعارض (EWCF) إلى صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بعد تمام الوفاء بجميع الالتزامات المقررة إزاء موظفي تيليكوم. وفي عام 2023، دُفعت 3 ملايين فرنك سويسري لهذا الصندوق، وفقاً للقرار 1418.

- صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

سعياً للنهوض برسالة الاتحاد، وهي تشجيع توسيع خدمات اتصالات حديثة في العالم، يخصص مجلس الاتحاد جزءاً من فوائض إيرادات أحداث تيليكوم الاتحاد لصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTDF) لكي تستخدم في تمويل مختلف مشاريع التنمية الوطنية والإقليمية. وفي إطار تمويل مشروع ما من خلال هذا الصندوق، لا يؤخذ في بيان الأداء المالي سوى بالنفقات المتكبدة. ويسري المبدأ ذاته على المشاريع الممولة في إطار خطة العمل الإنمائية. وفي الواقع، رُصدت الأموال المتاحة لهذه البرامج فعلاً في شكل إيرادات في الفترات المالية السابقة.

- *الحسابات الاحتياطية غير المخصصة من خارج الميزانية*

أنشأ الاتحاد حساباً احتياطياً لاستلام أي أرصدة متبقية من المشاريع الداخلية المقفلة. وسيُستخدم هذا الحساب الاحتياطي لتمويل المشاريع، أو المبادرات الإقليمية، الجديدة وكذلك لسد العجز في بعض المشاريع.

ويبين الجدول أدناه حركة الحسابات الاحتياطية للاتحاد من خارج الميزانية.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	الفائض/(العجز) 2023 -	31 ديسمبر 2022
الحسابات الاحتياطية المخصصة من خارج الميزانية	**7 023**	**(3 333)**	**10 356**
- الحسابات الاحتياطية المخصصة من خارج الميزانية	6 367	(212)	6 579
- صندوق رأس المال العامل لمعارض الاتحاد	656	(3 121)	3 777
الحسابات الاحتياطية غير المخصصة من خارج الميزانية	**6 330**	**2 650**	**3 680**
- صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	5 699	3 009	2 690
- الحسابات الاحتياطية غير المخصصة من خارج الميزانية	631	(359)	990
مجموع صافي الأصول – الحسابات الاحتياطية من خارج الميزانية	**13 353**	**(683)**	**14 036**

وفي 31 ديسمبر 2023، كان رصيد صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبلَّغ عنه تحت بند الحسابات الاحتياطية غير المخصصة من خارج الميزانية المذكور في الجدول أعلاه يبلغ 5,7 ملايين فرنك سويسري (2,7 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2022). وفي عام 2023، عقب اعتماد القرار 1418، حوِّلت 3 ملايين فرنك سويسري من صندوق رأس مال المعارض إلى صندوق رأس مال تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الملاحظة 5 المخاطر المالية

يتعرض الاتحاد في إطار ما يقوم به من أعمال لعدد من المخاطر المالية من بينها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق (مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية) ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة. وتعرض هذه الملاحظات معلومات عن مدى تعرض الاتحاد لكل من المخاطر أعلاه وتقدم المبادئ التي يعتمدها الاتحاد لإدارة المخاطر المالية والحفاظ على رأسماله. وتخضع إدارة المخاطر المالية مركزياً لمسؤولية الأمينة العامة.

ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41 (IPSAS)، يدرَج الرصيد النقدي للاتحاد وما يعادله من نقد في البيانات المالية كتكلفة مستهلكة. ويبين هذا القياس مبلغ النقد في اليد وقيمة الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية معلومة، مخصومة منهما أي تخفيضات في القيمة واجبة التطبيق أو أي خسائر ناجمة عن انخفاض القيمة، اعتباراً من تاريخ الإبلاغ.

وتقارب القيمة العادلة للذمم الدائنة للموردين والخصوم الجارية الأخرى والمساهمات الطوعية قيمتها الدفترية المسجلة نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

وتسجَّل الاستدانات (القروض) في الحسابات على أساس التكاليف المستهلكة (انظر الملاحظة 16).

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي يتكبدها الاتحاد عندما يعجز العملاء أو الأطراف النظيرة في الأدوات المالية عن الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية وتنشأ بشكلٍ أساسي عن الاستثمارات والمستحقات والأموال النقدية وما يعادلها. وتمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان.

وكان أقصى تعرض لمخاطر الائتمان حتى 31 ديسمبر كالتالي:

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 20222
النقد ومكافئات النقد	155 868	193 868
الاستثمارات	35 070	13 860
الذمم المدينة	22 358	14 544
الذمم المدينة الأخرى	4 384	3 943
الديون الأخرى	3 057	2 230
الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان	**220 737**	**228 445**

ب) *جودة الائتمان*

جودة الائتمان هي المخاطر المقدرة للتخلف عن السداد من جانب الأطراف النظيرة التي يقدم إليها الاتحاد الائتمان وكذلك الأطراف التي يستثمر معها. وقد استعرض الاتحاد مستويات حساباته المدينة من المساهمات المقررة والمصادر الأخرى. وثمة قلق بشأن تقادم الحسابات المدينة المستحقة على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين إليها. فالقرار 41 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (PP) في عام 2018 (في دبي)، والمتعلق بالمتأخرات والحسابات الخاصة بالمتأخرات، يسلط الضوء على ارتفاع مستوى المتأخرات، ويُنشئ آليات لسدادها، ويشجع المتأخرين في السداد على سداد المدفوعات في أوانه لضمان كفاية التمويل في الاتحاد. وسيؤثر هذا المستوى من المتأخرات على الاستقرار المالي للاتحاد إن ظلت هذه المبالغ غير مخصصة. وفي عام 2023، شُطب 0,8 مليون فرنك سويسري من الحسابات المدينة للمبالغ الأصلية، إلى جانب متأخرات فوائد بقيمة 2,2 مليون فرنك سويسري. وتلزم مواصلة العمل من أجل ضمان قيام الاتحاد بتحصيل الذمم المدينة المستحقة له في أوانه من الآن فصاعداً.

بالإضافة إلى ذلك، يُرسل الاتحاد كشوفات ربع سنوية بالمتأخرات وحالات تعليق المشاركة لتشجيع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين على تسوية متأخراتهم. وعلاوةً على ذلك، يشكل سقوط حق الدول الأعضاء في التصويت حافزاً إضافياً لتشجيعها على سداد المدفوعات وتسوية متأخراتها في أوانهما.

ويسعى الاتحاد إلى الحد من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالتدفقات النقدية وما يعادلها بالاستثمارات، بتوزيعها بين العديد من المؤسسات المصرفية التي تتمتع بدرجة عالية من التصنيف الائتماني. وطبقاً للمادة 16 من اللوائح المالية والقواعد المالية، تختار الأمينة العامة المصارف أو المؤسسات الأخرى التي تودع فيها أموال الاتحاد. وفي هذا الصدد، تكفل الأمينة العامة أن يكون استثمار الأموال بطريقة تشدد في المقام الأول على تقليل المخاطرة على الأموال الأساسية مع كفالة وجود السيولة اللازمة للوفاء بمتطلبات الاتحاد من التدفقات النقدية. ولا يودع الاتحاد أموالاً في المصارف التي يكون تصنيف الائتمان الخاص بها أقل من A3.

وبالإضافة إلى هذه المعايير، تُختار الاستثمارات على أساس تحقيق أعلى معدل معقول من العائدات ويكون منسجماً مع المبادئ المتبعة في الأمم المتحدة.

وتسمي الأمينة العامة المصارف التي يتم فيها الاحتفاظ بأموال الاتحاد وتُنشئ جميع الحسابات المصرفية المطلوبة للاتحاد وتسمي المسؤولين الذين تفوض لهم سلطة التوقيع لتشغيل هذه الحسابات. وتصرح الأمينة العامة أيضاً بإغلاق جميع الحسابات المصرفية.

ج) *مخاطر معدلات أسعار الفائدة*

يتعرض الاتحاد لمخاطر معدلات أسعار الفائدة من خلال استثماراته قصيرة الأجل. وفي عام 2023، أمكننا أيضاً ملاحظة زيادة في سعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل بالدولار الأمريكي. وهذه الزيادة، مقترنة باستعمال منتجات إيداع جديدة، أتاحت للاتحاد تحقيق أرباح فوائد قدرها 4,6 مليون فرنك سويسري (1,5 مليون فرنك سويسري في عام 2022).

ويظل كل من الرصيد النقدي للاتحاد وما يعادله واستثمارات الاتحاد (الودائع القصيرة الأجل) مأموناً، لأنه يحتفظ بأصول عالية الجودة تهدف إلى الحفاظ على رأس المال.

د) *مخاطر السيولة*

مخاطر السيولة هي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة الاتحاد على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. ويتمثل نهج الاتحاد في إدارة السيولة في ضمان توفير سيولة كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. ويعمل الاتحاد على ضمان كفاية النقد في اليد للوفاء بالنفقات التشغيلية المتوقعة من خلال تنبؤات التدفقات النقدية.

والهدف الأساسي من وراء إدارة رأسمال الاتحاد هو ضمان وجود أموال نقدية كافية لدعم احتياجات الاتحاد من التمويل، بما في ذلك النفقات الرأسمالية لضمان الحفاظ على الوضع المالي السليم للاتحاد.

هـ) *مخاطر العملة*

يتلقى الاتحاد مساهمات الدول الأعضاء والمساهمات في الميزانية العادية بالفرنك السويسري ويتلقى المساهمات الخارجة عن الميزانية بالفرنك السويسري وكذلك بعملات أخرى غير الفرنك السويسري، معظمها بالدولار الأمريكي وباليورو. ولا يلجأ الاتحاد إلى عقود الصرف الآجل أو المقبلة أو المقايضة أو خيارات العملة الرامية إلى حماية مكاسب أو خسائر أسعار الصرف المحققة أو غير المحققة. ويطبق، بقدر الإمكان، تحوطاً طبيعياً من خلال إيداع العملات الأجنبية مباشرةً في الحسابات المصرفية الملائمة المفتوحة بالعملات ذاتها.

وجدير بالملاحظة أن إدارة نظام التأمين الصحي ستكون بالفرنك السويسري، مما يخفض بشكل كبير التعرض لتقلبات أسعار الصرف. ولا يزال الاتحاد معرضاً لمكاسب أو خسائر سعر الصرف الناتجة عن دفع المساهمات إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بالدولار الأمريكي. ولكن بما أن اشتراكات الموظفين من الفئة الفنية محددة بالدولار الأمريكي واشتراكات موظفي فئة الخدمة العامة محددة بالفرنك السويسري إضافةً إلى أن عدد الموظفين موزع بالتساوي بين هاتين الفئتين فإن تقلبات أسعار الصرف ستميل إلى تعويض بعضها البعض.

وتكبدت استثمارات الاتحاد خسارة محققة في عام 2023 بلغت 3,6 مليون فرنك سويسري (مكسب قدره 2,0 مليون فرنك سويسري في عام 2022).

وتُدار المساهمات الخارجة عن الميزانية بعملة المساهمة المقدمة وتحول إلى الفرنك السويسري لأغراض تقديم البيانات. ويوضح الجدول أدناه المبالغ الرئيسية المحتفظ بها بالعملات الأجنبية لدى المصارف التي يتعامل معها الاتحاد باليورو وبالدولار الأمريكي كنقد ومكافئات النقد والاستثمارات.

تأثير تقلبات أسعار صرف الفرنك السويسري على العملات الأخرى

(المبالغ بآلاف الفرنكات السويسرية) العملة	الرصيد بالعملة الأجنبية	الرصيد المكافئ بالفرنك السويسري	تأثير الزيادة/النقصان في قيمة العملة الأجنبية بالفرنك السويسري	
			بنسبة +/- 5%	بنسبة +/- 10%
يورو	26 838	24 872	1 244	2 487
دولار أمريكي	108 356	90 468	4 523	9 047
المجموع - 31 ديسمبر 2023		**115 340**	**5 767**	**11 534**

و) *مخاطر السوق*

مخاطر السوق هي مخاطر التغييرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة التي تؤثر على دخل الاتحاد أو قيمة أدواته المالية. والهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرض لمخاطر السوق والتحكم فيه ضمن معلمات مقبولة مع استمثال الإيرادات بالنسبة للمخاطر.

وفيما يلي ملخص بيانات بشأن استحقاق الأدوات المالية حتى 31 ديسمبر 2023:

بآلاف الفرنكات السويسرية	المتوسط المرجَّح لسعر الفائدة	سنة أو أقل	أكثر من سنة	المجموع الكلي
الأصول المالية				
النقد ومكافئات النقد		155 868	-	155 868
الاستثمارات		35 070	-	35 070
الذمم المدينة		19 578	2 780	22 358
الذمم المدينة الأخرى		4 384	-	4 384
مجموع الأصول المالية		**214 900**	**2 780**	**217 680**
الخصوم المالية				
الذمم الدائنة		13 042	-	13 042
الديون الأخرى		3 057	-	3 057
القروض المستحقة	%0	1 391	51 657	53 048
إجمالي الخصوم المالية		**17 490**	**51 657**	**69 147**

الملاحظة 6 الاجتهادات والتقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) يقتضي من الإدارة إجراء تقديرات و/أو وضع افتراضات لها تأثير على مبالغ الأصول والخصوم المفصح عنها وعلى الإفصاح عن الخصوم والالتزامات المشروطة في تاريخ الميزانية العمومية، من جهة، وعلى مبلغي الإيرادات والمصروفات في الفترة المحاسبية، من جهة أخرى. ومع أن التقديرات تقوم على أساس الخبرة الماضية إلى جانب عوامل أخرى تعتبر معقولة في الظروف الراهنة، فإن النتائج قد تختلف عن النتائج المنظورة في هذه التقديرات. وتبيَّن التغييرات في التقديرات في الفترة التي تصبح معروفة فيها.

والمجالات التي تنطوي على درجة عالية من التعقيد وتتطلب درجة عالية من الاجتهادأو تلك التي يترتب على افتراضاتها وتقديراتها آثار سلبية فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية هي:

- استحقاقات العمل، لا سيما المتعلقة منها بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) (انظر الملاحظة 18)؛
- تقييم مستوى انخفاض قيمة الأصول في مشروع المبنى الجديد (انظر الملاحظتين 13 و27)؛
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة والأصول غير المادية واحتمال انخفاض قيمتها (انظر الملاحظات 3.3 و4.3 و12-13 أدناه)؛
- انخفاض قيمة الذمم المدينة (انظر الملاحظة 9)؛
- الإيرادات المؤجلة من معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (انظر الملاحظة 16) والأموال الخارجية (انظر الملاحظة 20)؛
- أحكام بشأن بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية والتقاضي بشأنها (انظر الملاحظة 19).

واتخذ الاتحاد قراراً بشطب جرد الأصول في البيانات المالية لعام 2023 بسبب انعدام أهمية قيم الأصول المدرجة في الجرد، فقد حُمِّلت جميع البنود على حساب المصروفات. ويضمن هذا النهج الوضوح ويركز على بيانات مالية أهمّ، ويسهل إجراء تحليل أوضح وأجدى. ولا تزال هذه الأصول خاضعة للرقابة، ولكن لا تدرج قيم مرتبطة بها في البيانات المالية.

الملاحظة 7 الرصيد النقدي وما يعادله

يتضمن الجدول أدناه فرزاً للأرصدة النقدية وما يعادلها حتى 31 ديسمبر 2023 و2022.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 20222
النثريات النقدية	95	118
الحسابات المصرفية الجارية بالفرنك السويسري	68 021	68 637
الحسابات المصرفية الجارية بالعملة الأجنبية	20 178	65 436
استثمارات قصيرة الأجل 0-3 أشهر	67 574	59 677
الرصيد النقدي وما يعادله	**155 868**	**193 868**

ويصل مبلغ الرصيد النقدي المقيَّد وما يعادله في سنتي 2022 و2023 إلى 27,5 مليون فرنك سويسري و28,6 مليون فرنك سويسري، على التوالي. وتتعلق القيود المفروضة على الرصيد النقدي وما يعادله، بصفة رئيسية، بمؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) والتبرعات المقدمة لإنشاء المبنى الجديد، وكذلك بالاستثمارات المتعلقة بصندوق المعاشات التقاعدية القديم للاتحاد.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 20222
الرصيد النقدي غير المقيد	**128 408**	**165 280**
النثريات النقدية بالفرنك السويسري	95	118
الحسابات المصرفية الجارية بالفرنك السويسري	45 884	45 692
الحسابات المصرفية الجارية بالعملة الأجنبية	20 178	65 436
استثمارات قصيرة الأجل 0-3 أشهر	62 251	54 034
الرصيد النقدي المقيد	**27 460**	**28 588**
الحسابات المصرفية الجارية بالفرنك السويسري	22 137	22 945
استثمارات قصيرة الأجل 0-3 أشهر	5 323	5 643
الرصيد النقدي وما يعادله	**155 868**	**193 868**

الملاحظة 8 الاستثمارات

يُقاس الاستثمار في الودائع لأجل وغيرها من الأدوات المالية المتصلة بها بالتكلفة المستهلكة. ولا يحوز الاتحاد الدولي للاتصالات في حافظته الحالية استثمارات في سندات أو مشتقات لحقوق ملكية.

وتُعزى الزيادة في الاستثمارات إلى زيادة التبرعات المقدمة وتوفر أموال فائضة، الأمر الذي أسهم في تعزيز زيادة الأموال المتاحة للاستثمار.

وفيما يلي فرز للاستثمارات المحددة الأجل بحسب تاريخ الاستحقاق (الفترة المتبقية) وبحسب العملة:

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
موعد الاستحقاق		
6-4 أشهر	25 070	13 860
9-7 أشهر	10 000	
إجمالي الاستثمارات	**35 070**	**13 860**

الملاحظة 9 الذمم المدينة

تمثل الذممُ المدينة غير الجارية وغير التبادلية الذمم المدينة المستحقة على الأعضاء المتعهدين بسداد متأخراتهم بموجب اتفاقات سداد مجدولة خلال عدة فترات مالية.

وتمثل الذممُ المدينة الإيرادات غير المحصَّلة من المساهمات المقررة والمساهمات الطوعية والمنشورات وبطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 20222 (معاد بيانه)
الذمم المدينة الجارية - المعاملات التبادلية	7 687	6 437
الحساب الاحتياطي للخسائر في الذمم المدينة الجارية - المعاملات التبادلية	(1 241)	(1 104)
الذمم المدينة الجارية - المعاملات التبادلية: صافي القيمة	**6 446**	**5 333**
الذمم المدينة الجارية - المعاملات غير التبادلية	40 541	29 560
الحساب الاحتياطي للخسائر في الذمم المدينة الجارية - المعاملات غير التبادلية	(27 409)	(20 349)
الذمم المدينة الجارية - المعاملات غير التبادلية: صافي القيمة	**13 132**	**9 211**
الذمم المدينة غير الجارية - المعاملات التبادلية	9 101	14 677
الحساب الاحتياطي للخسائر في الذمم المدينة غير الجارية - المعاملات غير التبادلية	(6 321)	(14 677)
الذمم المدينة غير الجارية - المعاملات غير التبادلية: صافي القيمة	**2 780**	**-**

الملاحظة 10 الذمم المدينة الأخرى

الفئة الرئيسية المندرجة ضمن الذمم المدينة الأخرى هي سلف الموظفين. وتقدَّم هذه السلف للموظفين وفقاً للنظام الأساسي لموظفي الاتحاد.

وتشمل الضرائب المستقطَعة الضرائب القابلة للاسترداد من الإدارة الاتحادية السويسرية للمساهمات الضريبية وكذلك الضرائب المفروضة على الدخل التي يتعين استردادها من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
سِلَف الموظفين	2 043	2 184
ضريبة مستقطَعة	1 328	1 390
معاشات التقاعد	96	126
الفوائد المستحَقة	917	242
المصاريف المدفوعة مقدماً	1 854	1 499
مجموع – الذمم المدينة الأخرى	**6 238**	**5 441**

الملاحظة 11 الممتلكات والمنشآت والمعدات

تتألف مباني الاتحاد مما يلي:

- مبنى البرج، شارع فارامبيه، جنيف؛
- مبنى فارامبيه، شارع فارامبيه، جنيف. واستُهلك هذا المبنى بالكامل اعتباراً من 31 ديسمبر 2022 ترقباً لبدء مشروع المبنى الجديد. وحالياً لا يزال هذا المبنى قيد الاستخدام؛
- الملحق C والكافتيريا، شارع فارامبيه، جنيف؛
- مبنى مونبريان، شارع فارامبيه، جنيف.

ولا يملك الاتحاد الأراضي التي تقع عليها ممتلكاته؛ وبدلاً من ذلك، منحته الحكومة حقوق الانتفاع بهذه الأراضي دون أي تكلفة، وتحتفظ هي بحق ملكية الأراضي. ونظراً لأن الاتحاد لا يملك سلطة التصرف تجارياً في هذه الحقوق، فإن قيمة الأراضي غير مدرجة في البيانات المالية.

وعدم القدرة على بيع الأراضي أو استثمارها تجارياً بحرية يعني تعذر تحديد قيمة عادلة موثوقة، أو تقييم أي فرق بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية بعد أن يُخصم منها الاستهلاك المتراكم. ونتيجة لذلك، يكشف عن هذه القيود القانونية والعملية لضمان الشفافية إزاء متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) فيما يتعلق بإدراج الممتلكات والمنشآت والمعدات وتقييمها.

وحتى 31 ديسمبر 2023، لم تُرهن أي ممتلكات أو معدات كضمانة لدين. ويحتفظ الاتحاد بجدول شامل للممتلكات والمنشآت والمعدات. ويتضمن هذا الجدول الأصول التي وصلت إلى الإهلاك الكامل ولكنها لا تزال قيد الاستخدام النشط ضمن المنظمة. وفيما يلي المبلغ الدفتري الإجمالي للممتلكات والمنشآت والمعدات المستهلكة بالكامل والتي كانت لا تزال قيد الاستخدام حتى 31 ديسمبر 2023 (ترد هذه المبالغ أيضاً في الجدولين التاليين المتعلقين بهذه الملاحظة)، والتي تتعلق أساساً بمبنى فارامبييه:

فئة الأصول (بآلاف الفرنكات السويسرية)	المبلغ الدفتري الإجمالي
المباني	30 076
الآلات والمعدات	887
معدات الحاسوب	5 564
المركبات	199
الأثاث والتجهيزات	1 298
المجموع الكلي	**46 025**

2023

فئة الأصول (بآلاف الفرنكات السويسرية)	المباني	الآلات والمعدات	الأثاث والتجهيزات	معدات الحاسوب	المركبات	المجموع الكلي 2023
التكلفة في 1 يناير 2023	126 344	1 395	1 363	7 205	296	**136 603**
الإضافات	18	6	7	62	-	**93**
التخلص	-	(302)	(24)	(531)	-	**(857)**
إعادة التصنيف	39	22	-	-	-	**61**
التكلفة في 31 ديسمبر 2023	**126 402**	**1 121**	**1 346**	**6 736**	**296**	**135 900**
الاستهلاك المتراكم في 1 يناير 2023	**63 920**	**1 270**	**1 342**	**6 403**	**255**	**73 190**
الاستهلاك	3 514	47	16	512	19	**4 108**
التخلص	-	(301.9)	(24)	(530.8)	-	**(857)**
الاستهلاك المتراكم في 31 ديسمبر 2023	**67 434**	**1 015**	**1 334**	**6 385**	**275**	**76 441**
صافي المبلغ الدفتري في 1 يناير 2023	**62 424**	**125**	**21**	**801**	**41**	**63 412**
صافي المبلغ الدفتري في 31 ديسمبر 2023	**58 968**	**106**	**12**	**351**	**21**	**59 459**

2022

فئة الأصول (بآلاف الفرنكات السويسرية)	المباني	الآلات والمعدات	الأثاث والتجهيزات	معدات الحاسوب	المركبات	المجموع الكلي 2022
التكلفة في 1 يناير 2022	**126 338**	**2 112**	**1 394**	**8 803**	**296**	**138 943**
الإضافات	6	43	10	224	-	**283**
التخلص		(760)	(41)	(1 822)		**(2 623)**
التكلفة في 31 ديسمبر 2022	**126 344**	**1 395**	**1 363**	**7 205**	**296**	**136 603**
الاستهلاك المتراكم في 1 يناير 2022	**56 111**	**1 989**	**1 362**	**7 574**	**236**	**67 272**
الاستهلاك	7 809	41	21	652	19	**8 542**
التخلص		(760)	(41)	(1 822)		**(2 623)**
الاستهلاك المتراكم في 31 ديسمبر 2022	**63 920**	**1 270**	**1 342**	**6 404**	**255**	**73 191**
صافي المبلغ الدفتري في 1 يناير 2022	**70 227**	**123**	**32**	**1 229**	**60**	**71 671**
صافي المبلغ الدفتري في 31 ديسمبر 2022	**62 424**	**125**	**21**	**801**	**41**	**63 412**

الملاحظة 12 الأصول غير المادية

تتألف الأصول غير المادية التي يحتفظ بها الاتحاد من تراخيص وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات التي يتم تطويرها داخلياً والحصول عليها خارجياً.

فئة الأصول (بآلاف الفرنكات السويسرية)	التطوير الداخلي		البرمجيات		المجموع الكلي 2023	المجموع الكلي 2022
	2023	2022	2023	2022		
التكلفة في 1 يناير	**5 551**	**3 288**	**6 786**	**6 817**	**12 337**	**10 105**
الإضافات	567	2 263	205	1 023	**773**	**3 286**
التخلص	-		(275)	(1 360)	**(275)**	**(1 360)**
إعادة التصنيف	192		107	306	**299**	**306**
التكلفة في 31 ديسمبر	**6 310**	**5 551**	**6 824**	**6 786**	**13 134**	**12 337**
الاستهلاك المتراكم في 1 يناير	**3 301**	**3 063**	**5 605**	**6 249**	**8 906**	**9 312**
الاستهلاك	763	238	790	610	**1 553**	**848**
الشطب			(275)	(1 254)	**(275)**	**(1 254)**
الاستهلاك في 31 ديسمبر	**4 064**	**3 301**	**6 120**	**5 605**	**10 184**	**8 906**
صافي المبلغ الدفتري في 1 يناير	**2 250**	**225**	**1 181**	**568**	**3 431**	**793**
صافي المبلغ الدفتري في 31 ديسمبر	**2 246**	**2 250**	**703**	**1 181**	**2 949**	**3 431**

ووفقاً للبند 121 (ج) من المعيار IPSAS 31، يُكشف عن فرادى الأصول غير المادية التي تعتبر جوهرية في البيانات المالية للكيان. وفي 31 ديسمبر 2023، أدى تقييمنا إلى تحديد 9 مشاريع ضمن فئة الأصول غير المادية التي تبلغ مدة حياتها الاقتصادية زهاء خمس سنين وتبلغ قيمتها 2,4 مليون فرنك سويسري. وتشمل هذه المشاريع تطوير إدارة الخدمات الفضائية وتطوير برمجيات تطبيقات ومنتجات الأنظمة (SAP) ووحدات التوظيف النمطية.

الملاحظة 13 الأصول قيد الإنشاء

تقرر الكشف بصورة منفصلة عن الأصول قيد الإنشاء فيما يتعلق بمشروع المبنى الجديد، ومن ثم السماح بمتابعة أكثر شفافية للمشروع خلال مرحلة الإنشاء.

وفي ضوء السيناريوهات المختلفة القائمة لاستمرار المشروع، أجرت الأمانة تقييماً شاملاً لمؤشرات انخفاض القيمة وخلصت إلى أنه وفقاً للفقرة 31 من المعيار 21 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على الرغم من وجود بعض أوجه عدم اليقين، فإن مثل أوجه عدم اليقين هذه لا تشكل مؤشرات على انخفاض قيمة الأصول قيد الإنشاء في 31 ديسمبر 2023 نظراً لأن المشروع لا يزال نشطاً ولم يتم الانتهاء من القرارات المتعلقة بوقفه أو تعديله. ويرد في الملاحظة 27 مزيد من المعلومات بشأن مشروع المبنى الجديد.

وفي 31 ديسمبر 2023، بلغ مجموع التكاليف المتكبدة في إطار المشروع 19,7 مليون فرنك سويسري.

فئات الأصول (بآلاف الفرنكات السويسرية)	مشروع المبنى الجديد		مشروع المباني الأخرى		أصول غير مادية أخرى قيد الإنشاء		المجموع الكلي	المجموع الكلي
	2023	2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022
التكلفة في 1 يناير	17 283	13 362	199	-	2 287	370	**19 769**	**13 732**
الإضافات	2 482	3 944	1 344	199	3 365	2 204	**7 191**	**6 347**
إعادة التصنيف	(30)	(23)	(25)	-	(308)	(287)	**(363)**	**(310)**
صافي المبلغ الدفتري في 31 ديسمبر	**19 735**	**17 283**	**1 518**	**199**	**5 344**	**2 287**	**26 597**	**19 769**

الملاحظة 14 الذمم الدائنة

تتعلق الحسابات الدائنة بالفواتير غير المدفوعة وحسابات الموظفين وفواتير IOV (قسائم الدفع الداخلية) رهن السداد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد وردت السِلَف المقدمة من العملاء لقاء معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية وكذلك لقاء المشتريات المقبلة من المنشورات أو سداد فواتير. وقد تعاد هذه المبالغ إلى أصحابها أو تستخدم لسداد فواتير مقبلة لمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية والمنشورات. والسِلَف المقدمة للمؤتمرات هي مدفوعات لحسابات الاتحاد من قبل البلدان المضيفة لتنظيم أحداث مثل المؤتمرات العالمية. وبعد اختتام الحدث، يعاد الرصيد المتبقي إلى البلدان المضيفة طبقاً للاتفاقات الموقعة.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
الموردون	3 911	4 156
السِلَف المقدمة من العملاء	6 871	5 993
السِلَف المقدمة للمؤتمرات	2 260	392
المجموع الكلي- الموردون والدائنون الآخرون	**13 042**	**10 541**

الملاحظة 15 المساهمات الواردة سلفاً والإيرادات المؤجلة

يتعلق مبلغ المساهمات الواردة سلفاً بالمدفوعات الواردة من الدول الأعضاء في عام 2023 عن مساهماتها المقررة لعام 2024.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
مساهمات - الدول الأعضاء	45 813	45 913
مساهمات - أعضاء القطاعات	3 882	4 121
مساهمات - المنتسبون	714	639
مساهمات - الهيئات الأكاديمية	135	150
المساهمات الواردة سلفاً	**50 544**	**50 823**

وعلى النحو الوارد وصفه في الملاحظة 2، أعيد تقديم معلومات 2022 الواردة في الجدول أدناه لتوفير مزيد من المعلومات النوعية ولفرز مكونات الإيرادات المؤجلة.

وحتى 31 ديسمبر 2023، كان الجزء الجاري من الإيرادات المؤجلة يتعلق كلياً ببطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية المتعلقة بالطلبات المعالجة والمفوترة خلال العام والتي لم يكن نشرها النهائي في النشرة الإعلامية الدولية للترددات لمكتب الاتصالات الراديوية (BR IFIC) قد تم بحلول نهاية العام.

وقد أدرجت في عام 2023 جميع الإيرادات المؤجلة المتعلقة برعاية المبنى الجديد والمستحقة حتى 31 ديسمبر 2022.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022 (معاد بيانه)
إيرادات مؤجلة جارية - بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية	3 590	5 096
جهات راعية للمبنى الجديد	-	1 665
الإيرادات المؤجلة	**3 590**	**6 761**

الملاحظة 16 القروض والديون المالية الأخرى

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	القرض	تاريخ الاستحقاق	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
صافي القيمة الحالية للقروض				
590 627 19 فرنكاً سويسرياً - من عام 1990	I	2039	6 793	6 615
250 427 45 فرنكاً سويسرياً - من عام 2002	II	2051	23 687	21 307
000 000 2 فرنك سويسري - من عام 2002	III	2051	1 043	938
مشروع المبنى الجديد	IV		21 525	19 471
القروض قصيرة الأجل			1 391	1 391
القروض طويلة الأجل			51 657	46 940
القروض - صافي القيمة الحالية			**53 048**	**48 331**

لدى الاتحاد حالياً أربعة قروض بدون فوائد مع مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI). وفي 31 ديسمبر 2023، ترد ثلاثة من هذه القروض في البيانات المالية بالقيمة العادلة.

وحتى 31 ديسمبر 2023، بلغ مجموع المبالغ المستحقة 55,2 مليون فرنك سويسري وبلغ صافي القيمة الحالية 53,0 مليون فرنك سويسري.

وتبلغ قيمة القروض الثلاثة الأولى المتعلقة بالمباني القائمة 33,7 مليون فرنك سويسري؛ ويبلغ صافي القيمة الحالية 31,5 مليون فرنك سويسري.

وفي عام 2017، مُنح قرض جديد بدون فوائد بقيمة 150 مليون فرنك سويسري من أجل مشروع المبنى الجديد للاتحاد. وفي 31 ديسمبر 2023، بلغ مبلغ القرض الذي سحبه الاتحاد من هذا القرض الرابع 21,5 مليون فرنك سويسري.

ولن يبدأ سداد القرض الممنوح من أجل المبنى الجديد للاتحاد إلا بعد النجاح في تسليم المبنى الجديد.

الملاحظة 17 استحقاقات الموظفين

تشير عبارة استحقاقات الموظفين إلى كل أشكال المكافآت التي يقدمها الاتحاد مقابل الخدمات التي يقدمها موظفوه. وهي تدرج في الحسابات حالما تستحق للموظفين.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
الإجازات المتراكمة	319	221
ساعات العمل الإضافية	208	24
إجمالي الالتزامات الجارية تجاه استحقاقات الموظفين	**527**	**245**
الإجازات المتراكمة	11 328	11 745
الاستقرار/الإعادة إلى الوطن	12 208	12 571
معاشات التقاعد	54	54
التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة (ASHI)	375 271	344 102
إجمالي الالتزامات غير الجارية تجاه استحقاقات الموظفين	**398 861**	**368 472**
إجمالي الالتزامات تجاه استحقاقات الموظفين	**399 388**	**368 717**

1.17 التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة

1.1.17 التقييم الإكتواري للتعويضات المستحقة بعد انتهاء الخدمة بموجب خطة التأمين الصحي ASHI

يتحدد مبلغ الالتزامات المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) على أساس دراسة إكتوارية سنوية يقوم بها مكتب استشاري مستقل. وكان آخر تقييم في يناير 2024 قد حدد بمقدار 375,3 مليون فرنك سويسري التزامات الاتحاد في إطار استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المستحقة للموظفين المستوفين للشروط المطلوبة في 31 ديسمبر 2023 (مقابل مبلغ 344,1 مليون فرنك سويسري في نهاية 2022). وأجريت الدراسة الإكتوارية على أساس البيانات المقدمة من الاتحاد (تكلفة المطالبات/المساهمات المدفوعة/مجموعة المستفيدين المؤهلين).

2.1.17 التقييم الإكتواري - الافتراضات والأساليب

يتحقق الاتحاد، في إطار تقييم الالتزامات المتصلة بخطة التأمين الصحي ASHI في 31 ديسمبر 2023 وبالمساهمة في الفترة المالية 2023، من صحة الافتراضات والأساليب التي يستخدمها المكتب الإكتواري. وفيما يلي الافتراضات والأساليب المستخدمة في التقييم الذي يشمل الفترة المالية 2023.

معدل الخصم	1,90% لعام 2023 و2,50% لعام 2022. تحددت معدلات الخصم المستخدمة في هذا التقييم أولاً بشكل منفصل لكل من العملات الرئيسية بما في ذلك الفرنك السويسري والدولار الأمريكي واليورو باستخدام منحنى عائد سندات الشركات AA لمكتب Aon لغاية 31 ديسمبر 2023. ثم تحدَّد معدل الخصم النهائي بحساب متوسط معدلات الخصم المقوَّمة بمختلف العملات، مرجحاً بدفعات الاستحقاقات المدفوعة بكل عملة إلى الموظفين غير النشطين حالياً.
ارتفاع التكاليف الطبية	2,60% لعام 2023 و2,80% في عام 2022.
زيادة المرتبات	زيادة بنسبة 3,10% لعام 2023 و3,00% لعام 2022 في جدول المرتبات الثابتة للصندوق UNJSPF.
زيادة معاشات التقاعد	2,60% لعام 2023 و2,50% لعام 2022.

متوسط التكلفة السنوية المقدر لطلبات استرداد النفقات الطبية في 2023 والاختلاف في النفقات الطبية بحكم السن	يستند التقرير الإكتواري لعام 2023 إلى متوسط تكلفة طلبات استرداد النفقات مقدراً بالفرنك السويسري، في نهاية الفترة المالية 2023، بحسب الفئات العمرية 50 و55 و60 و65 و70 و75 و80 و85 و90 عاماً، بمبلغ 226 3 و038 4 و063 5 و357 6 و995 7 و074 10 و715 12 و736 14 و953 16 فرنكاً سويسرياً.
مصاريف إدارية	تم تقدير متوسط التكلفة الإدارية السنوية لكل فرد بنحو 164 فرنكاً سويسرياً.
معدل الوفيات	يستند معدل الوفيات إلى أحدث جداول الأمم المتحدة لمعدل الوفيات المصنفة حسب نوع الجنس (يناير 2023) مع عدم تطبيق تحسن في أمد الحياة فيما يتعلق بالموظفين النشطين والمتقاعدين بسبب العجز، ومع تطبيق تحسن عبر الأجيال في أمد الحياة حتى 2043، واعتبار 2017 السنة الأساس، فيما يتعلق بالمتقاعدين من الخدمة والأرامل.
تقدير قيمة الأصول	لم يكن للاتحاد أي أصول في إطار صناديق الضمان في 31 ديسمبر 2023.
معدل الإعاقة	يتفاوت بحسب العمر ونوع الجنس والفئة الفنية وفئة الخدمة العامة ويزداد مع العمر. ويستند المعدل إلى جدول الأمم المتحدة للإعاقة الصادر في يناير 2024.
تعاقب الموظفين	يتفاوت معدل مغادرة الموظفين للمنظمات التي شملها التقييم بحسب العمر من 25 إلى 55 سنة ومن 18,3% إلى 5,0%، على التوالي.
معدل الإحالة إلى التقاعد	تحدَّد معدلات التقاعد فيما يخص جميع الموظفين بما يساوي المعدلات الواردة في رسالة فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة في يناير 2024. وتتفاوت المعدلات بحسب العمر والنوع الاجتماعي وسنوات الخدمة وفئة الوظيفة.
المشاركة	يختار 97,5% ممن هم على أبواب التقاعد تغطية الخطة ASHI.
تغطية الأزواج	75% و25% من المتقاعدين من الرجال والنساء سيختار أزواجهم تغطية الخطة ASHI. ويفترض أن عمر الرجال يزيد بمقدار خمس سنوات عن عمر زوجاتهم.
الأسلوب الإكتواري	أسلوب رصيد الوحدات المتوقعة مع توزيع تناسبي لمدة الخدمة. وتبدأ فترة المنح في سن 45 لكي تؤخذ في الحسبان ضرورة أن يبلغ عمر الموظف ما لا يقل عن 55 سنة ويكون قد استوفى 10 سنوات من الخدمة ليكون مؤهلاً للخطة.
نهج صافي الأصول	تُقيد جميع المكاسب/الخسائر بالكامل خلال السنة التي تنشأ فيها مباشرة، ولكن خارج الفائض أو العجز، من خلال بيان التغيرات في صافي الأصول.

ويحق للموظفين الذين يغادرون الخدمة في سن 55 سنة أو أكثر، ولأزواجهم وأطفالهم المعالين وأراملهم، الحصول على التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إذا كانوا قد استفوا ما لا يقل عن عشر سنوات من الخدمة في منظمة الأمم المتحدة أو في وكالة متخصصة وإذا كانت تشملهم خطة التأمين الصحي UNSMIS أثناء السنوات الخمس التي تسبق مباشرةً انتهاء مدة خدمتهم. وتنطبق نفس الاستحقاقات على الموظفين المستفيدين من معاش عجز من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ويموَّل هذا النظام بمساهمات يشارك فيها الاتحاد بمعدل 2/3 والمستفيدون من التأمين بمعدل 1/3.

ويحتوي الجدول التالي على معلومات وتحليلات إضافية بشأن خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، الناشئة عن علاوات الموظفين وفقاً للدراسة الإكتوارية التي أجريت بغية التوصل إلى المبالغ ذات الصلة في 31 ديسمبر 2023.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
الرصيد كما كان في 1 يناير	344 102	545 636
صافي التكلفة الجارية للخدمة	*10 165*	*19 685*
- رسوم مالية	*8 489*	*2 703*
مجموع النفقات المثبتة في بيان الأداء المالي	***18 654***	***22 388***
- الالتزام الناجم عن التغيرات في الافتراضات الديموغرافية	(574)	(80 067)
- الالتزام الناجم عن التغيرات في الافتراضات المالية	24 687	(133 642)
- الالتزام الناجم عن خبرة خلال الفترة	(4 589)	(1 801)
إجمالي الخسائر الاكتوارية المثبتة في صافي الأصول	**19 524**	**(215 510)**
المساهمات خلال الفترة	**(7 009)**	**(8 412)**
المجموع الكلي - الالتزامات بموجب خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	**375 271**	**344 102**

العنصر الرئيسي الذي أثر على تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) هو معدل الخصم المستخدم لحساب القيمة الحالية للمطالبات في المستقبل. وفي 2023، انخفض معدل الخصم من 2,5% (2022) إلى 1,9% (2023)، على عكس الاتجاه السابق الملاحظ في عام 2022 حيث زاد معدل الخصم من 0,5% (2021) إلى 2,5% (2022). وأدت هذه الاتجاهات إلى خسارة إكتوارية بلغت 24,7 مليون فرنك سويسري في عام 2023 مقابل مكسب إكتواري بلغ 133,6 مليون فرنك سويسري في 2022.

أما العنصر الثاني الذي كان له تأثير كبير على التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)، فهو المكاسب المحققة البالغة 4,6 مليون فرنك سويسري، المقابلة لتغيرات بيانات التعداد بعد 31 ديسمبر 2021 نتيجة لعدة عوامل منها زيادة عدد وفيات الأعضاء غير النشطين عما كان متوقعاً (أو زيادة عدد المغادرين لأسباب أخرى)، وانخفاض مستوى زيادة المرتبات عما كان متوقعاً، وانخفاض عدد المطالبات المدفوعة عما كان متوقعاً.

وبلغت المساهمات التي دفعتها المنظمة مقابل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ما مجموعه 7 ملايين فرنك سويسري في 2023 (8,4 مليون فرنك سويسري في 2022). ويتوقع رب العمل أن تصل المساهمة لعام 2024 إلى حوالي 8,8 مليون فرنك سويسري.

ومنذ يناير 2020، انضم الاتحاد إلى جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث (UNSMIS). وهو صندوق للتأمين الطبي لموظفي الأمم المتحدة أنشئ في عام 1947 ومقره جنيف. والغرض من الجمعية UNSMIS هو تسديد النفقات الطبية لأعضائها، والتي يمكن أن تشمل التكاليف المترتبة على المرض والحوادث والأمومة. وتخدم الجمعية موظفي الأمم المتحدة النشطين والمتقاعدين على السواء، فضلاً عن أسرهم.

وتعتمد جمعية UNSMIS في عملها على مساهمات المشاركين فيها من منظمات وموظفين، لضمان حصول أعضائها على تعويض لتكاليف الرعاية الطبية بموجب قواعد الجمعية ولوائحها التنظيمية. وبالإضافة إلى معالجة المطالبات، تتولى الجمعية مسؤولية الحفاظ على الاتفاقات مع مقدمي الخدمات الصحية وضمان الاستقرار المالي لخطة التأمين.

وقد أنشئ الاحتياطي الإكتواري المخصص للمخاطر طويلة الأجل في جمعية UNSMIS في عام 1995 لتغطية الزيادة المستمرة في تكاليف الرعاية الصحية والزيادة التدريجية في متوسط عمر الأعضاء. وينبغي أن تمكّن إيرادات الاستثمار المتأتية من هذا الاحتياطي المخصص للمخاطر طويلة الأجل من الحد من ارتفاع الأقساط واستيعاب أي تكاليف غير متوقعة. واقترحت الدراسة التي قامت بها شركة EY تحديد المبلغ الإجمالي لهذا الاحتياطي بمبلغ 87,4 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2022). وفي 31 ديسمبر 2022، كان هذا الاحتياطي ممولاً بالكامل.

ويمثل الانضمام إلى خطة التأمين الطبي UNSMIS هذه مزايا للموظفين، نظراً لتخفيض معدل المساهمة وإزالة المبلغ المقتطع، وكذلك مزايا للاتحاد على المدى الطويل نظراً لحجم الخطة. وتضم هذه الخطة العديد من المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي تتخذ من جنيف مقراً لها. وتشمل خطة التأمين الصحي هذه موظفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف وموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموظفي المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

ولكي يلتحق الاتحاد بخطة التأمين الطبي UNSMIS في يناير 2020، كان عليه المساهمة في الصندوق الاحتياطي لهذه الخطة لأغراض التسوية. وقد اتُّفق على مقدار المساهمة بمبلغ 19,5 مليون دولار أمريكي (19,5 مليون فرنك سويسري)، دُفعت من صندوق ضمان خطة التأمين الطبي الجماعي (CMIP) في أوائل 2020. وبالإضافة إلى ذلك، ستُدفع سنوياً، اعتباراً من 2020، مساهمة استثنائية لمدة 13 عاماً. وتهدف هذه المساهمة الإضافية إلى تسوية أثر انضمام الاتحاد إلى هذه الخطة الطبية بناءً على عمر الموظفين والمتقاعدين والعوامل الديموغرافية وعوامل أخرى متفق عليها. وتمثل هذه المساهمة الإضافية مبلغاً إجمالياً قدره 22,5 مليون دولار أمريكي مقسماً لسداده سنوياً على مدى 13 عاماً.

وتتولى لجنة UNSMIS، التي يشغل فيها الاتحاد مقعداً بصفته عضواً جديداً، إدارة متابعة احتواء التكاليف. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في الوثيقة C24/46 التي تتضمن التقرير السنوي بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI).

3.1.17 معلومات الحساسية لخطة الرعاية الصحية

ترد أدناه حساسية الالتزام تجاه الاستحقاقات المحددة (DOB) في 31 ديسمبر 2023 وتكلفة الخدمة وتكلفة الفائدة للسنة المالية 2023 المتعلقة بالتغيرات في اتجاه الرعاية الصحية المفترض:

السنة المالية (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023
زيادة بنسبة 1% في معدل اتجاهات الرعاية الصحية – الأثر على تكاليف الخدمات والفوائد	6 908
انخفاض بنسبة 1% في معدل اتجاهات الرعاية الصحية – الأثر على تكاليف الخدمات والفوائد	(5 050)
زيادة بنسبة 1% في معدل اتجاهات الرعاية الصحية – الأثر على الالتزامات من حيث الاستحقاقات المحددة	94 849
انخفاض بنسبة 1% في معدل اتجاهات الرعاية الصحية – الأثر على الالتزامات من حيث الاستحقاقات المحددة	(73 844)

وقد تحددت أسعار الخصم المستخدمة لهذا التقييم باستخدام منحنيات عائد سندات شركات AA لمكتب Aon في 31 ديسمبر 2023. وترد أدناه حساسية الالتزام تجاه الاستحقاقات المحددة (DOB) في 31 ديسمبر 2023 فيما يتعلق بالتغيرات في أسعار الخصم.

السنة المالية (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023
1% زيادة في سعر الخصم – الأثر على الالتزام تجاه الاستحقاقات المحددة	(63 226 734)
1% انخفاض في سعر الخصم – الأثر على الالتزام تجاه الاستحقاقات المحددة	83 539 939

2.17 منحة الإعادة إلى الوطن

1.2.17 تعريف

يستحق، من حيث المبدأ، منحة إعادة إلى الوطن الموظفون الذين قضوا ما لا يقل عن 5 سنوات متواصلة في الخدمة والذين يكون الاتحاد ملزماً بإعادتهم إلى الوطن. وتشمل التكاليف الإجازات السنوية المتراكمة، وسفر الإعادة إلى الوطن، وشحن الأمتعة عند الإعادة إلى الوطن. وتحدد الأمينة العامة بالتفصيل الشروط والتعاريف المتعلقة بالحق في هذه المنحة والوثائق المطلوبة للبرهان على تغيير مكان الإقامة.

وقد أُخذت في الاعتبار مدة الخدمة والمرتب الإجمالي بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية (بما في ذلك علاوات اللغة وبدل الاغتراب عند الاقتضاء لموظفي فئة الخدمات العامة) في حساب المبلغ الإجمالي للالتزامات في 31 ديسمبر 2023. والافتراضات الاقتصادية المستخدمة هي معدل خصم بمقدار 1,9% (مقابل 2,5% عام 2022) ومعدل زيادة في المرتبات بنسبة 3,1% (مقابل 3,0% عام 2022). وفي تقييم عام 2023، تمت مواءمة افتراضات الدراسة الإكتوارية بشأن منحة الإعادة إلى الوطن مع افتراضات ASHI.

2.2.17 دفع منحة الإعادة إلى الوطن

يخضع دفع منحة الإعادة إلى الوطن للشروط والتعاريف المذكورة في النظام الإداري والنظام الأساسي للموظفين. وفي ديسمبر 2023، بلغت خصوم استحقاقات الموظفين المتعلقة بالإعادة إلى الوطن 12,0 مليون فرنك سويسري مقابل 12,4 مليون فرنك سويسري عام 2022. ويتم تمويل هذا الاحتياطي بواسطة خصم قدره واحد في المائة (1%) من أجور الموظفين عدا أولئك الذين يعملون لخدمة المؤتمرات والخدمات الأخرى القصيرة الأجل.

والخصوم المثبَّتة بشأن هذه الاستحقاقات الأخرى طويلة الأجل هي القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المعرَّفة في تاريخ الإبلاغ. ويحسب خبير إكتواري مستقل الخصوم باستخدام أسلوب رصيد الوحدات المتوقعة. ويرد في بيان الأداء المالي حساب تكلفة الفائدة وتكاليف الخدمة الجارية والمكاسب أو الخسائر الإكتوارية الناشئة عن التغيرات في الافتراضات الإكتوارية أو تعديلات الخبرة.

ويجري كل سنة تقييم إكتواري بحسب معايير IPSAS يقوم به مكتب استشاري مستقل.

3.17 استحقاقات الموظفين بموجب خطة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

الاتحاد الدولي للاتصالات منظمة عضو في صندوق الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية ("الصندوق")، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز وما يتصل بها للموظفين. والصندوق هو خطة استحقاقات محددة ممولة متعددة أرباب العمل. وكما هو محدد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، تكون العضوية في الصندوق مفتوحة أمام الوكالات المتخصصة وأي منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى تشارك في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

ويعرّض الصندوق المنظمات المشاركة لمخاطر إكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، ونتيجةً لذلك لا يوجد أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزامات وأصول الخطة، وتكاليف فرادى المنظمات المشاركة في الصندوق. ومن ثم فإن الاتحاد والصندوق، على غرار المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، ليسا في وضع يمكنهما من تحديد حصة الاتحاد التناسبية في الالتزام بالاستحقاقات المحددة، وبأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بقدر كاف من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ولذا فإن الاتحاد يتعامل مع هذه الخطة كما لو كانت خطة مساهمات محددة تماشياً مع متطلبات المعيار IPSAS 39: استحقاقات الموظفين. وتُدرج مساهمات الاتحاد في الصندوق خلال الفترة المالية كنفقات في بيان الأداء المالي.

وينص النظام الأساسي للصندوق على أن يقوم مجلس الصندوق بإجراء تقييم إكتواري للصندوق مرة على الأقل كل ثلاث سنوات من قبل مكتب الخبير الإكتواري الاستشاري. وقد جرت العادة في مجلس الصندوق على إجراء تقييم إكتواري كل سنتين. والغرض الرئيسي من التقييم الإكتواري هو تحديد ما إذا كانت الأصول الحالية والمستقبلية المقدرة للصندوق ستكفي للوفاء بالتزاماته.

ويتألف الالتزام المالي للاتحاد إزاء الصندوق من حصته الإجبارية، بالمعدل الذي تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة (حالياً بنسبة 7,9% للمشاركين و15,8% للمنظمات الأعضاء) بالإضافة إلى ذلك الجزء من أي مدفوعات مطلوبة بغرض تغطية أي عجز إكتواري وفقاً للمادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية. ولا تدفع هذه المبالغ لتغطية أي عجز ما لم تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة العمل بأحكام المادة 26، عندما يتحدد أن دفع هذه المبالغ ضروري انطلاقاً من تقييم الحالة الإكتوارية للصندوق وقت التقييم. ويتعين على كل منظمة عضو أن تسهم في تغطية هذا العجز بمبلغ متناسب مع مجموع المساهمات التي تدفعها كل منها خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

واستُكمل أحدث تقييم إكتواري للصندوق في 31 ديسمبر 2021، ويجري حالياً التقييم حتى 31 ديسمبر 2023. وقد استخدم الصندوق ترحيل بيانات المشاركة في 31 ديسمبر 2021 إلى 31 ديسمبر 2022 من أجل بياناته المالية لعام 2022.

ونتج عن التقييم الإكتواري في 31 ديسمبر 2021 نسبة ممولة من الأصول الإكتوارية إلى الخصوم الإكتوارية بلغت 117,0%. وكانت النسبة الممولة 158,2%عندما لم يؤخذ في الحسبان النظام الحالي لتسويات المعاش التقاعدي.

وبعد تقييم الكفاية الإكتوارية للصندوق، خلص مكتب الخبير الإكتواري الاستشاري إلى انتفاء تطلُّب سداد أي مدفوعات لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، حتى 31 ديسمبر 2021، لأن القيمة الإكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الإكتوارية لجميع الالتزامات المتراكمة المطلوبة بموجب الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، تجاوزت القيمة السوقية للأصول أيضاً القيمة الإكتوارية لجميع الالتزامات المتراكمة حتى تاريخ التقييم. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تُعمِل الجمعية العامة أحكام المادة 26.

وفي حال إعمال المادة 26 بسبب عجز إكتواري، سواء أثناء التشغيل الجاري للصندوق أو بسبب انتهاء تشغيله، ستستند مدفوعات تغطية العجز المطلوبة من كل منظمة عضو إلى نسبة مساهمات المنظمة العضو إلى مجموع المساهمات المدفوعة

إلى الصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع المساهمات المدفوعة إلى الصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم (2020 و2021 و2022) مبلغ 8 937,68 مليون دولار أمريكي، ساهم الاتحاد فيها بنسبة 0,98%.

وفي 2023، بلغت المساهمات المدفوعة إلى الصندوق 27,2 مليون فرنك سويسري (27,7 مليون فرنك سويسري في 2022) (30,25 مليون دولار أمريكي في 2023 و29,04 مليون دولار أمريكي في 2022). وتبلغ المساهمات المتوقعة المستحقة في 2024 حوالي 26,7 مليون فرنك سويسري (30,8 مليون دولار أمريكي).

ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءً على توصية إيجابية من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع حصة تناسبية من إجمالي أصول الصندوق في تاريخ الإنهاء للمنظمة العضو السابقة لفائدة موظفيها حصراً الذين كانوا مشاركين في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقاً لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد المبلغ من جانب الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة استناداً إلى تقييم إكتواري لأصول وخصوم الصندوق في تاريخ الإنهاء؛ ولا يُدرج في المبلغ أي جزء من الأصول التي تتجاوز الخصوم.

ويقوم مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بمراجعة سنوية لحسابات هذا الصندوق ويقدم تقاريره إلى مجلس صندوق المعاشات والجمعية العامة للأمم المتحدة عن مراجعة الحسابات هذه كل عام. وينشر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع على هذه التقارير بزيارة موقع الصندوق في العنوان www.unjspf.org.

موجز المساهمات في الصندوق في الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2023

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	المساهمات العادية	مساهمات ضم مدة الخدمة/التعويض عنها	المساهمات الطوعية	المجموع الكلي
مساهمات المشاركين	8 955	51	98	9 104
مساهمات الاتحاد	17 910	7	155	18 072
المجموع	**26 865**	**58**	**253**	**27 176**

الالتزامات فيما يتعلق بالاستحقاقات الأخرى للموظفين

قبل إنشاء الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وانضمام الاتحاد إليه، كان الاتحاد قد أنشأ صندوقين لتقديم استحقاقات في حالة التقاعد أو الوفاة أو العجز وكذلك التأمين الصحي لموظفيه. وكان الصندوقان اللذان أنشأهما الاتحاد يعملان في شكل صندوق مغلق منذ انضمام الاتحاد إلى الصندوقين المذكورين أعلاه. والالتزامات مدرجة في بند الخصوم في الأجل الطويل. وقد أبرمت اتفاقيتان بين الاتحاد وهذين الصندوقين حرصاً على ضمان تمويلهما.

وفي عام 2022، لم يستصوب الاتحاد جدوى التماس دراسة إكتوارية جديدة لصندوق تأمينات الموظفين. وفي 31 ديسمبر 2023، بقي الاحتياطي من أجل الالتزامات الناجمة عن المعاشات التقاعدية الراهنة لقدامى الموظفين المشاركين في صندوق التأمينات المقيدة في عام 2010 بمقدار 54 000 فرنك سويسري دون تغيير.

الملاحظة 18 الحسابات الاحتياطية

تشتمل الحسابات الاحتياطية للمخاطر والنفقات على الحساب الاحتياطي للنزاعات القضائي الذي يمثل أفضل تقدير للإدارة، حتى تاريخ الإقفال، للالتزامات المستقبلية المرتبطة بأحداث سابقة تتعلق بمنازعات مختلفة يكون الاتحاد طرفاً فيها. وترسل المحكمة دورياً النفقات الإدارية الملعقة بكل قضية ويجري قيدها عند صرفها. وهناك حالة من عدم اليقين لدى الاتحاد فيما يتعلق بالقيمة النهائية وتوقيت التدفقات الخارجية لهذه النزاعات.

ويشكل الحساب الاحتياطي الخاص ببطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (SNF) المبلغ المقابل للنشر المجاني غير المطالب به الذي يحق للإدارات طلبه كل سنة. وسيُستخدم هذا الاحتياطي كلياً خلال الفترة المالية 2024.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية		النزاعات القضائية		المجموع الكلي	
	2023	2022	2023	2022	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
الرصيد الافتتاحي	370	279	1 089	1 093	**1 459**	**1 372**
الزيادة	693	370	61	748	**754**	**1 118**
المستخدم خلال العام	(305)	(212)	(49)	(712)	**(354)**	**(924)**
المبالغ غير المستخدمة المستعادة	(65)	(67)	(19)	(42)	**(84)**	**(109)**
مكاسب التبادلية غير المحققة	-	-	3	1	**3**	**1**
المجموع - 31 ديسمبر 2023	**693**	**370**	**1 085**	**1 088**	**1 778**	**1 459**

الملاحظة 19 الديون الأخرى

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
الحسابات الدائنة	677	967
نثريات الموظفين	2 176	1 236
إيصالات السلع/إيصالات الفواتير	202	21
UNDP	2	6
المجموع - الديون الأخرى	**3 057**	**2 230**

الملاحظة 20 الأموال الخارجة عن الميزانية

تتعلق الأموال الخارجية المخصصة باتفاقات ملزِمة موقَّعة، والأموال الخارجية قيد التخصيص هي أموال يجري تخصيصها، وأما الأموال الخارجية المزمع استلامها، فتتعلق باتفاقات موقعة في السنة المالية الجارية ومفوترة ولكن لم تُستلَم بعد.

وعلى النحو الوارد وصفه في الملاحظة 2، أعيد تقديم معلومات عام 2022 الواردة في الجدول أدناه لتوفير مزيد من المعلومات النوعية ولفصل الأموال الخارجية الجارية وغير الجارية في نهاية العام. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن الجدول الأموال الخارجية المزمع استلامها والمتعلقة باتفاقات موقعة ومفوترة خلال السنة المحددة لكل منها، والتي يتوقع تحصيلها في الفترة التالية.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022 (معاد بيانه)
أموال خارجية مخصصة، جارية	19 614	22 749
أموال خارجية قيد التخصيص	3 405	2 679
أموال خارجية من المزمع استلامها	1 340	798
مجموع الأموال الخارجية الجارية	**24 359**	**26 226**
أموال خارجية مخصصة، غير جارية	17 088	12 601
مجموع الأموال الخارجية غير الجارية	**17 088**	**12 601**
المجموع الكلي - الأموال الخارجية	**41 447**	**38 827**

الملاحظة 21 الإيرادات

المساهمات المقررة

أقر المجلس، في القرار 1405 الذي اعتمده في دورته لعام 2021، ميزانية الاتحاد للفترة 2022-2023.

وتتماشى إيرادات عام 2023 المتأتية من الدول الأعضاء مع الخطة المالية التي عُرضت في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018. وتقوم المساهمات المقررة من الدول الأعضاء على أساس $343\frac{11}{16}$ وحدة.

ثُبّتت مساهمات للمؤتمرات من أجل:

- المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC) وجمعية الاتصالات الراديوية (RA) في دبي، الإمارات العربية المتحدة. وغطت حكومة الإمارات تكاليف النقل والإقامة لجميع موظفي الاتحاد الذين سافروا إلى هناك. ووفرت حكومة الإمارات أيضاً بشكل مباشر اللوجستيات والأمن لجميع المشاركين.
- الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) التي عقدت في شرم الشيخ، مصر. وفقاً لاتفاق البلد المضيف، مولت الحكومة المصرية تكاليف النقل والإقامة لجميع موظفي الاتحاد الذين سافروا إلى هناك، ووفرت بشكل مباشر اللوجستيات والأمن لجميع المشاركين.

ويعرض الجدول التالي المساهمات المقررة المسجَّلة في الحساب أثناء الفترة المالية 2023 و2022.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
مساهمات الدول الأعضاء	109 293	109 293
مساهمات أعضاء القطاعات	13 967	13 797
مساهمات المنتسبين	2 164	2 180
مساهمات الهيئات الأكاديمية	413	408
مؤتمرات المساهمات	1 725	1 935
مجموع - المساهمات المقررة	**127 562**	**127 613**

المساهمات الخارجة عن الميزانية

تعد المساهمات الطوعية ومشاريع الصناديق الاستئمانية (FIT) مصادر تمويل من جهات خارجية لمساندة الاتحاد في تنفيذ مشاريع التنمية لمصلحة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي حددتها الأمم المتحدة، ولكن أيضاً لاستكمال ميزانية الاتحاد المخصصة للأنشطة العادية. وقد بلغ مجموع المساهمات الطوعية والصناديق الاستئمانية 19,0 مليون فرنك سويسري في 2023 (18 مليون فرنك سويسري في 2022).

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
المساهمات الخارجة عن الميزانية		
- المساهمات الطوعية	3 889	3 947
- مساهمات الصناديق الاستئمانية	15 063	14 018
مجموع - الأموال الخارجة عن الميزانية	**18 952**	**17 965**

إيرادات التشغيل الأخرى

في عام 2023، بلغت الإيرادات المتأتية من مبيعات المنشورات 16,7 مليون فرنك سويسري، ما يمثل زيادة بمبلغ 1,2 مليون فرنك سويسري على الإيرادات المتوقعة البالغة 15,5 مليون فرنك سويسري وعلى مبيعات السنة السابقة بواقع 2,1 مليون

فرنك سويسري. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى زيادة بنسبة 10% في أسعار كل من القائمة V (الصادرة في أبريل 2023) والقائمة IV (الصادرة في نوفمبر 2023).

وتعزى الزيادة في الإيرادات الأخرى أساساً إلى الإيرادات الإضافية الخاصة بمشروع المبنى الجديد.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
استرداد التكاليف		
- المنشورات	16 724	14 604
- بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (SNF)	10 643	10 285
- استرداد تكاليف آخرى	296	337
مجموع استرداد التكاليف	**27 663**	**25 226**
- إيرادات أخرى	6 482	1 247
مجموع - إيرادات التشغيل الأخرى	**34 145**	**26 473**

الإيرادات/(التكاليف) المالية

على النحو الوارد وصفه في الملاحظة 2، أعيد تقديم معلومات عام 2022 الواردة في الجدول أدناه لإدراج التغير الإيجابي في صافي القيمة الحالة للقرض بمبلغ 6,2 مليون فرنك سويسري (تغير سلبي بمبلغ 4,1 مليون فرنك سويسري في 2023) بسبب انخفاض سعر سندات الاتحاد السويسري لمدة 30 عاماً على النحو الوارد وصفه في الملاحظة 2.3.

إضافةً إلى ذلك، وبهدف توفير مزيد من المعلومات النوعية، أعيد عرض مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية في عام 2022 لإظهار الآثار على الاستثمارات والعمليات بشكل منفصل.

وارتفع سعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل بالدولار الأمريكي في عام 2023، فسمح ذلك بوصول إيرادات الاستثمار إلى 4,6 مليون فرنك سويسري، وهو ما يفسر الزيادة مقارنة بعام 2022 (1,5 مليون فرنك سويسري). ويُحتفظ بالاستثمارات بالدولار الأمريكي، ونتيجة لذلك سجل الاتحاد في عام 2023 خسائر بقيمة 3,6 مليون فرنك سويسري في صرف العملات الأجنبية فيما يتعلق بالاستثمارات بسبب قوة الفرنك السويسري مقابل الدولار الأمريكي. وحقق الاتحاد في عام 2022 مكاسب في صرف العملات الأجنبية بقيمة 2,3 مليون فرنك سويسري.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022 (المعاد بيانه)
الفوائد على الاستثمارات	4 559	1 523
مكاسب/(خسائر) سعر الصرف المحققة فيما يتعلق بالاستثمارات لمدة 3-0 أشهر	(3 570)	1 995
مكاسب/(خسائر) سعر الصرف غير المحققة فيما يتعلق بالاستثمارات	(2 614)	(950)
الرسوم المصرفية	(193)	(422)
تغير في صافي القيمة الحالية للقرض	(4 055)	6 176
مكاسب/(خسائر) سعر الصرف المحققة فيما يتعلق بالعمليات	(2 382)	(2 949)
مكاسب/(خسائر) سعر الصرف غير المحققة فيما يتعلق بالعمليات	(17)	1 116
مجموع – الإيرادات المالية	**(8 272)**	**6 489**

الملاحظة 22 النفقات

تكاليف الموظفين

تشمل تكاليف الموظفين كل الأجور التي تدفع إلى أصحاب الوظائف الدائمة وإلى كل موظفي المؤتمرات أو أصحاب العقود القصيرة الأجل، من قبيل المرتبات الأساسية وتسويات مقر العمل وعلاوات اللغة وبدل الاغتراب وبدل الإعالة والساعات الإضافية وغير ذلك من نفقات الموظفين. وترتبط تسوية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) بصافي تكاليف الخدمة. وتمثل الزيادة في التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة خلال المدة المحسوبة في الدراسة الإكتوارية لعام 2023، وفقاً للمعيار IPSAS 39.

وانخفضت تكاليف الموظفين عموماً بشكل طفيف في عام 2023. ويعزى هذا الانخفاض بشكل كبير إلى ما يلي:

- انخفاض في المرتبات والبدلات – (3,2 مليون فرنك سويسري)؛
- انخفاض في تسوية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة – (2,4 مليون فرنك سويسري)؛ قابلته
- زيادة في نفقات أخرى – (3,2 مليون فرنك سويسري)، تتعلق في معظمها ببرنامج الإنهاء الطوعي للخدمة.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
المرتبات والبدلات	**97 804**	**101 037**
- الاستقرار والإعادة إلى الوطن	1 143	1 085
- منحة التعليم	4 152	3 736
- إجازة زيارة الوطن	954	741
- الإجازات المتراكمة	1 307	1 680
- التأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث	11 408	11 785
- المساهمة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	18 761	19 138
- نفقات أخرى	3 550	331
- تسوية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)	11 645	13 977
تكاليف الموظفين الأخرى	**52 920**	**52 473**
مجموع - تكاليف الموظفين	**150 724**	**153 510**

التكاليف غير المتعلقة بالموظفين

نفقات المهام الرسمية

في عام 2022، رُفعت معظم القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19 مما سمح بإيفاد بعثات على النحو المخطط له. واستمر هذا الاتجاه في عام 2023 وارتفعت تكاليف السفر بمقدار 2,2 مليون فرنك سويسري لتصل إلى مستويات نفقات المهام الرسمية البالغة 7,8 مليون فرنك سويسري.

الخدمات التعاقدية

تدخل في هذه الفئة كل الأتعاب والرسوم والنفقات التي تُدفع إلى الشركات التي تزود الاستشاريين في إطار اتفاقات وترتيبات تعاقدية. وتدخل في هذه الفئة أيضاً اتفاقات الخدمات الخاصة والنفقات المرتبطة بدورات تدريس اللغات في إطار التدريب المهني، وكذلك تكاليف خدمات التعاقد من الباطن.

استئجار وصيانة الأماكن والمعدات

بلغت تكاليف الاستئجار والمعدات 3,5 مليون فرنك سويسري في 2023 (مقابل 2,8 مليون فرنك سويسري في 2022). وتفسَر هذه الزيادة بنسبة 24% بالجمعية العالمية لتقييس الاتصالات الذي عُقدت في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات حيث استؤجر المكان وكذلك المعدات السمعية المرئية.

الإهلاك وخسائر انخفاض القيمة

انخفض الإهلاك بمقدار 3,8 مليون فرنك سويسري نظراً لإهلاك مبنى فارامبيه تماماً في 2022 وعدم إدراجه بالتالي في تكاليف الإهلاك لعام 2023.

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022 (معاد بيانه)
التكاليف غير المتعلقة بالموظفين		
- نفقات المهام الرسمية	7 788	5 589
- الخدمات التعاقدية	21 821	20 527
- استئجار وصيانة المباني والمعدات	3 537	2 860
- المعدات واللوازم	3 150	2 460
- الإهلاك وخسائر انخفاض القيمة	5 660	9 495
- نفقات الشحن والاتصالات والخدمات	2 673	2 242
- الحركة في انخفاض القيمة/المخصصات	4	(2 807)
- نفقات أخرى	1 804	2 929
مجموع - التكاليف غير المتعلقة بالموظفين	**46 437**	**43 295**

الملاحظة 23 الإبلاغ بحسب الأبواب – بيان الأداء المالي 2023

الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	الأمانة العامة	قطاع الاتصالات الراديوية	قطاع تقييس الاتصالات	قطاع تنمية الاتصالات	إجمالي الأموال من الميزانية العادية	المبنى الجديد	صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد	إجمالي الأموال من خارج الميزانية	استبعاد العمليات المشتركة	المجموع
الإيرادات										
المساهمات المقررة	58 048	31 611	16 893	21 009	**127 562**					**127 562**
المساهمات من خارج الميزانية	4	1	1	192	**198**			18 754		**18 952**
إيرادات التشغيل الأخرى										
- المنشورات	50	16 634	1	35	**16 719**			5		**16 725**
- بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (SNF)		10 643			**10 643**					**10 643**
- استرداد التكاليف الأخرى	30	39	395	846	**1 310**				(1 014)	**296**
- إيرادات أخرى	329	328	46	99	**802**	2 570		3 110		**6 482**
مجموع الإيرادات	**58 460**	**59 257**	**17 336**	**22 180**	**157 233**	**2 570**		**21 870**	**(1 014)**	**180 659**
النفقات										
تكاليف الموظفين	72 881	31 485	12 627	25 272	**142 266**	(8)		8 466		**150 724**
نفقات المهام الرسمية	917	2 284	519	1 796	**5 516**			2 272		**7 788**
الخدمات التعاقدية	8 586	871	524	2 184	**12 165**	8		9 649		**21 821**
استئجار وصيانة الأماكن والمعدات	2 304	171	89	147	**2 711**			826		**3 537**
المعدات واللوازم	1 431	411	137	302	**2 281**	10		860		**3 150**
الإهلاك	3 080	1 111	438	884	**5 514**	7		139		**5 660**
تكاليف الشحن والاتصالات الخدمات	2 368	92	40	130	**2 630**			43		**2 673**
نفقات أخرى	638	170	67	210	**1 085**			1 737	(1 014)	**1 808**
مجموع النفقات	**92 205**	**36 595**	**14 441**	**30 926**	**174 167**	**17**		**23 991**	**(1 014)**	**197 161**
الإيرادات / (التكاليف) المالية	(3 361)	(1 340)	(526)	(1 123)	**(6 349)**	**(61)**	**(312)**	**(1 550)**		**(8 272)**
فائض / (عجز) الفترة المالية	**(37 105)**	**21 322**	**2 369**	**(9 869)**	**(23 283)**	**2 491**	**(312)**	**(3 671)**	-	**(24 774)**

يشمل استبعاد العمليات المشتركة تكاليف الدعم (الدعم الإداري والتشغيلي (AOS)) المفروضة على المشاريع والمحوَّلة إلى ميزانية الاتحاد العادية.

الإبلاغ بحسب الأبواب – بيان الأداء المالي لعام 2022، أُعيد بيانه

الوصف (بألاف الفرنكات السويسرية)	الأمانة العامة	قطاع الاتصالات الراديوية	قطاع تقييس الاتصالات	قطاع تنمية الاتصالات	إجمالي الأموال من الميزانية العادية	المبنى الجديد	صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد	إجمالي الأموال من خارج الميزانية	استبعاد العمليات المشتركة	المجموع
الإيرادات										
المساهمات المقررة	58 721	28 035	17 721	23 137	**127 613**					**127 613**
المساهمات من خارج الميزانية	-	-	-	-	**-**			17 965		**17 965**
إيرادات التشغيل الأخرى										
- المنشورات	39	14 518	3	43	**14 603**			-		**14 603**
- بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية ((SNF		10 285			**10 285**					**10 285**
- استرداد التكاليف الأخرى	3		313	1	**317**			21		**338**
إيرادات أخرى	493	276	78	171	**1 017**	270	18	(58)		**1 247**
مجموع الإيرادات	**59 256**	**53 114**	**18 114**	**23 351**	**153 836**	**270**		**17 928**	-	**172 051**
النفقات										
تكاليف الموظفين	73 542	30 926	13 566	27 733	**145 766**		4	7 740		**153 510**
نفقات المهام الرسمية	1 502	498	323	1 671	**3 994**			1 596		**5 589**
الخدمات التعاقدية	7 862	879	748	2 143	**11 632**			8 896		**20 527**
استئجار وصيانة الأماكن والمعدات	2 473	75	174	76	**2 798**			62		**2 860**
المعدات واللوازم	1 397	286	94	263	**2 040**			420		**2 460**
الإهلاك	5 084	1 795	810	1 664	**9 352**	5		138		**9 496**
تكاليف الشحن والاتصالات الخدمات	1 759	124	63	221	**2 167**			76		**2 242**
نفقات أخرى	(521)	(155)	(76)	(147)	**(899)**			1 021		**122**
مجموع النفقات	**93 096**	**34 427**	**15 701**	**33 624**	**176 849**	**5**		**19 948**	-	**196 805**
الإيرادات/(التكاليف) المالية	3 382	1 277	586	1 248	**6 492**	**(12)**	**75**	**(66)**		**6 489**
فائض/(عجز) الفترة المالية	**(30 459)**	**19 963**	**2 999**	**(9 025)**	**(16 521)**	**253**	**75**	**(2 086)**	-	**(18 266)**

الملاحظة 24 التوفيق بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية

تشمل البيانات المالية ما يلي:

- الميزانية العادية للاتحاد؛
- أموال أخرى؛
- الأموال من خارج الميزانية.

عملية التوفيق

تختلف حسابات ميزانية الاتحاد وبياناته المالية. فميزانية الفترة 2022-2023 تقوم على أساس نقدي معدَّل يشمل العديد من العناصر المحددة التي لا تعالَج على أساس محاسبة تقوم على الاستحقاق. وعلاوةً على ذلك، تقتصر ميزانية الاتحاد على أنشطة الاتحاد الأساسية ولا تتناول الأنشطة الممولة بأموال من خارج الميزانية.

أما البيانات المالية للاتحاد فتوضع على أساس محاسبة تقوم على الاستحقاق باستخدام تصنيف قائم على طبيعة النفقات المدرجة في بيان الأداء المالي (انظر البيان الثاني).

وللتوفيق بين البيانين الثاني والخامس، تقسَّم المعاملات إلى فئتين من الاختلافات - الاختلافات من حيث الأساس والاختلافات المتعلقة بالكيانات.

الاختلافات من حيث الأساس: تشمل النفقات غير المدرجة في ميزانية الاتحاد أو التي تعامَل على نحو مختلف بموجب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وتتضمن هذه النفقات عادة تغييرات في المؤونة الاحتياطية للديون المشكوك في تحصيلها، وتثبيت المخزونات، ورسملة الأصول الثابتة، والإهلاك، ومكاسب وخسائر سعر الصرف، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)، وسداد قروض مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) والفائض و/أو العجز في الاستثمارات.

الاختلافات المتعلقة بالكيانات: تشير عادة إلى الإيرادات والنفقات التي تقع خارج ميزانية برامج الاتحاد المعتمدة، أي الأموال من خارج الميزانية وأموال أخرى غير مدرجة في ميزانية الاتحاد.

	أداء 2023			
الوصف (بآلاف الفرنكات السويسرية)	التشغيلي	الاستثماري	التمويلي	الإجمالي
النتائج على أساس قابل للمقارنة	**1 424**			**1 424**
التغييرات في المؤونة الاحتياطية للديون المشكوك في تحصيلها واستخدامها	(36)			(36)
إيرادات غير مدرجة في الميزانية العادية				-
رسملة الأصول الثابتة/غير المادية		5 570		5 570
تثبيت المخزونات	31			31
الإهلاك	(5 514)			(5 514)
مكاسب وخسائر أسعار الصرف	(5 123)			(5 123)
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)	(11 645)			(11 645)
سداد قرض FIPOI غير المعتبَر ضمن النفقات			1 391	1 391
نفقات أخرى	(4 008)			(4 008)
بيع الأصول	28			28
إجمالي الاختلافات من حيث الأساس	**(26 268)**	**5 570**	**1 391**	**(19 306)**
الاختلافات المتعلقة بالكيانات	**(6 892)**			**(6 892)**
الفائض/(العجز) على النحو المبين في بيان الأداء المالي	**(31 736)**	**5 570**	**1 391**	**(24 774)**

ملخص اختلافات الميزانية مع المبالغ الفعلية

في السنة المالية 2023، تمت الموافقة على الميزانية بمبلغ 163,2 مليون فرنك سويسري (القرار 1405). وزيدت هذه الميزانية بمبلغ 0,2 مليون فرنك سويسري (لتبلغ ما مجموعه 163,4 مليون فرنك سويسري) نتيجة لسلطة الأمينة العامة المفوضة بموجب قرار المجلس 1405 واللوائح المالية ذات الصلة. ونتجت هذه الزيادة على مساهمة في إنشاء مكتب المنطقة الجديد في نيودلهي.

وكما ذُكر في البيان الخامس، تبلغ الإيرادات 157 مليون فرنك سويسري. وقد أدى ذلك إلى نقص في الإيرادات بمبلغ 6,4 مليون فرنك سويسري مقارنةً بالميزانية. ويعزى هذا النقص إلى انخفاض إيرادات استرداد تكاليف معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (SNF). ويعوض هذا النقص جزئياً بزيادة في إيرادات الفوائد بلغت 2,9 مليون فرنك سويسري في عام 2023.

ولإدارة النقص في الإيرادات الواردة، أجرى الاتحاد استعراضات شهرية لضمان بقاء مستويات النفقات أقل من الإيرادات في عام 2023.

وضمنت هذه المراقبة عن كثب أن ينهي الاتحاد السنة المالية بفائض قدره 1,4 مليون فرنك سويسري.

وكان تنفيذ ميزانية 2023 صعباً جداً بسبب عوامل حرجة أثرت على ميزانية 2023، مثل النقص في إيرادات استرداد التكاليف والزيادات في المرتبات وغيرها من النفقات.

ويرد فيما يلي ملخص للنفقات في إطار كل قطاع من قطاعات الاتحاد.

الأمانة العامة

بلغ مجموع نفقات الأمانة العامة 86,6 مليون فرنك سويسري في 2023، أو 95,9% من الميزانية البالغة 90,3 مليون فرنك سويسري.

وتتعلق الوفورات الرئيسية بالوثائق، مع انخفاض كبير في تكاليف الوثائق من خلال زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف الثابتة. وحققت بعض الدوائر أيضاً وفورات أخرى نتيجة التأخير في التعيين أو الإبقاء على الوظائف شاغرة. وأخيراً، تحققت بعض الوفورات مقابل الميزانية المعتمدة في النفقات المشتركة.

قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد (ITU-R)

بلغ مجموع نفقات قطاع الاتصالات الراديوية 30,0 مليون فرنك سويسري، أو 92,6% من ميزانية قدرها 32,4 مليون فرنك سويسري. وتحققت معظم الوفورات في الترجمة الشفوية وتكاليف الموظفين ونفقات المهام الرسمية.

وعُقدت ثلاثة أحداث رئيسية خلال العام:

- جمعية الاتصالات الراديوية (RA)؛
- المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC)؛
- الاجتماع التحضيري للمؤتمر (CPM).

ونتيجة لقرارات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، ستدعو الحاجة في عام 2024 وما بعده إلى تمويل إضافي للأنشطة المتعلقة بتحديث أنظمة قطاع الاتصالات الراديوية.

قطاع تقييس الاتصالات الراديوية بالاتحاد (ITU-T)

بلغ مجموع نفقات قطاع تقييس الاتصالات 12,5 مليون فرنك سويسري في عام 2023، أو 94,7% من الميزانية البالغة 13,2 مليون فرنك سويسري.

وتحققت وفورات في جميع أقسام ميزانية قطاع تقييس الاتصالات (الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات ولجان الدراسات والأنشطة والبرامج وورش العمل والمكتب).

وتحققت معظم الوفورات في فئات النفقات المتعلقة بالموظفين، والمهام الرسمية، والترجمة الشفوية، والمِنح. وتمثلت المجالات الرئيسية لتخفيض النفقات في السفر (استُخدمت نسبة 66% من الميزانية المخصصة للسفر) والترجمة الشفوية (استخدمت نسبة 46% من الميزانية المخصصة للترجمة الشفوية).

قطاع تنمية الاتصالات الراديوية بالاتحاد (ITU-D)

بلغ مجموع نفقات قطاع تنمية الاتصالات 26,6 مليون فرنك سويسري، أو 97,1% من الميزانية المعتمدة البالغة 27,4 مليون فرنك سويسري.

وتمكن مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، المسؤول عن قطاع تنمية الاتصالات، من تحقيق وفورات مالية في قسم الأنشطة والبرامج (الخطة التشغيلية)، في فئة النفقات المتعلقة بالمهام الرسمية والخدمات التعاقدية. وعلاوة على ذلك، اتُّخذ قرار بتأجيل عمليات التعيين فيما يتعلق ببعض الوظائف الشاغرة في 2023، ما أدى إلى تحقيق وفورات إضافية.

الملاحظة 25 الكشوف المتعلقة بالأطراف المتكافلة

يعتبر الكيان التالي بمثابة كيان متكافل:

- يتألف مجلس إدارة الاتحاد من 48 دولة عضواً، دون تسمية أشخاص بعينهم.
- تدير الاتحاد الأمينة العامة كرئيس تنفيذي، يساعدها في ذلك نائب الأمينة العامة ومديرو مكاتب الاتحاد الثلاثة (موظفو الإدارة العليا الذين لهم مقاعد في لجنة التنسيق): قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R) وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) وقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D).

وتشمل الأجور الإجمالية التي تدفع لموظفي الإدارة الرئيسيين صافي المرتب وعلاوة تسوية المقر وبدلات من قبيل بدل التمثيل وبدل الانتداب وبدل الإعادة إلى الوطن والإجازات المتراكمة وبدل السكن وشحن الأمتعة الشخصية.

ويتمتع كذلك موظفو الإدارة الرئيسيون بنفس استحقاقات موظفي الفئة الفنية، وهي:

- إجازة زيارة الوطن؛
- منحة التعليم؛
- استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة.

وترد في الجدول أدناه جميع المدفوعات المسدَدة في عام 2023 إلى/من موظفي الإدارة الرئيسيين.

	31 ديسمبر 2023		31 ديسمبر 2022	
بآلاف الفرنكات السويسرية	عدد الأشخاص	إجمالي الأجر	عدد الأشخاص	إجمالي الأجر
مسؤولون منتخبون	5	2 274	5	2 623

الملاحظة 26 الالتزامات المستقبلية

وقّع الاتحاد عقداً مع جمعية التأمين التعاوني UNSMIS في 1 يناير 2020 يلزم بموجبه دفع مساهمة سنوية إضافية حتى عام 2032. وفي 31 ديسمبر 2023، بلغ مجموع المساهمات الإضافية المتبقية 13,3 مليون فرنك سويسري (15,9 مليون دولار أمريكي) (31 ديسمبر 2022 - 16,2 مليون فرنك سويسري (17,5 مليون دولار أمريكي)).

الملاحظة 27 الأحداث بعد تاريخ الإبلاغ

تاريخ الإبلاغ للاتحاد هو 31 ديسمبر 2023، وقد أُذن بإصدار هذه البيانات المالية في نفس التاريخ بناءً على رأي المراجع الخارجي.

وفي دورة مجلس الاتحاد التي عقدت في يونيو 2024، قدمت الأمانة تقريراً عن التقدم المحرز فيما يتصل بمشروع المبنى الجديد. وأُبلِغ المجلس بأن (‘1’) المقترحات المقدمة لتعيين مقاول عام لمشروع مباني المقر تتجاوز بكثير الميزانية المعتمدة البالغة 172,69 مليون فرنك سويسري، وأن (‘2’) لم تسفر دعوتان لتقديم مساهمات طوعية ورعاية إضافية عن أي اهتمام، وأن (‘3’) مبنى فارامبيه يقترب من نهاية عمره الافتراضي وبالتالي أصبح من الضروري اتخاذ قرار بشأن استبداله.

ورهناً بموافقة أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد وفقاً للرقم 79 من الاتفاقية، وافق مجلس الاتحاد على استمرار مشروع المبنى الجديد وطلب من الاتحاد مراجعة المشروع وتقليص حجمه ليناسب الميزانية المعتمدة والتمويل المتاح.

كما تطلبت هذه المراجعة أن تستعرض الأمانة جميع الأصول المسجلة فيما يتصل بالمشروع، بما في ذلك التكاليف المتكبدة حتى الآن، ومساهمات الرعاية التي تم تلقيها والتي سيتم تلقيها لتقييم ما إذا كانت هذه الأصول لا تزال ذات قيمة في ظل السيناريو المعاد تقييمه أو يتطلب الأمر تخفيض قيمتها. وحتى 31 ديسمبر 2023، كان الاتحاد قد تكبد تكاليف إجمالية

قدرها 19,7 مليون فرنك سويسري. وبالإضافة إلى ذلك، تكبد الاتحاد تكاليف أخرى قدرها 2,3 مليون فرنك سويسري في عام 2024 وقد يتعرض لمطالبات والتزامات وعرابين تعاقدية بقيمة 3,8 مليون فرنك سويسري.

وخلص الاستعراض إلى أن التكاليف المتكبدة لم تعد ذات صلة تقريباً بالكامل بموجب النطاق المراجع للمشروع، وأن التكاليف الإضافية البالغة 2,3 مليون فرنك سويسري التي تكبدت في عام 2024 لن تخدم المشروع المراجع. وبالتالي، سيعترف الاتحاد خلال السنة المالية 2024 بانخفاض في قيمة الأصول قيد الإنشاء.

وتم تلقي بعض مساهمات الرعاية لتمويل سمات محددة من مشروع المبنى السابق مثل قاعة الاجتماعات والردهة والفناء والكافيتريا وغيرها بإجمالي قدره 16,9 مليون فرنك سويسري وذمم مدينة للرعاية معترف بها بقيمة 1,4 مليون فرنك سويسري. وتلتزم الأمانة العامة بإدراج مثل هذه السمات في المشروع المعماري الجديد، وستُناقش عند الانتهاء من مرحلة التصميم مع الأعضاء الرعاة ما إذا كان تصميم المشروع المراجع قد يؤثر على أموال الرعاية.

وتم إخطار الاتحاد الاتصالات معينة توصلت إليها محكمة منظمة العمل الدولية خلال عام 2024. وأدى تأثير هذه القرارات إلى تكبد تكاليف تتجاوز المخصصات المعترف بها حتى 31 ديسمبر 2023. وتم الاعتراف بهذا التأثير في عام 2024، باعتباره غير مادي.

الملحق 3

مشروع قرار

تقرير الإدارة المالية عن الحسابات المالية المراجعة للسنة المالية 2023

إن مجلس الاتحاد،

إذ يأخذ بعين الاعتبار

الرقم 101 من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات والمادة 30 من اللوائح المالية للاتحاد،

وقد اطّلع على

تقرير الإدارة المالية عن الحسابات المالية المراجعة للسنة المالية 2023 التي تتضمن حسابات السنة المالية 2023 لميزانية الاتحاد، والحسابات المراجعة لعام 2023 لمشاريع التعاون التقني والمساهمات الطوعية وصندوق التأمينات لموظفي الاتحاد،

وقد أخذ علماً

بتقارير مراجع الحسابات الخارجي المعروضة في الملحق 1 بالوثيقة C24/144،

يقرر

أن يوافق على تقرير الإدارة المالية للسنة المالية 2023 (الملحق 2 بالوثيقة C24/144) الذي يغطي حسابات الاتحاد، وحسابات عام 2023 للأموال الخارجة عن الميزانية وصندوق التأمينات لموظفي الاتحاد